

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٥٣(\*)

---

(\*) صدرت الموازنة بمرسوم إشتراعي عدد ٢٩١٠ تاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٥٣

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

## الدور التشريعي الثامن - العقد الاستثنائي الأول

### محضر الجلسة العاشرة

### المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في ٢٤ أيلول سنة ١٩٥٣

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٤ أيلول سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران، وعضوية أميني السر السيدين كلوفيس الخازن وناظم القادري.

تغيب السادة: غسان تويني، أحمد البرجاوي، أديب الفرزلي، حميد فرنجية، مارون كنعان، نعيم مغبغب. واعتذر السادة: أحمد الأسعد، اميل البستاني، رؤوف حنا، سليم حيدر، صبري حماده، مجيد ارسلان. وتمثلت الحكومة: بحضرة رئيس الوزراء السيد عبد الله اليافي، وبحضرات الوزراء السادة: الفرد نقاش، كاظم الخليل، ورشيد كرامه، بيار إده، غبريال المر.

الرئيس: فتحت الجلسة، لتتل الأوراق الواردة.

فتليت الأوراق الواردة كما يلي:

- سؤال مقدم من حضرة النائب الشيخ كلوفيس الخازن يتعلق بقضية المصالحات الجمركية.
- سؤال مقدم من حضرة النائب الأستاذ نعيم مغبغب يتعلق بإحدى شركات التجار اللبنانيين التي تحمل إلى إيطاليا الخبراء اللبنانيين لتوضيب التفاح لمنافسة لبنان وإن إحدى الشركات تسعى لتصدير التفاح الطلياني إلى مصر لمضاربة التفاح اللبناني.
- سؤال مقدم من حضرة النائب يوسف الزين يتعلق بشركة الريجي وحسمها على المزارعين عشرين بالمائة عن قسم من محصولهم.
- سؤال مقدم من حضرة النائب فؤاد غصن يتعلق بإنارة القويطع.
- برقية من مزارعي الشمندر بالبقاع بالاحتجاج على بلدية رياق وحوش حالاً لفرضها رسم وزن قبان على الشمندر المصدر إلى سوريا.
- برقيتان من مزارعي قرطبا بطلب عشرة آلاف صندوق خشب للتفاح.

- برقية من السيد نقولا معلوف في بعلبك بالشكوى من سنترال بعلبك لجهله أن عطوفة الرئيس أصبح رئيساً للمجلس .
- برقية من السيد حليم سلهب بالاحتجاج على اقتحام الدرك بيته .
- برقية من أهالي ساقية المسك وبحر صاف بالاحتجاج على السعي لضم بلديتهم إلى بلدية بكفيا .
- برقية من القوميين العرب الأحرار في طرابلس بالاحتجاج على موقف الحكومة من قضية المغرب .
- برقية من جزين بشكر القائم مقام السيد محمد اليافي لمناسبة نجاح المعرض الصناعي الزراعي وطلب ترفيعه .
- برقية من السيد سعيد الحداد في روم بالشكوى من الموتور في القرية .
- برقية من نقيب الأطباء الدكتور نجيب سعد بطلب الإسراع في تنظيم حالة الطب الشرعي .
- برقية من مجلس بلدية جوياء بطلب إرجاع أموره إلى قائممقامية صور بدلاً من بيت جبيل .
- ثلاث برقيات من طرابلس بطلب إنشاء مجلس اقتصادي .
- عربضة من قرية حبوش بطلب الإصلاحات الضرورية للطرقات والمدرسة الرسمية .
- إقتراح مقدم من حضرة النائب سامي الصلح يتعلق بإعطاء الحكومة سلطة تصديق الموازنة بمرسوم اشتراعي .

الرئيس: لیتل السؤال المقدم من حضرة النائب المحترم السيد كلوفيس الخازن بناء لطلبه . الخ . . .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح .

سامي الصلح: تقدمت باقتراح بشأن منح الحكومة حق إصدار موازنة سنة ١٩٥٣ بموجب مرسوم اشتراعي والسبب في ذلك أن الحكومة قد تأخرت بتقديم الموازنة ولم يبق من السنة المالية الحالية إلا ثلاثة أشهر ولم يسبق مثيل لهذه الحالة والدستور يوجب على الحكومة أن تتقدم بالموازنة في أوائل تشرين الأول ولكن الحكومة تأخرت سنة كاملة وتقدمت بهذه الموازنة التي لا يصح أن يقال عنها إلا أنها دفتر حسابات تجاري وذهنية الحكومة غير موجودة في هذا الدفتر .

لا يجوز ذلك وخصوصاً أن اللجنة المالية تقدمت الآن بتقرير مفصل تقول في مقدمته:

ولا بد من التنويه أخيراً بأن دروسنا هذه لن يكون لها كل الأثر على موازنة السنة الجارية بل ستعطي ثمارها لدى تحضير موازنة العام المقبل .

إذاً فكل المناقشات التي ستدور بشأن الموازنة المالية لا تفيدنا بشيء بل هي عبارة عن «حكي» وفلسفة مالية . ثم إنه جاء بتقرير اللجنة المالية ما نصه:

لم ترسل الحكومة حتى الآن إلى مكتب المجلس مشاريع الموازنات الملحقه لذا سيكون بحثنا مقتصرًا مبدئيًا على الموازنة العامة، إنما يمكن اعتباره في الواقع منطبقًا على مجموع الموازنة العادية.

وسيتناول هذا البحث المسائل التحضيرية والشكلية كقاعدة الوحدة، وترتيب المشروع وصحة التقديرات، ثم يتناول أساس الموضوع أي النفقات والواردات الملحوظة في المشروع. بعد مرور سنة لم ترسل الحكومة مشاريع الموازنات الملحقه فيقول مقرر اللجنة المالية إن بحثنا سيكون مقتصرًا مبدئيًا على الموازنة العامة.

ولقد جاء في التقرير بعض الاقتراحات الكثيرة، فإذا جئنا نبحث هذه المسائل فستغرق ذلك وقتًا طويلاً وأعتقد أن الأزمة المالية المستحكمة محلياً، طبعاً يوجد في العالم أزمة مالية ولكن أحد أسباب الأزمة المحلية ناشئ عن عدم تقديم الموازنة فتكدست الأموال في صندوق البنك السوري بينما كان يجب أن تصرف هذه الأموال لمعالجة الأزمة الحاضرة. ثم إننا في الموازنة لم نر بنداً واحداً يعالج البطالة.

فمن أجل هذه الأسباب أرجو المجلس الكريم أن يمنح الحكومة وأن نساعدنا ونعاونها ونعطيها جميع الصلاحيات لتصرف موازنة سنة ١٩٥٣ التي لم يبق منها إلا ثلاثة أشهر وخصوصاً أن موسم الشتاء أصبح على الأبواب.

من أجل هذا أطلب من الحكومة أن تطلب من المجلس الكريم منحها حق إصدار مرسوم اشتراعي بالموازنة على أن تتعهد بأن تقدم لنا موازنة سنة ١٩٥٤ في الوقت المعين حتى نستطيع أن نبحث في الإصلاحات والتحسينات.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سعيد طوق.

الرئيس:

هناك برقية وردت من قرية من قرى لبنان هي حبوش تتضمن ما معناه: نحن عطشانين نريد الماء! نريد كهرباء! نريد طريقاً. نعم أما نحن يا سيدي لم نأت إلى هذا المجلس من تلقاء أنفسنا بل أرسلنا إليه لغاية إصلاحية عمرانية، وقد أتى جميع الزملاء إلى هذه الندوة على أساس هذه الغاية. ماذا يمكن أن يعمل المجلس؟ هل يمكنه أن يأتي بأعمال من نفسه دون وجود حكومة؟ لذلك أوجدنا حكومة وقلنا لها أيتها الحكومة، نحن نوليك ثقتنا التامة ونعاونك ونرجو منك أعمالاً إصلاحية لتحقيق أمل الشعب اللبناني.

سعيد طوق:

أيها السادة: ها قد مر على انتخابنا قرابة الشهرين فيتساءل الناس ماذا عملنا بهذين الشهرين، أما نحن فنسأل نفوسنا ماذا عملنا؟ أنا من جهتي بعد مراجعاتي الطويلة وبعد الأخذ والرد والإلحاح لم أر أني أتيت عملاً صغيراً أو كبيراً وكما دخلت خرجت، لدرجة أنني لم أتمكن من تعيين حاجب.

سيدي، الطرق خراب، وإن لم تكن في لبنان بكامله وإنما هي كذلك في المحافظة التي تدعى شمال لبنان وهي من المحافظات المنظورة كما تعلمون، فهناك الأرز الخالد وهو مزار عظيم له شهرته العالمية، فكيف يتمكن السائح الأجنبي الذي يأتي من البلدان البعيدة من زيارة الأرز ولا يوجد إليه طريق صالحة فعلى الحكومة في بادئ الأمر أن تهتم في تأمين الطريق.

ولنتقل الآن من وزارة الأشغال إلى وزارة الصحة. ليتفضل المجلس فيرسل وفداً منه ليطلع على الصحة العامة فيجد البدع ويرى العجب، وانتقل إلى وزارة الزراعة فأقول أين أثر هذه الوزارة في شمال لبنان، أين هي العناية في طرابلس المدينة الكريمة التي بها الجنائن الجميلة حيث الليمون مهدد بالموت والفناء. فإذا انتقلنا من وزارة إلى أخرى نجد الحالة نفسها في جميع الوزارات.

أقول أيها السادة إن الشعب يندرنا ونحن بدورنا ننذر الحكومة وأنا لا أبغي من هذا إحراج موقفها بل أطلب إليها أن تعير القضايا العامة الأهمية اللازمة فنحن لا نريد أن نفلس في نظر الناس.

الرئيس:

أرجو من الخطباء أن يختصروا في الكلام ما أمكن.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل:

تعقيباً على برقية مزارعي التفاح أود أن أسأل الحكومة وبالأخص وزير الخارجية عن النصوص الفنية التي أوجبت أن يتأخر تنفيذ الاتفاق الاقتصادي الأخير مدة ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ التوقيع، وقد راجعت ميثاق الجامعة العربية فلم أجده نصاً يحتم هذه المدة القانونية، والذي حدا بالدول العربية لأن تتبادى وتوقع هذا الاتفاق هي المصلحة المتبادلة والمشاركة، ففي القضية عجلة، لذلك نريد أن نعرف موقف الحكومة، وقد اطلعت على برقية وردت إلى الشيخ جميل الخازن من مصر تقول إنه لن يطبق هذا القرار إلا بعد مرور أربعين يوماً على التوقيع وقد أشيع أن مصر لم توقع إلى الآن هذا الاتفاق.

ومن جهة ثانية أرجو من الحكومة أن تعير أزمة صناديق الفاكهة الاهتمام السريع لأنه على ما أعتقد حيال هذا الضرر البالغ الملح الذي يقع بأصحاب الجنائن وحيال توفير الصناديق اللازمة لجمعها أعتقد أن أمر مصادرة المناشر وتشغيلنا تحت إشراف الدولة لزيادة إنتاج الصناديق أمر ضروري من حق الحكومة أن تبأشر هذا العمل لصيانة هذه المصالح. إن ثمرة التفاح إذا تركت سوف لا تعود صالحة بعد شهر.

بقيت لي كلمة تعليقاً على ما جاء في سؤال الزميل الكريم الأستاذ سامي الصلح فأقول إن الدستور اللبناني بمواده ٨١ و ٨٢ و ٨٣ يمنعنا مهما كانت الظروف أن يتخلى المجلس عن سلطاته

الدستورية لأنه لو لم تكن من حاجة لدرس موازنة الدولة حتى يصبح استيفاء الضرائب مشروعاً لما كانت المجالس النيابية. هذه المادة لا تعجلنا بل توجب علينا أن نقترح على الموازنة بنداً بنداً. فبناء عليه أعتقد أن الأستاذ سامي الصلح سوف لن يتثبت بأمر اقتراحه. وإني أجاريه أن مصادقتنا على الموازنة وإن كانت شكلية لأننا في الشهر التاسع، إلا أننا والبلاد توافق معنا على أن الظروف التي مر بها لبنان وتطبيق القوانين التي وضعت لتأليف السلطات العامة يبرر هذا التأخير. وإني أعتقد أن المجلس يجب عليه أن يبحث في الموازنة ليس في جلسة بل في بعض جلسات لتدلي الحكومة بوجهات النظر. هذه الموازنة تحمل إلى المجلس لائحة برواتب قدرها خمسة وستون مليوناً للموظفين. أعتقد أن الحكومة الحالية وكل حكومة تأتي تواجه هذه المشكلة فعلى المجلس أن يعطي رأيه وأن يقول إنه يقبل بهذه الأسس أم أنه يعتمد طريقة جديدة يضع للحكومة حداً معيناً للرواتب لا يجوز أن تتخطاه وأني أعتقد أنه لا توجد مناسبة طبيعية غير هذه. نحن نقر موازنة لكي نستقبل موازنة غيرها فلا تذهب صيحاتنا سدى إذا رأينا باسم الشعب ماذا نريد في حقل الاجتماع، البطالة، الزراعة، لنعلم ما هي الاعتمادات التي نطلبها وما هي السبل التي يجب أن نسير عليها حتى يستعيد الشعب ثقته بنا. وإني أرجو بعد الاستماع إلى تقرير مقرر اللجنة المالية، أن نعطي الوقت الكافي.

إن هذا التقرير يجب أن لا يفاجأ النواب به وهو تقرير هام يحوي بين دفتيه دروساً قيمة وآراء حسنة يتوجب النظر فيها وأني أرجو من المجلس أن لا يقبل باقتراح الزميل الكريم الأستاذ سامي الصلح ويستعجل بإبرام الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: بالرغم من الجهود المشكورة التي بذلها حضرة وزير الزراعة لتفريغ أزمة التفاح فهي لا تزال موجودة لأن الحقائق لم تعلن على الشعب، ولا يزال تصريف التفاح وخزنه عقبة كأداء لأن القضية عولجت فقط على نطاق ضيق، و كان من الواجب كتدبير أولي معالجتها على نطاق أوسع لمساعدة جميع المزارعين الذين غرسوا التفاح بدلاً من التوت والزيتون وسواه لكي يطمأنوا إلى نجاح مواسمهم.

لا يزال في البلاد برادات يستوعب كل منها ١٢٥ ألف صندوق أحدهما في الدورة والآخر في الجبل يحجزهما أحد ضمان التفاح. فكان من واجب الحكومة على الأقل مصادرة هذه البرادات ووضعها تحت تصرف المزارعين الصغار، لأن ضامني التفاح اتفقوا مع كبار المزارعين وأهملوا صغارهم، وجعلوا هذه البرادات تحت تصرف من له عشرة أطنان مثلاً. أما الذين يبلغ محصول موسمهم أقل من ذلك يبقى موسمهم عرضة للتلف. فلو صادرت الحكومة البرادات ووضعتها تحت تصرف صغار المزارعين تكون قد قامت بواجبها نحوهم.

إن الذين عندهم ١٠٠ طن أو أكثر لا يخسرون أما من عندهم ١٠ أطنان فهؤلاء تؤثر بهم الخسارة وتكون ضربة قاسية عليهم وعلى بيوتهم وعائلاتهم. هذه أول قضية.

أما القضية الثانية فهي أن تلجأ الحكومة إلى تصريف التفاح في الخارج. ولا أرى غضاضة إذا ذهب حضرة وزير الخارجية إلى الخارج ليفاوض في قضية تصريف التفاح، هذا الموسم الذي يبلغ ثمن محصوله في لبنان ٣٠ أو ٤٠ مليوناً من الليرات فإذا لم نجد له أسواقاً ستقع البلاد حتماً بكارثة مالية.

هناك المملكة العربية السعودية وإمارة البحرين وإيران والباكستان وجميع هذه الدول مستعدة لاستيراد التفاح اللبناني، ويبلغ ثمن كيلو التفاح في الباكستان ثلاث ليرات لبنانية. القضية الثالثة هي أن تعتمد الحكومة إلى شراء باخرة براد وأن تضع في الموازنة اعتماداً لذلك أو أن تشجع بعض التجار بإعطائهم سلفات من البنك لمشتري باخرة براد لأجل إرسال تفاحنا عبر البحر الأحمر. وإننا جميعاً نعتبر أن الحكومة مسؤولة عليها أن تدفع تعويضاً لصغار المنتجين لأنهم جمعوا تفاحهم ووضعوه على الرفوف في بيوتهم وبعد شهر أو شهرين يهترى التفاح ويكون في ذلك ضربة قاسية عليهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد الله الحاج.

عبد الله الحاج: سيدي الرئيس، أحب أن أشير إلى ما يرد إلى هذا المجلس من شكاوى في مختلف المواضيع التي تهم مختلف الوزارات ولحضرة وزير المالية في هذا الموضوع عبارة مأثورة في هذا المجلس يوم كنا نعارض فكان يقول إن هذا المجلس حائط المبكى. فأرجو أن لا تكون الحكومة الحاضرة ومن أعضائها حضرة وزير المال الذي كان يصف الحكومات مع المجلس بهذا الوصف، مثل الحكومات الماضية.

فلو أن الحكومة تنتبه إلى ملاحظات النواب في شتى المواضيع كمثال موضع احتلال الدرك بيت أحد أهالي قرطبا وكمثال موضوع الريجي الذي أثاره حضرة الزميل السيد يوسف الزين وكنا في جلسة سابقة طالبنا حضرة وزير المال ووعد حضرته بإعطائنا جواباً عن سبب خصم العشرين بالئة التي تخصمها الشركة، وأرجو أن يرد جوابه في جلسة مقبلة.

كما أن الملاحظات التي أبداها الزميل جورج هراوي عن أن بلدية رياق تعرقل تسفير الإنتاج الزراعي لجهلها تفسير المرسوم الاشتراعي. إن الرسوم البلدية لا تفرض على التصدير. بل إنها تفرض على البضائع المستهلكة محلياً.

أحببت أن أشير إلى هذه الأمور لعل الحكومة تنتبه إلى ملاحظات النواب ولو لمدة شهر واحد فتخفف كثيراً من حدة هذه الشكاوي فترتاح وتريح وينتهي الأمر.

وهناك قضية الطب الشرعي وقد أ برق بشأنها الدكتور نجيب مسعد. إنها قضية هامة جداً. فالأطباء الشرعيون في المناطق يحتاجون لوضع ملاك خاص بهم من حيث تعيينهم، أي أن يشترط في الطبيب قبل تعيينه أن يكون في درجة معينة من الخبرة وأن يكون قد مضى بعض السنين على مدة اختبار، وأن يكون من ذوي الأخلاق السليمة القويمة. إنني أعرف شخصياً أن بعض الأطباء الشرعيين يعطون تقارير في الحوادث التي تقع بين الأهالي وكثيراً ما تكون هذه التقارير كاذبة وتسبب وقوع مشاكل بين الأهالي. أرجو من الحكومة أن تهتم بقضية الطب الشرعي.

أما قضية الاقتراح بإعطاء الحكومة صلاحية تصديق الموازنة بمرسوم اشتراعي والذي تقدم به الزميل الكريم سامي الصلح لا حاجة لنا به إذا تركنا الموازنة تمر. فقد سبق لنا وصادقنا على مصارفات تشرين الأول على القاعدة الاثني عشرية ولم يبق من السنة سوى شهرين. فلنستمر هكذا ننصرف على القاعدة الاثني عشرية حتى نهاية السنة، بشرط أن تقدم إلى المجلس موازنة سنة ١٩٥٤ حالاً لكي يكون لدينا متسع من الوقت لدرسها. الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح، وهو الخطيب الأخير في النصف ساعة الأولى.

الرئيس:

سامي الصلح: إن اقتراحي لا يتضمن التصديق على الموازنة بمادة وحيدة.

نعم إن المادة ٨٣ من الدستور التي أشار إليها الزميل جورج عقل تنص «كل سنة في بدء عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ويقترح على الموازنة بنداً بنداً».

أما اقتراحي فيختلف عن نص المادة. أنا لا أقول بأنه يجب علينا أن نصادق على الموازنة بمادة وحيدة وعدم رعاية أحكام المادة ٨٣ من الدستور. ولكني أقول بأن الضرورات تبيح المخدورات. نحن في ظروف استثنائية وفوق العادة. الحكومة تأخرت سنة عن تقديم الموازنة في ميعادها المعين. واللجنة المالية نفسها تقول «إن بحثنا يتناول الشكل، والمناقشة التي نستفيد منها ستكون في مناقشة موازنة ١٩٥٤».

إذن نحن في ظروف فوق العادة، وقد طلبت منح الحكومة سلطة تصديق الموازنة بمرسوم اشتراعي.

هذا هو رأيي وأرجو أن يقبل به المجلس لأنه يمهد لصرف بعض الأموال المجمدة في خزانة الدولة ويفيد من معالجة البطالة نوعاً ما ويفرج من الأزمة المالية الموجودة حالياً في الأسواق. وأرجو من الحكومة أن تطلب من المجلس هذه السلطة.

الرئيس:

تأسف الرئاسة لأنها لم تنتبه إلى أن حضرة الزميل المحترم الدكتور هاشم الحسيني طلب الكلام ولا تنبه لذلك أحد أميني السر. وبما أن الرئاسة ترغب في أن تستمع الحكومة والرأي العام إلى آراء النواب وملاحظاتهم، وبالرغم من أني أعلنت أن الزميل سامي الصلح هو آخر المتكلمين في النصف الساعة الأولى فأني أفسح المجال ليتكلم حضرة الزميل الدكتور هاشم الحسيني في الموضوع الذي يهمه.

هاشم الحسيني: كنت أفضل أن أوّجل كلمتي لولا أن الموضوع الذي سأطرقه هام جداً وهو موضوع يهم الآباء والأمهات. إنه موضوع أزمة المدارس هذه الأزمة التي تتجدد وتكرر كل سنة. وقد حلت أزمة السنة الحالية، فلم يعد بيننا وبين افتتاح المدارس إلا أيام معدودة. وسوف يتراحم الطلاب والطالبات على أبواب المدارس ليتقوا شر التشرد ولينعموا بنعمة العلم الذي هو حق لكل من أفراد الشعب فقيراً كان أم غنياً.

ويظهر أن هذه الأزمة سوف لا تحل هذه السنة بدليل أن حضرة وزير التربية صرح أمام الصحافة أنه رغم اعتقاد الحكومة بأن هنالك ضججات ستثار حول تصرفات الوزارة فإنها غير قادرة على فتح المدارس لسببين:

الأول عدم وجود معلمين من حاملي الشهادات البكالوريا القسم الثاني.

والثاني هو عدم وجود مدارس تكفي لإيواء طالبي العلم جميعهم.

وقد كلفت الحكومة البلديات بتأمين المدارس لهذه الغاية. نحن مع الحكومة بل نحن نحصر أكثر منها ونريد أن تؤمن البلديات والهيئات الشعبية المدارس. ولكني أسأل الحكومة من أين تأتي بالمعلمين ليؤمّنوا الدروس هذه المدارس. من أين تأتي بالمعلمين حاملي شهادات البكالوريا القسم الثاني. إنني أعتقد بأن وزارة التربية ستعجز عن إيجاد المعلمين اللازمين بسبب طلبها منهم شهادة البكالوريا القسم الثاني.

إن المراسيم الاشتراعية ستعرض على المجلس، وأرى من الواجب تعديل المرسوم الاشتراعي المتعلق بالمعلمين ويوقف مفعوله بضعة سنوات حتى تتمكن البلاد من تخريج المعلمين الكافين من حملة البكالوريا القسم الثاني. أو أن يسمح بتعيين حملة البريفه أو حملة بكالوريا.

وهناك نقطة هامة أيضاً وهي قضية أجور التعليم في المدارس الخاصة التي لو أنزلت أجورها لكان يدخلها الكثير من التلامذة وبذلك تخف حدة الأزمة القائمة. إن أجور المدارس الخاصة مرتفعة جداً فلا يتمكن التلميذ المتوسط أو الفقير الحال من دخولها، لذلك أرجو أن تعير الحكومة هذه الناحية اهتمامها وتسعى لتخفيض أجور هذه المدارس.

وأرجو الحكومة أن تسعى لتخفيض أثمان الكتب أيضاً. إن إثمان الكتب المدرسية باهظة لا

يمكن أن تتحملها الطبقات الفقيرة حتى ولا المتوسطة منها. نظرة من الحكومة إلى هذه القضية ومعالجتها تخفف كثيراً من الأعباء المالية عن عاتق الطبقات الفقيرة.

إن المدارس الأجنبية والمدارس الخاصة تلزم التلميذ أن يشتري كتبه بأثمان تعادل ضعفي ثمنها في المكاتب الأخرى، وهذه قضية هامة أيضاً يجب أن تعيرها الحكومة الاهتمام الكافي. إنني أعلم أن الحكومة ستقع في أول السنة الدراسية المقبلة في مشكلة لا يمكنها التخلص منها بسهولة وقد تؤدي إلى إضراب الطلبة عن الدروس.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: تفضل حضرة الزميل جورج عقل وأشار إلى الاتفاقية الاقتصادية التي كانت موضوع البحث في الدورة الأخيرة في القاهرة. يمكنني أن أطمئن حضرته إلى أن الاتفاقية أبرمتها الحكومة المصرية وستبرم في العراق قريباً لأن الدستور العراقي ينص على أن المعاهدات هي وحدها تطرح على المجالس النيابية أما الاتفاقيات فيكفي أن توقع عليها الحكومة لتصبح سارية المفعول. لذلك نكون نحن والحكومة المصرية أبرمنا الاتفاقية ونتوقع إبرامها من الحكومة العراقية من يوم إلى آخر وعندئذ تصبح الاتفاقية نافذة المفعول بين ثلاث دول.

أما في الأردن فينبغي أن يصدقها المجلس النيابي. والحكومة السعودية العربية مستعدة لإبرام الاتفاقية وقد نتلقى برقية من حين إلى آخر بمبشرة بإبرام الاتفاقية المذكورة. وإني أفسح المجال لحضرة رئيس الحكومة ليجيب على المواضيع الأخرى.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: لا أزيد على ما تفضل به حضرة وزير الخارجية في رده على الزميل جورج عقل سوى أن المادة الثامنة من الاتفاقية تنص على أنها تصبح نافذة بعد مرور شهر على إيداع وثائق الإبرام من ثلاث دول الأمانة العامة في الجامعة العربية. هنالك نص صريح في الاتفاقية لا يمكن أن نتجاوزه وقد تم الاتفاق على هذا النحو لكي يترك الوقت الكافي للدول المتفقة تهيئة الدوائر اللازمة لتنفيذ الاتفاقية.

لدينا معلومات ثانية من ممثلنا في القاهرة بأن الحكومة المصرية أبرمت الاتفاقية بمرسوم جمهوري وهناك دولة أخرى ستبرمها. وإن المملكة الأردنية وضعت الاتفاقية في جدول أعمال المجلس النيابي لإبرامها حالاً. والحكومة العراقية مهتمة بإبرامها سريعاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الزراعة.

وزير الزراعة: تشارك الحكومة الزملاء الكرام اهتمامهم بقضية التفاح التي هي بنظر الحكومة ونظرهم قضية هامة جداً.

من المؤسف أن تكون الحكومة تسلمت هذه القضية متأخرة باعتبار أنه كان يجب الاهتمام بها قبل بضعة أشهر تلافياً لوقوع الكارثة. ولكن الحكومة لم يفتها الوقت بعد وعملت جاهدة على تخفيف أزمة الصناديق والبرادات والتصدير. وهناك أزمة احتكار التجار والمصدرين.

لقد سمحت الحكومة باستيراد صناديق مصنوعة في الخارج معفية من الرسوم الجمركية تسهياً لمهمة المنتجين ولما كان الإنتاج هذه السنة يفوق أضعافه في السنة السابقة، وكان يحتاج إلى كمية أكثر من الصناديق يصعب جلبها بسهولة، اتصلت الحكومة بالدوائر الجمركية وطلبت منها إعفاء الخشب المعد لصنع الصناديق من الرسوم فتصنعه الناشر صناديق توزعها على المزارعين وهذا التدبير ينفذ اليوم أو غداً. وهكذا حلت أزمة الصناديق.

أما أزمة البرادات، فقد جمعت الحكومة أصحاب البرادات والمنتجين والتجار وصرحت لهم بأن كل صاحب براد يمتنع عن قبول أية كمية من التفاح يصادر براده ويوضع تحت تصرف المنتجين. ولأول شكوى وردت إلينا نهار أمس أرسلنا موظفين لتحرير البرادات وإحصاء مساحة الأمكنة الفارغة فيها وإمكانية استيعابها تمهيداً لمصادرتها. وعلى ضوء هذا الإحصاء ستعمل الحكومة على تأمين هذه المساحات إلى المنتجين الصغار بالدرجة الأولى.

**كمال جنبلاط:** هناك ضامني التفاح الذين يستأجرون البرادات...

**وزير الزراعة:** لقد ذكرت موضوعاً لم تذكره وهو احتكار التجار للبرادات. فقد حاولوا في بادئ الأمر أن

يستأجروا البرادات وأن لا يسمحوا لمنتج أن يضع تفاحه فيه، وفرضوا لقاء ذلك أسعاراً مخفضة من قبلهم. فالحكومة أبلغت هؤلاء التجار بأنها لن تسمح لأحد منهم أن يستأجر أية مساحة في أي براد إذا لم يثبت أنه اشترى كمية من التفاح لهذه المساحة. لم يفت الحكومة ذلك وقد ألغت كل استئجار واتخذت التدابير التي تكفل تأمين المساحات في البرادات للمزارعين.

أما بشأن التصدير فاني أشاطر الزميل الكريم رأيه في الصعوبة القائمة. يقدر موسم التفاح هذه السنة في لبنان بمليون ومائة ألف صندوق أي بزيادة أربعمائة ألف صندوق عن السنة الماضية ولا يمكن استهلاك هذه الكمية في لبنان وسوريا بل يجب فتح أسواق خارجية. فالحكومة تدرس هذا الموضوع درساً دقيقاً وتتصل ببعض الممولين في لبنان لإنشاء شركة ملاحية مبردة لتصريف التفاح إلى البلدان المجاورة وإلى إفريقيا حيث يباع كيلو التفاح بعشر ليرات لبنانية، وستعمل الحكومة على تحقيق هذه الأمنية، وهي ترجو أن تتوفق إلى المحافظة، من كافة النواحي، على هذا الإنتاج اللبناني الذي يعتبر بحق مصدر ثروة لبنان الطبيعية.

أما بشأن الدخان فأرغب أن أرد على ما تفضل به حضرة الزميل يوسف الزين بأن الحكومة أوردت في بيانها الوزاري بأنها ستزيد في مساحات الدخان. أريد أن لا يفسر قولها بأنها ستزيد المساحات دون قيد أو شرط.

إن هذه المساحات ستزاد بعد درس دقيق للأراضي الصالحة وللأشخاص المستحقين خلافاً لما كانت تتمشى عليه الحكومات السابقة، وستزيد هذه المساحات بعد أن تعيد النظر في التوزيع الماضي الذي لم يكن توزيعاً عادلاً.

وإن الحكومة ستعيد النظر في الأمور التي كانت في الماضي تشكل مخالفة لروح العدل وستنصف صغار الفلاحين.

الرئيس:

حضرات النواب بين يدي الرئاسة اقتراح من حضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح يقول: حضرة رئيس مجلس النواب المحترم.

إن موازنة سنة ١٩٥٣ قد تأخر تقديمها إلى هذا المجلس ما يقارب السنة. ولما كانت مناقشة هذه الموازنة قد تستغرق وقتاً طويلاً.

وبما أن الظروف الاقتصادية والمالية تقضي بالإسراع في إخراج هذه الموازنة إلى حيز الوجود. وبما أنه مهما استعجل المجلس الكريم بدراسة مشروع الموازنة فهو لن يستطيع الإتيان عليها إلا بعد انقضاء وقت قد لا يكون من صالح الخزانة والدوائر الحكومية انتظار انقضاءه.

وبما أنه من المعلوم أن موازنة سنة ١٩٥٤ يجب أن تأتي إلى الدرس أمام هذا المجلس في دورة تشرين التي كاد يحل موعدها.

فمن أجل هذه الأسباب أتقدم بهذا الاقتراح طالباً من المجلس الكريم منح الحكومة الكريمة صلاحية إصدار قانون موازنة سنة ١٩٥٣ بمرسوم اشتراعي. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ٢٤ أيلول ١٩٥٣

نائب بيروت

سامي الصلح

الرئيس:

إن الموازنة قد قطع فيها النواب شوطاً بعيداً وقد انتهت لجان المجلس من درس حوالي نصف الموازنة وبقي أمام اللجان نصف فقط والجلسة مفتوحة للمناقشة العامة بعد مناقشة تقرير مقرر اللجنة، وترى الرئاسة أن الموازنة بكاملها لا تستدعي أكثر من أسبوعين لدرسها وإتمامها.

هذه نقطة أوضحها قبل أن ندرس اقتراح الزميل المحترم سامي الصلح.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: إنني أشكر حضرة الزميل المحترم الأستاذ سامي الصلح للنية التي أملت عليه هذا الاقتراح لأنه ولا شك بأن العجلة من الأمور الضرورية والأسباب التي ذكرها حضرة الزميل هي من الأهمية بمكان.

ولما كان الاقتراح يتوجب درساً من حيث إمكانية الوصول إلى نتيجة دستورية وتوفيقه مع إمكانية قبول اقتراح حضرة الزميل فأني أقترح على المجلس إرسال الاقتراح إلى اللجنة المالية لتمحّص فيه. فإذا أمكن أن يوفق بين النصوص الدستورية وقبول عرض اقتراح حضرة الزميل يعود الاقتراح ثانية إلى المجلس وإذا رأت اللجنة حلاً آخر ستوافق الحكومة عليه بعد الدرس مع اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل لحود.

اميل لحود: إنني لا أرى لأول وهلة باقتراح الزميل سامي الصلح إمكانية لإبرامه فوراً كما أنني لا أرى إلا أن يدرس في اللجنة المالية لتوفيقه مع مبادئ الدستور والغاية المتوخاة منه لأن قصد الزميل يمكن الحكومة لا من دفع رواتب الموظفين ولكن كي تنفذ المشاريع العامة وأني أعتقد إذا بحث يمكن أن نصل إلى نتيجة تتوافق مع أحكام الدستور ولذلك فأني أوافق الحكومة على إحالة اقتراح الزميل سامي الصلح وهناك نبحت بإمكان تمني حضرة الزميل سامي الصلح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم جوزف شادر.

جوزف شادر: كلمة واحدة أقولها للحكومة وهي أن الموازنات الملحقة كالهاتف واليانصيب ومكتب القمح لم ترسل بعد إلى المجلس ونحن مستعدون لدرسها عند تقديمها إلينا في اللجنة المالية ونتعهد بأن نسرع بدرس الموازنة وأعتقد أن الزملاء مستعدون لدرس الموازنة بالسرعة اللازمة لتمكن من التصديق عليها بطرف أسبوعين على الأكثر.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: إنني أطمئن الزميل المحترم جوزف شادر بأن الحكومة ستعمل بكل ما لديها من جهد لكي ترسل الموازنات التي ذكرها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم سعيد طوق.

سعيد طوق: الموازنة العامة هي موازنة الدولة وعليها تتعلق مصالح البلاد وهناك توزيع غير عادل والقانون أعطى الحق للمجلس للتصويت عليه بنداً بنداً وأني بكل تحفظ أطلب من المجلس أن يبقى الحق لدرس الموازنة للمجلس. نحن على استعداد لدرسها مهما اقتضى الأمر من الوقت. إنما الحق بدرس الموازنة يعود للمجلس ونحن نتمسك بهذا الحق.

الرئيس: الاقتراح بين يدي الرئاسة وهي ترى لزماً عليها أن تشير أننا دخلنا في بحث الموازنة وهو يفرض

علينا أن نتوقف وأني أسأل إذا كان حضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح يرغب في تحويله إلى اللجنة المالية .

الرئيس : الكلمة لحضرة وزير المالية .

وزير المالية : أود أن أوضح ناحية هامة في طلب الحكومة واقتراح الزميل سامي الصلح وموافقة لجنة المالية على إرساله فهذا لا يعني الموافقة على المواد أو إمكانية وجود مخالفة دستورية بل الدرس حول قبول هذا الموضوع . فلذلك وبكل تحفظ يرسل الاقتراح إلى اللجنة المالية لتدرسه .

الرئيس : الكلمة للسيد اميل لحود .

اميل لحود :

إن أول ما يتبادر إلى الذهن في موازنة هذه السنة هو التأخير الذي لا ينسب إلى الحكومة الحاضرة ، بإرسال موازنة سنة ١٩٥٣ إلى المجلس - وقد جئت على ذكر ذلك لا لسبيل الانتقاد المحض المجرد بل لأبين الأضرار البالغة التي نجمت عن هذا التأخير .

لقد بررت الحكومة «التي أرسلت هذه الموازنة تأخيرها بسبب لا أعتقده كافياً لهذا التأخير . فقد قالت في فذلكة تقريرها إن هذا التأخير كان لا بد منه نظراً لضرورة وضع الملاكات الجديدة لكي يستقر سير الإدارة والموازنة طبقاً لهذه الملاكات .

على ذلك نجيب أن إعداد الموازنة في النفقات هو من باب التقليد فقد كان بإمكان الحكومة التي اعتذرت لهذا التأخير أن تدون في البنود الخاصة برواتب الموظفين تقديراً مؤقتاً لا يمنعها على الإطلاق من أن تنصرف بالنفقات تصرفاً عادياً حتى إذا زادت الاعتمادات التي تقدرها عن الرواتب التي تدفعها يعود الفائض إلى مال الاحتياط وإذا شعرت أن ما تنفقه أكثر مما اعتمدته من نفقات يمكنها أن تتقدم بمشروع قانون تضيفه إلى مشروع الرواتب الأساسية . ودليل على ذلك هو أن سير الأصول المالية في غضون هذه السنة لم يتأثر مطلقاً بتعديل الملاكات لأن الحكومة ثابرت على دفع الرواتب على أساس الماضي فلم تنفع عندما رتبت دفعها على الملاك الجديد . لقد تأتي عن التأخير مضار ثلاثة :

الضرر الأول هو تأخير تصديق الموازنة وفي هذا تأخر تنفيذ المشاريع النافعة . فقد بقينا زهاء سنة بكاملها نثابر على دفع النفقات غير المجدية أي على الرواتب والنفقات الإدارية من نار ووقود وتمثيل ومؤتمرات ولم نتمكن حتى الشهر العاشر من السنة من إنفاق بارة واحدة على المشاريع النافعة التي من أجلها تستخدم الآلة الحكومية . ولا يعجب عن الأذهان أنه حتى في السنوات العديدة السابقة التي كانت تصدق فيها الموازنة في حينها كانت تتأخر المشاريع النافعة . فنرى مثلاً في مشروع قطع الحساب أن كل الاعتمادات المرصدة للنفقات غير المجدية تنفق إلى آخر بارة والنفقات المجدية لا ينفذ منها إلا نصفها . فكيف الحال بموازنة هذه السنة إذن؟ ونحن مقبلون على تصديقها في الشهر العاشر .

أما الضرر الثاني سنلمسه لمس اليد وهو أن اللجنة المالية اصطدمت، والمجلس النيابي سيصطدم عند درس الموازنة بالاكْتفاء بالملاحظات فقط وسوف لا تخرج هذه الملاحظات إلى حيز الفعل لأننا سنصطدم بكون الاعتمادات أنفقت ولا سبيل لتعديل شيء منها فكأننا وضعنا أمام الأمر الواقع.

أما الضرر الثالث فهو إلى حد كبير. إن تأخير التصديق على الموازنة لم يعق سير تنفيذ المشاريع المجدية فقط بل كان سبباً مهماً في هذه الضائقة الاقتصادية النازلة في هذا البلد.

ففي هذا الوقت من السنين العادية كانت خزانة الدولة تنفرج عن عشرين إلى ثلاثين مليون ليرة تنفق في الأسواق ويتداولها الناس فتفرج من ضائقتهم. أما هذه السنة تمنعت الخزينة عن الإنفاق ولم يتداول هذا المبلغ الكبير فنزلت الضائقة وزادت حدة الأزمة.

إذا تعدينا هذه الملاحظة وعدنا إلى درس الموازنة، وقد خصيت نفسي منها لتأثيرها على الأمور المالية والاقتصادية لوجدنا أن موازنتنا تنطوي في باب النفقات على ثلاثة أقسام:

أولاً - النفقات غير المجدية التي تكون من البنود التي ذكرها المقرر واتفق مع حضرة وزير المالية على تجزئتها إلى قسمين في عشرين بنداً كبند رواتب وتعويضات الموظفين وبنود النفقات الإدارية العامة... الخ.

ثانياً - النفقات المجدية وهي عبارة عن نفقات الدولة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية يضاف إليها النفقات العمرانية.

ثالثاً - النفقات التي ترتب ديوناً على الدولة كالتقاعد والصرف من الخدمة وكالديون الطارئة: كالسندات المتوجبة على الحكومة وما ندفعه لشركة سكة الحديد كل سنة والتعويضات عن أملاك الإفرنسيين في لبنان... الخ.

كنا ننتظر أن يحصل التأخير على أيدي الحكومة السابقة لا أن يأتي من هذه الحكومة وأن يكون الشافع فيه أن تستفيد الحكومة من هذا التأخير لدرس أسس الموازنة فتحولها وتحورها وتدفع المضار بمنافع جديدة وتعديل نظام الضرائب وشكل النفقات.

ماذا حدث؟ حدث أن الضرائب بقيت على حالها إن كانت الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة. وقد كانت الحكومة السابقة سحبت مشروع قانون، كانت الحكومة التي قبلها وكنت أنا فيها، أرسلته إلى المجلس وهو ينص على تعديل ضريبة هامة بقيت على حالها وهي ضريبة الأملاك المبنية التي تبدأ بـ ١١ بالمائة والتي تضر الفقير فقط. فكرنا بضريبة تصاعدية تطول الفقير والغني سواء بسواء، ضريبة تبدأ كسائر الضرائب من ثلاثة بالمائة إلى ٣٥ بالمائة كي يتعادل العبء مع ذلك الذي يجني أكثر من ٣٠٠ ألف ليرة وصاحب الدخل الصغير كانت الحكومة السابقة أتت وسحبت مشروع القانون دون سبب ولا مبرر ولا تعليل.

وإذا كان لنا ما نتمناه على الحكومة الحاضرة هو أن لنا تمنيات في باب الإيرادات نرجو الأخذ بها.

أولاً - أن تقدم لنا مشروع ضريبة تصاعدية على الأملاك المبنية كما هو الحال في ضريبة الدخل وفي ضريبة الأراضي وفي كل الضرائب المباشرة، فلماذا يتميز صاحب الأملاك عن سواه من المكلفين؟  
ثانياً - في باب الرسوم فئة مزعجة لا تأتي على الخزنة بأي دخل محترم كتشعب الرسوم القضائية والقيدات والتسجيلات.

فلماذا لا توحد هذه الرسوم برسم واحد يقام بالعدل فنوفر بذلك على المتقاضين وعلى كتاب المحاكم وعلى أمناء الصناديق قطع أوراق ووصلات كثيرة وبدون حاجة، لماذا لا نخفض رسم البنزين؟ لماذا لا نخفض الضرائب غير المباشرة التي تطول الفقير أكثر من الغني أي على ثقة بأن لو طبق قانون الضرائب على الأراضي وقانون ضريبة الدخل والأملاك المبنية لأتانا إيراد أو في من إيراد الضرائب غير المباشرة.  
وهناك شيء آخر وهو أن الدولة تدفع ما يزيد على مليون وربع في السنة بدلاً لإيجارات أبنية مختلفة عدا ما تدفعه البلديات والأهالي للمنافع العامة كالمدارس وغيرها.

وللدولة أملاك غير مبنية وهي كثيرة الأهمية على المرفأ، وقد أشرت إليها لأنها أملاك تخص الدولة وقد اغتصبها بالقوة جماعة هي لا في العير ولا في النفير جماعة ضربوا أطناهم في أرض الدولة وزعموا أن بلدية بيروت سلطتهم عليها. وبالواقع أن البلدية لم تسلط أحداً لأن هذه الأملاك لا تخصها، أصبح هؤلاء المغتصبين يقيمون فيها ويستفيدون منها منذ خمس سنوات ولا يدفعون للحكومة شيئاً لأنها ليست بزعمهم صاحبة الشأن حتى أنهم لا يدفعون للبلدية أيضاً.

وهناك حكم صادر من قاضي الأمور المستعجلة بإحلاء هذه الأراضي أرجو من الحكومة أن تسرع في تنفيذه لتمكن من بيع هذه الأملاك ولو بأنقص من ثمنها الحقيقي، ومن بيع أملاك المطار القديم وكل ما ليست الدولة بحاجة إليه لتنفيذ المشاريع العامة، لأن شر الملاكين وشر المستثمرين وشر التجار في الدنيا هي الدولة، فالدولة مالك لا يستطيع أن يستثمر ملكه وتاجر لا يستفيد من تجارته فالأحرى بها أن تبيع وبثمنها تبني أبنية وتخصصها للدوائر العامة وإذا حصل فرق نسبية بسنة أو سنتين من فرق الإيجار.

أما في النفقات وتأثيرها على الحالة الاجتماعية والعمرانية فنحن نرى بأسف أنه عوضاً من أن تستفيد الحكومة من هذه الفترة الطويلة فتعدل بعض الشيء في قسمة نفقات الدولة من باب النفقات المجدية والنفقات غير المجدية، تطلعنا في الموازنة فوجدنا أن الأمر صار بالعكس.

فالنفقات غير المجدية هي أولاً عبارة عن الرواتب التي يتناولها الموظفون، لم يعترض أحد من النواب على زيادة هذه الرواتب لتحفظ كرامة الموظف وبقينا منا بأن الموظف لا يعيش مرتاح البال إذا لم يكن له كفاف من العيش، لكننا انتقدنا هذا التضخم الهائل في عداد الموظفين فيضيف بؤساً على بؤس وكل ذلك يقع على عاتق المكلف اللبناني البائس.

ماذا فعلت حكومة المراسيم الاشتراكية؟ قالت تريد أن تقصى الثوب الفضفاض، ماذا حصل؟ إنها صرفت

العشرات والمئات وعينت الألوف لا وقد أخذت (جردة) لعدد الوظائف التي خلقتها حكومة المراسيم الاشتراعية وقابلتها بالوظائف المدونة في عام ١٩٥٣ فكانت النتيجة أن زادت الوظائف في الملاكات الجديدة ٢٨٧٣ وظيفة. هذا هو تقصير الثوب الفضفاض.

كنتم تنتظرون مني أن أقول لكم بأن الوظائف نقصت أو بقيت على حالها على الأقل، يضاف إلى هذا العدد الضخم سبعون وظيفة جديدة إلى المكتب الفني للبلديات التي أتت به الحكومة. فيكون رصيد ملاكات حكومة المراسيم الاشتراعية إذا أضفناه إلى ملاكات الدولة يقدر بزهاء ثلاثة عشر ألف من الموظفين أي بزيادة ٣ ثلاثة آلاف يذهب منها حوالي ألف وظيفة (٨٠٠ من المعلمين و ٢٠٠ من الدرك والشرطة) فتكون الزيادة في الدوائر الإدارية ألفي وظيفة، كيف توزعت هذه الوظائف؟ زيد بعض العدد على التفتيش الإداري وعلى وزارة المالية.

نعم أنا أعترف بأن وزارة المالية تمر اليوم بظرف استثنائي ولديها قضية تصنيف الأراضي ويفتضي لها زيادة في عدد موظفيها، فأني أتمنى طالما أن المهمة الملقة على عاتق هؤلاء هي مؤقتة لا مهمة دائمة أن لا يوضع هؤلاء الموظفين في الملاك الدائم لوزارة المالية لكي لا يصبحوا حملاً ثقيلاً برواتبهم على عاتق المكلف اللبناني وعلى عاتق الخزنة بتقاعدهم.

لقد زيد في الدوائر العقارية والمساحة ٢٠٠ موظفاً، وهؤلاء كانوا في الملاك الموقت وتدفع لهم أجورهم مياومة فأضيفوا إلى الملاك الدائم.

وفي مجال الإتيان على ذكر الوظائف الزائدة يدهشني أن في وزارة التربية الوطنية زيادة هائلة في الوظائف الإدارية غير زيادة المعلمين.

لقد عينوا ٨٠٠ معلماً ويا ليت السيد سليم حيدر هنا لأقول له ثانية إن في عهده عندما كان وزيراً للتربية الوطنية عين ٨٠٠ مدرساً وأقل خمسين مدرسة، إن هذه أعجوبة من الأعاجيب.

فإلى جانب هؤلاء المعلمين الذين أتركهم جانباً رأينا في الدوائر المركزية الإدارية التي لا تمت إلى التعليم بشيء أي بين الكتبة والمحربين نجد ٧٤ وظيفة جديدة فقد كان الأصل ٤٠ وظيفة فأصبح العدد (١٠٩).

هنالك أيضاً زيادة لا مبرر لها في دوائر الصحة والصحة المركزية وفي دائرة المباني والأشغال العامة وفي دائرة الزراعة والإرشاد القومي والبرق والبريد - غير الموزعين - وفي الطيران المدني.

فليست هذه الزيادة لوظائف فنية فلو كانت كذلك وأتت الحكومة بالمهندسين والمعلمين... الخ لقلنا إنها تريد تنفيذ الأعمال الموكولة إليها. بل لسوء الحظ أن الزيادة لم تكن من الفنيين بل من موظفين إداريين.

نحن نضج والموظفون أنفسهم يضجون من هذه الزيادة فما هو الدواء؟

لقد سألنا في سياق درس الموازنة في اللجنة المالية مختلف الدوائر التي زيد في ملاكها زيادة غير ضرورية، عما إذا كان لديها مراكز غير مملوءة بعد لتتمكن من شطب الاعتمادات العائدة إليها لتعديل المراسيم الاشتراعية

فكنا كل مرة نجاب أنه ليس كل المراكز مملوءة فقط بل إن هناك موظفين إضافيين موضوعين خارج الملاك .

إن العلاج لا يكون بطرف موظفين أتي بهم بلبلة واحدة إلى الشارع ولكن لي رجاء حار إلى الحكومة ومن يعقبها من الحكومات أن تضع في أفكارها بصورة جدية إيقاف كل قضية توظيف جديدة من الآن إلى خمس سنوات لنضع ملاكات جديدة ونشط من يصرف من الخدمة ومن يتقاعد ومن يستقيل أو يتوفى ليبقي العدد متوافقاً مع الملاكات الصحيحة وننتهي من هذه المعضلة المهمة .

إذا ألقينا نظرة على هذا الباب من النفقات غير المجدية وجدنا أنه في سنة ١٩٥٣ كان ينفق على الرواتب بما فيها الجمارك والسياحة ، اللتين ألحقنا بالموازنة العامة ، ٥٣ مليون ليرة .

ماذا أصبح بموجب الموازنة الجديدة؟

أصبح ٦٤ مليون ليرة . فيكون زدنا في باب النفقات غير المجدية بشحطة قلم ١١ مليوناً على عاتق المكلف .

وهناك قضية تتعلق بالتعويضات الإضافية التي تعطي للموظفين أو لبعضهم فقد كان المجلس السابق اتخذ قانوناً يحرم فيه إعطاء التعويض إلا في أبواب معينة وأن لا يصرف إلا ضمن بند خاص . جئنا ورأينا أن مشروع الموازنة في هذه السنة أسرف إلى ما يمكن تصويره من الإسراف بإعطاء التعويضات . نقل وانتقال تمثيل أعمال إضافية خارج أوقات الدوام الخ فزاد في عبء النفقات غير المجدية .

بقي باب النفقات الإدارية العامة كالإيجارات والوقود والنقل والانتقال والمصاريف السرية الخ . . . نرى أن هذا الرقم قفز من ثلاثة ملايين إلى أربعة ملايين ومائتي ألف ليرة .

أما النقل والانتقال فقد كان مليوني ونصف مليون ليرة أصبح أربعة ملايين . فلم تنقص إلا النفقات السرية نزلت من ٣٤٠ ألفاً إلى ١٤٣ ألفاً .

بملء الأسف أقول إن سلم النفقات غير المجدية فإن متصاعداً بينما سلم النفقات المجدية كان سلماً نازلاً . فقد خصص في السنة الماضية للمشاريع الهامة كالطرق والمياه الخ ما يقارب السبعة عشر مليوناً فأصبح في موازنة هذه السنة خمسة عشر مليوناً أي نقص الاعتماد مليوني ليرة ويجب الإقرار بأن النفقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية زادت ١٣٠ ألف ليرة . وهذه نتيجة ملاحظتنا على الموازنة من باب تأثيرها على الاقتصاد والمشاريع . للقضية أمران :

أولاً - تنفيذ الجهة المجدية من النفقات .

ثانياً - مراقبة تلك النفقات .

فأما من جهة إمكان التنفيذ أي تنفيذ المشاريع المجدية لا يمكننا أن نتصور أن الحكومة مهما بلغ حسن النية عندها ومهما بلغت جهودها تستطيع أن تنفذ بعد شهرين المشاريع المدرجة في الموازنة ، لذلك أقترح ورأيي أدليت

به إلى حضرة وزير المالية، وهو منطبق على قانون المحاسبة، أنه بموجب القاعدة السنوية كل مبلغ لا ينفق في غضون السنة الجارية لا يمكن تدويره إلى السنة القادمة بل يعود إلى باب الاحتياط ثم ينفق على نفس المشاريع في العام المقبل لكي لا تموت هذه المشاريع التي من أجلها وضع هذا المال. لأن تدويره إلى موازنة سنة ١٩٥٤ يمنعه قانون المحاسبة.

وإني ألفت نظر الجميع إلى المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة من قانون المحاسبة. فإذا طبقنا الفقرة الأولى من المادة ١٢ وجعلنا مشاريع الأشغال العامة التي يزيد اعتماد كل منها على عشرين ألف ليرة ووضعناها في موازنة الفئة الأولى ووضعنا بها قانوناً خاصاً تمكن وزارتي الأشغال والصحة من تنفيذ المشاريع الموكولة إليهما.

بقي أمر أخير وهو أمر هام، لقد أصدرت حكومة المراسيم الاشتراعية مرسومين يتعلق الأول منهما بالمحاسبة والثاني بديوان المحاسبة وأعطت ديوان المحاسبة سلطات من نوعين: المراقبة المسبقة والمراقبة اللاحقة. فقد كان ديوان المحاسبة في بادئ الأمر لا يباشر إلا المراقبة اللاحقة ففكرت الحكومة بإعطائه سلطة المراقبة المسبقة وقد شكّا كثير من الدوائر من التأخير الذي يحيط بالمعاملات في ديوان المحاسبة.

إن هذه المراقبة المسبقة غير ضارة في قضايا التعيين والترقية والتصنيف والتثبيت إذ أنه إذا تأخرت دروس ديوان المحاسبة بصددّها لا يحرم الموظف من تطبيقها منذ وضعها إلا أن هذه المراقبة مضرة بصدد المشاريع المجدية بحيث يمكن أن يؤدي تأخر ديوان المحاسبة في الدرس إلى فسخ الالتزامات ذات الآجال المحددة أو تأخير تنفيذ المشاريع فإن الالتزامات تموت بمدة معينة والمتعهد يطلب إبطالها إذا لم يصدق عليها بفترة محددة.

فيجب أن تدرس مجدداً هذا المرسوم الاشتراعي ونخرج بتعديل يتلافى الضرر الأول والثاني أي مغبة التأخير وفسخ الالتزامات وجعل مجلس النواب مراقباً أثناء التنفيذ وهذا معمول به في فرنسا.

وأخيراً يجب أن نجهد ما أمكن وحالاً بعد الفراغ من درس موازنة سنة ١٩٥٣ لدرس ملاكات الدولة لنتمكن من تطبيق ما قرره المجلس وبالسعي للتقليل من النفقات غير المجدية لأن اللجنة لم تتمكن من ذلك أثناء درسها الموازنة بسبب إنفاق أبواب الموازنة في الشهور العشرة المنصرمة، وبإصلاح الضرائب وذلك بوضع حدود بين المكلفين لتستقيم مصلحة الخزينة.

وقفنا الله جميعاً لما فيه خير لبنان.

(تصفيق)

ملاحظة: بعد أن دونت أقوال حضرة النائب الأستاذ إميل لحود على الشكل الوارد أعلاه وحسبما وردت في الجلسة عاد حضرته وقدم إلى سكرتيرية المجلس الخطاب التالي: وبما أنه لم يشعر رئاسة الدائرة إبان إلقائه كلمته في المجلس أنه سيتقدم بكلمة مكتوبة وكان إن دونت كلمته كما مر فإن دائرة المحاضر تورد ذيلاً نص الخطاب المقدم إليها من حضرته.

## درس في مشروع سنة ١٩٥٣ للأستاذ إميل لحود رئيس لجنة المالية والموازنة

إن أول ما يلفت النظر في مجال درس موازنة ١٩٥٣ هو تأخر الحكومة في إرسال مشروعها إلى مجلس النواب. فهي لم ترسل هذا المشروع إلا بعد مضي أكثر من ثمانية شهور على بدء السنة ومضي أحد عشر شهراً على الموعد المحدد لذلك في الدستور.

وقد ترتب على هذا التأخير مضار كبيرة.

أولها - توقف تنفيذ المشاريع العامة التي تنطوي عليها الموازنة، فلم يكن من الممكن تنفيذها قبل أن يقرها المجلس. وأصبحنا الآن ونحن في بدء الشهر العاشر من السنة ولن تقو الموازنة قبل ختامه فلا يبقى من السنة إلا شهران هما غير كافيين لتنفيذ المشاريع فتختتم السنة وتتلأشى الاعتمادات بختامها فنكون أمضينا السنة ونحن ندفع النفقات غير المجدية كالرواتب والنفقات الإدارية العامة دون الاعتمادات المخصصة بالمشاريع العمرانية المجدية.

وثانيها - حبس الأموال المعدة للمشاريع في الخزينة. فلم تخرج منها للتداول وتفريج الضائقة وكان لهذا تأثير كبير على الضائقة المالية التي تعانيها السوق في الآونة الحاضرة. ففي مثل هذا الوقت من السنة قبل هذه السنة كان طرح في السوق من جراء تنفيذ المشاريع نحو من عشرين إلى خمسة وعشرين مليوناً من الليرات لو طرح في هذه السنة لكانت ساعدت مساعدة جلي في تفريج لأزمة المالية النازلة.

وثالثها - وقوف لجنة المالية والموازنة وبالتالي وقوف مجلس النواب موقف العاجز عن تناول مشروع الموازنة بالتعديل والتبديل اللذين تقضيهما حاجة البلد لأننا ونحن في الشهر العاشر من السنة أنفقت فيها الأموال على الطريقة الاثني عشرية أصبحنا ولا جدوى في الواقع للتعديل في الاعتمادات لأنها أنفقت بالواقع في معظمها.

من أجل ذلك كان درس اللجنة للمشروع من قبيل التوصيات للموازنات القادمة أكثر منها لتعديل مشروع السنة الحالية.

وقد حاولت الحكومة تأخيرها باضطرابها لتنظيم ملاكات الدولة قبل إعداد مشروع الموازنة.

ولكن هذا التبرير لا نراه كافياً، لأن اعتمادات النفقات يبني على التقرير.

فكان إذا باستطاعة الحكومة أن تدون اعتمادات الرواتب على سبيل التقدير وترسل مشروع الموازنة في مواعده على أنه إذا نقص الإنفاق عن التقدير عاد الفائض بطبيعة الحال إلى مال الاحتياط وإذا زاد عمدت الحكومة إلى طلب اعتماد إضافي لهذه الغاية.

لو عمدت الحكومة إلى هذه الطريقة إذاً لأتت عملها أكثر ملائمة لنص الدستور ولتلافت المضار التي سبقت الإشارة إليها من تأخير المشاريع العامة ومن المساعدة على تفاقم الأزمنة المالية ومن الحؤول دون مراقبة لجنة المالية ومجلس النواب على اعتمادات الموازنة.

### الموازنة في مظهرها العام:

ولو أن الحكومة استفادت من هذا التأخير ومن هذا الوقت الطويل الذي صرفته في إعداد مشروع الموازنة لإعادة النظر بصورة مجدية في الاعتمادات والواردات والضرائب لكان لها شافع بهذا التأخير. لو أنها أعادت النظر في الضرائب وتوزيعها، لو أنها وضعت ملاكات الدولة على أسس تتوافق وحاجة البلد وحالة الموظفين، لو أنها وزعت الاعتمادات في الإنفاق بشكل يتلائم والمصلحة العامة. لكان تأخيرها في وضع المشروع أسفر عنه بعض الخير يعيضا عن الضرر الذي نجم عن ذلك التأخير.

ولكننا رأينا بأسف أن المشروع الذي بين أيدينا لا ينطوي على الحسنات التي كنا نأملها والتي وعدت بها حكومة المراسيم الاشتراعية والحكومة التي عقبتها بل إنه يزيد في المساوئ التي طالما شكونا منها وإليكم البيان. قالت الحكومة في فذلكة مشروع الموازنة إن مستوردات لبنان بلغت في السنة المنصرمة ما قيمته ٤٤٠ مليوناً يقابلها ٨١ مليوناً قيمة الصادرات. الميزان التجاري البحت انكشف إذاً عن عجز مبلغ ٣٥٩ مليوناً يغطي بالواردات غير المنظورة التي هي عبارة عن تجارة الترانزيت والسباحة والاصطياف والأموال التي يرسلها المغتربون وتجارة الذهب وعائدات الجامعات والمستشفيات إلى غير ذلك، ونضيف إليهما نحن خدمات اللبنانيين في الخارج.

في رأينا أن هذه الإيرادات غير المنظورة ليست مورداً دائماً يمكن الاتكال عليه بصورة نهائية استقامة الميزان التجاري فلا بد إذاً من السعي إلى تنمية وتعزيز الإنتاج وإيجاد أسواق في الخارج لتصدير المنتجات اللبنانية في سبيل توازن الصادر والوارد ما أمكن كل هذا مع تعزيز مصادر الإيرادات غير المنظورة.

ففي الناحية الأولى يتوجب على الحكومة تعزيز الزراعة بمشاريع الري والقوة الكهربائية وإلى جانب ذلك فتح الأسواق بمعاهدات تجارية في الخارج لأجل تصدير المنتجات اللبنانية حتى لا تأتي زيادة المنتجات إذا لم يتيسر تصريفها نكبة جديدة تصيب البلاد.

أما في الناحية الثانية فإننا نمر سراعاً على منابع الإيرادات غير المنظورة مع التعليق عليها ببعض الملاحظات:

- فبجارة الترانزيت يجب تسهيلها بتوسيع مبدأ المنطقة الحرة.
- الاتجار بالذهب والعملات الأجنبية يجب الإبقاء على مبدأ الحرية فيه لأنه يأتي بإيراد مرموق.
- والمغتربون يجب الاستفادة من ثروتهم لتمويل المشاريع وتعزيز الصناعة في البلاد وذلك بتأمينهم على أموالهم وخلق جو من الثقة والطمأنينة على روابطنا معهم.

- أما السياحة والاصطياف فإن الوسائل التي استعملت حتى الآن لم تكن ذات أثر عميق في تعزيزهما فلا بد من تسهيل المواصلات ومراقبة أسعارها واثاحة واتاحت الإمكانات للفنادق لتحسين أحوالها وذلك بخلق مصرف تسليف لا يكتفي بتسليف الفنادق فحسب بل يمد أصحاب البيوت المعدة للإيجار بقروض تتراوح بين ال ٥ وال ٢٥ ألف ليرة مقسطة على مدة تتراوح بين ٥ سنوات وعشر سنوات وبفائدة معقولة.

بقي أمر مهم جداً وهو انتقال الأشخاص إلى لبنان وحرية الاتجار وهذان أمران يجب أن تجعلهما في مقدمة القضايا الواجبة معالجتها مع سوريا وكل ما بقي من مواضيع المباحثات لا تهم لبنان إلا بدرجة ثانوية أما ما يهمه بالدرجة الأولى فهو انتقال الأشخاص وحرية الاتجار وأنا نرجو الحكومة أن تبدأ المفاوضات بهذين البنين حتى إذا تحققا هان على لبنان بعد ذلك أن يتساهل مع سوريا في البنود الأخرى.

### الضرائب:

من المعلوم أن الضرائب على نوعين - فالضرائب المباشرة التي تهدف الثروة والإنتاج. والضرائب غير المباشرة التي تصيب المستهلك. فالنوع الأول يصيب الأثرياء المنتجين على قدر ثروتهم وإنتاجهم. والنوع الثاني يصيب المستهلكين على اختلاف طبقاتهم وموثرهم وفقرائهم وهو يثقل كاهل هؤلاء أكثر من أولئك.

إذا ما ألقينا نظرة على المشروع لوجدنا فيه أن الضرائب المباشرة قدرت بما يزيد قليلاً عن ثلاثين مليوناً بينما الضرائب غير المباشرة بلغت أكثر من ستة وستين مليوناً.

وفي هذا حيف على الطبقة الفقيرة الكادحة في تحمل من أعباء الدولة كان من المفروض أن تتلافاه الحكومة بإقامة العدل الضرائبي وذلك:

- ١ - باعتماد النسبة التصاعدية في ضريبة الأملاك المبنية.
- ٢ - برفع التعرفة الجمركية على الكماليات دون ضروريات.
- ٣ - بإلغاء بعض الرسوم المعجزة المرهقة في باب الرسوم القضائية والطوابع ورسم الملح الخ..

ولكن الحكومة لم تفعل شيئاً من ذلك. بل أبقت الرسوم غير المباشرة على حالها وسحبت من المجلس مشروع قانون كانت الحكومة التي تشرفت بالاشتراك فيها وزيراً للمالية، يقضي بجعل ضريبة الأملاك المبنية على أساس تصاعدي يخفض معدلها إلى ٣ بالمئة على صغار الملاكين تصاعدياً حتى تبلغ ال ٣٥ بالمئة على كبارهم أسوة بضريبة الدخل وضريبة الأملاك غير المبنية فكان أننا بنتنا اليوم وصغار الملاكين يدفعون مثل كبارهم ضريبة على معدل واحد ١١ بالمئة مهما كان دخلهم من أبنيتهم.

### الواردات الأخرى:

إلى جانب الضرائب العادية تركز الموازنة على موارد أخرى قاعدتها إيرادات تستوفيها الدولة سواء من

أملكها الخاصة أو من بعض المصالح الاستثمارية كالبريد والبرق والتلفون أو من الشركات ذات الامتياز وفي مقدمتها شركات البترول أو من بعض المشاريع العامة التي تنفذها بأموال الخزانة كمشاريع الري وغيرها.

ففي هذا الصدد يبلغ الإهمال ذروته:

#### ١ - في أملاك الدولة:

لا تأتي بأي ربح يذكر ولا عجب في ذلك فمن المعلوم أن الدولة لا تحسن لا الاتجار ولا إدارة الأملاك فمن الأحوط أن تباع أملاك الدولة وتستعمل أثمانها لبناء دور رسمية للمصالح العامة. وبذلك يحصل وفر عن كامل الخزانة لا يقل عن ثمانمائة إلى تسعمائة ألف ليرة لبنانية تدفعها الدولة بدلات إيجار في السنة عدا ما تدفعه للمفوضيات والقنصليات في الخارج. وفي مقدمة ما يجب بيعه من هذه الأملاك أراضي المرفأ التي اعتدى عليها بعض الأفراد بزعم أنهم استأجروها من البلدية ومع أن زعمهم هذا غير صحيح من جهة ومع أنه لا علاقة للبلدية بهذه الأملاك من جهة أخرى وقد استرعى هذا الأمر نظري لما كان لي شرف تولي وزارة المالية فطلبت إلى وزارة العدلية إقامة دعوى مستعجلة على الغاصبين فأقيمت وصدر حكم مستعجل بالإخلاء صدق استئنافاً ولم يبق إلا تنفيذه بصورة معجلة وجميع تلك الأملاك مع غيرها من التي لا حاجة للحكومة بها كأملك المطار القديم وراس العين الخ...

#### ٢ - والمصالح الاستثمارية:

كالتلفون وغيره يجب أن ينظر إليها بعين العناية والاهتمام لأنه لا يعقل أن تمنى مثل هذه المصالح بالخسارة في حين أنه مفروض أن تأتي بربح وفير. وما السبب في هذه الخسائر الأزج الموظفين والمحاسبين في مصالح التلفون بلا رقيب ولا حسيب وهي الآفة التي يشكو منها كل جهاز الدولة على ما سيأتي بيانه.

٣ - وللدولة موارد من حقها أن تسترفيها لقاء مبالغ طائلة أنفقتها على بعض المشاريع التي استفاد منها أفراد معينون دون سائر أفراد الأمة كالمشاريع المائية التي يترتب على الملاكين الذين استفادوا منها دفع بدل الري وشرفية التحسين الذي أصاب أملاكهم ولكننا يرى بالواقع أن الحكومة لم تعر هذه الناحية ما تستحقه من الاهتمام.

٤ - وهناك مورد هام هو ما تستوفيه الدولة من شركات البترول بموجب اتفاقيات عقدت مع شركتي التابيلين ونفط العراق في زمن وزارة السيد سامي الصلح الأخيرة زيدت واردات الخزانة منها إلى ما يقرب من ثلاثة أضعافها أي من مليوني ليرة إلى سبعة ملايين ونيف وجاء في أحد البنود أن الزيادة لا يعمل بها إلا بعد إبرام الاتفاقية في مجلس النواب... ماذا حصل بالواقع؟ حصل أن حكومة المراسيم الاشتراعية وبعدها حكومة السيد سلام استأخرت إبرام الاتفاقية بنية تعديلها. وحتى الآن نرى الأيام والأسابيع والشهور تتوالى دون أن تحقق الحكومات وعودها في التعديل وفي كل يوم تمر تخسر الدولة من ثلاثين إلى أربعين ألف ليرة فرق العائدات أي أننا خسرنا حتى اليوم وفي السنة التي انصرمت نحواً من ستة إلى سبعة ملايين ليرة والحبل على الجرار.

يجب وضع حد لهذا التردد فيما بالتعديل فوراً وإما بالتصديق مع التحفظ.

#### النفقات:

إن موازنة الجمهورية اللبنانية تقسم إلى:

- نفقات غير مجدية.
- نفقات مجدية.
- تسديد ديون الدولة.

فالنفقات غير المجدية هي ما تدفعه الدولة من أموال لا تساعد مباشرة على تنمية الإنتاج وتعزيز اقتصاديات البلاد كرواتب الموظفين وتعويضاتهم وملايسهم ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة (البند ١ حتى ١٠ في قسم النفقات).

وللوازم الإدارية من تدفئة وماء ومطبوعات وبدلات إيجار، وكنفقات النقل ونفقات المؤتمرات والوفود والأعياد والتمثيل والنفقات السرية (من بند ١١ حتى ٢٠ في قسم النفقات) والنفقات المجدية هي التي تصرف على المساعدات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (من البنود ٢١ حتى ٣٠) وكنفقات الاستثمار والتجهيزات والأدوات والمشاريع (من البنود ٣١ حتى ٥٠ من قسم النفقات) والديون الواجبة على الدولة هي ما يدفع لقاء الأحكام الصادرة على الدولة وتسديد عجز سكة الحديد وقسط الأملاك المشتراة من الفرنسيين وقسط عن سكة حديد الناقورة وطرابلس الخ...

والمبدأ العام الذي يجب أن يسود كل موازنة هو السعي إلى التقليل ما أمكن من النفقات غير المجدية وإلى الإكثار ما أمكن من النفقات المجدية.

فماذا نرى في مشروع موازنتنا الجديدة. الخ...

من مقارنة هذا الجدول يتضح أن النفقات غير المجدية زادت عن الماضي نحواً من عشرة ملايين ليرة بينما نقصت النفقات المجدية نحواً من مليون ونصف المليون ليرة أي أن مشروع موازنة سنة ١٩٥٣ سار على عكس المبدأ الذي يجب أن تسير به مصلح الدولة.

وممّ تأتت هذه الفروق:

أولاً - الرواتب وملحقاتها:

إن الحكومات المتعاقبة منذ أيلول سنة ١٩٥٢ صرحت مراراً وبصورة حازمة أن الجهاز الإداري ثوب فضفاضة لا يقوى المكلف اللبناني على احتمال نفقاته وأن همها سينصرف إلى تشذيب هذا الثوب وقصر الجهاز الإداري على أدنى حد ممكن لتصريف مصالح الدولة.

وكنا ننتظر أن تحقق الحكومات هذه العهود فإذا بها تسير بعكس ذلك على خط مستقيم.

فقد وضعت ملاكات للدولة زادت فيها الرواتب نحواً من سبعة ملايين ليرة بالسنة بنتيجة لإضافة نحو من ثلاثة آلاف وظيفة على الوظائف الملحوظة في موازنة سنة ١٩٥٢. ومن المدهش أن تكون تمكنت حكومة المراسيم الاشتراعية (وربما كان ذلك في ليلة واحدة) هي ليلة ١٤ - ١٥ نيسان سنة ١٩٥٣ من إملاء هذه الوظائف بكاملها وما بقي منها من وظائف شاغرة ملاءته الحكومة التي تلتها فقطعت بذلك على اللجنة المالية وعلى المجلس طريق المراقبة والاقتصاد في النفقات بوضعها إيانا تجاه الأمر الواقع.

أتي بثلاثة آلاف موظف جديد، يوقرون كاهل المكلف اللبناني، برواتبهم، ويمنعون الدولة من تأمين الكفاف والعيشة اللائقة لموظفيها القدماء، ويثقلون كاهل الخزينة بتقاعدهم، وهم يوزعون كما يلي: الخ. . .  
فأصبح على المائتي ألف مكلف لبناني أن يعيلوا ويقوموا بأود موظفين يفوقون الخمسة وعشرين ألفاً موزعين كما يلي:

|                         |                                       |       |
|-------------------------|---------------------------------------|-------|
| جيش وشرطة ودرك وأمن عام | قوى الأمن                             | ٩٥٠٠  |
|                         | معلمون                                | ٤٨٠٠  |
|                         | موظفون إداريون                        |       |
|                         | في دوائر الدولة بموجب الموازنة العامة | ٧٦٠٠  |
|                         | في التلفون واليانصيب                  | ٢٤٠٠  |
|                         |                                       | ١٠٠٠٠ |
|                         |                                       | ٢٤٣٠٠ |

وفي هذا لعمرى منتهى الاجحاف والإرهاق.  
وأنكى ما ينكى هو أنه عين في وزارة التربية ٨٨٧ معلماً جديداً وأقفلت خمسون مدرسة. أي أنه كلما زاد عدد المعلمين نقص عدد المدارس وهذا غاية في سوء الإدارة وانعدام المراقبة.  
ولو أن الموظفين الذين زيدوا على الملاك زيدوا على الملاكات الفنية لكان الأمر أجدى إنما في الواقع فقد زيد العدد على الملاكات الإدارية التي كانت تشكو من التخمة حتى أن كثيراً من الموظفين لا مكاتب لهم ولا مراكز ولا عمل فأصبحت الإدارة اللبنانية أشبه بمأوى عجزة وملجأ محاسيب وأنصار أكثر منها إدارة حكومية تعنى بمصالح الناس.

إن هذا الشكل في إدارة الأحكام يأتي على البلاد بمضرة كبرى. ولا يمكن للمكلف اللبناني أن يتحملة. فيجب وضع حد حاسم حازم نهائي له.

أنا لا أقول بطرد الموظفين جملة إلى الشارع. ولكني أوصي راجياً بالحاح أن يعمل بما أرجو بفرصة قريبة وصورة جازمة. إن يوقف كل توظيف جديد بصورة حاسمة مدة من الزمن لا تقل عن خمس سنوات في انتهائها يكون خرج من سلك الموظفين من خرج بالوفاة أو الاستقالة أو الصرف من الخدمة أو الإقالة ويكون العدد أصبح بقدر الحاجة.

وأوصي بأن يعمل المجلس في إعادة التدقيق في الملاكات الموضوع بموجب المراسيم الاشتراعية ويقصر عدد الوظائف على العدد اللازم لتسيير مصالح الدولة دون إسراف ولا تقتير.

## ٢ - التعويضات :

صدر قانون من المجلس السابق بموجبه منع منعاً باتاً إعطاء بعض الموظفين تعويضات مختلفة ليست بالواقع تعويضات بل رواتب إضافية تمنح لبعض الموظفين.

فإذا بمشروع الموازنة الحالي ينطوي على تعويضات مختلفة تغدق بسخاء ودون حساب على مئات من الموظفين باسم تعويضات نقل أو انتقال أو تمثيل أو أعمال إضافية مما يجب وضع حد حازم له حفاظاً على مال الخزينة ومنعاً لخلق روح التحاسد بين الموظفين وروح الفوضى بالتالي في الإدارة.

## ٣ - التقاعد :

إن مشكلة معاشات التقاعد في لبنان مشكلة شديدة الوطأة فبينما من المحتوم أن تتكافأ معاشات التقاعد والصرف من الخدمة من جهة وما يحسم على الموظفين برسم التقاعد من جهة أخرى نرى في لبنان أن بين الرقمين فرقاً هو عجز يتفاقم سنة فسنة وهو يبلغ في السنة ثلاثة ملايين ليرة ونصف المليون وهو أخذ بازدياد سنة فسنة نظراً للسنة المبكرة المحددة لتقاعد أفراد الجيش بعد ١٥ سنة خدمة - أي يكون المتقاعد في سن يراوح عند التقاعد بين الـ ٣٣ والـ ٣٥ سنة) ونظراً للتوسع في شروط التقاعد وللمعدل الضئيل الذي يحسم على الموظفين (٥ بالمائة) فيجب النظر في تعديل هذه الشروط جميعها حتى لا نصل بوقت قريب إلى حد معه يتعذر على الخزنة تحمل الرواتب الأساسية وإلى جانبها رواتب التقاعد وتصبح دولة يقتصر عملها على جمع الضرائب من المكلفين لتوزيعها رواتب على الموظفين ومعاشات على المتقاعدين وكان الله في عون المكلفين!!!

## ٤ - النفقات الإدارية :

إن الدولة اللبنانية مسرفة كل الإسراف بهذا الحقل.

فالإسراف في كل شيء :

في نفقات النقل والانتقال.

في نفقات التمثيل والأعياد.

في نفقات الوفود والمؤتمرات .

في نفقات الاستئجار ٨٠٠ ألف ليرة بالسنة عدا دور البعثات في الخارج .

وتلافاً لهذه الحالة يجب :

- ١ - بناء دور لمصالح الحكومة بضمن أملاك الدولة العقارية التي لا تعود بأي فائدة .
  - ٢ - الاقتصاد في نفقات النقل وتعويضات الانتقال التي كثيراً ما تعطى للموظفين دون رقيب ولا حسيب ودونما حافز .
  - ٣ - التقليل من النفقات السرية ونفقات التمثيل لأنها في الواقع لا تعدو أن تكون إجابة لدعوة العنق والدلال على الدولة والطمع في الأموال العامة .
  - ٤ - الترقيات الاستثنائية والتثبيت والتصنيف :
- ومما يرهق كاهل الخزانة أيضاً ترقيات استثنائية وتثبيت وتصنيف موظفين جرت خلافاً للقانون وبصورة اعتباطية وعلى نطاق واسع ضج منها مجلس النواب والرأي العام وكانت السبب الرئيسي في استقالة حكومة المراسيم الاشتراعية .
- وجاءت بعدها حكومات تعهدت بإعادة النظر في هذه التدابير ولكنها لم تفعل شيئاً ما تعهدت به .
- ولذلك بات على مجلس النواب أن يقوم بالتوجيه اللازم لرفع الحيف الذي نزل ببعض الموظفين من جراء تفضيل بعضهم على بعض والحيف الذي نزل بالخزانة من هذا القبيل .
- ولكي نتمكن من وصف العلاج الناجع لمداءة هذه العلة يجب علينا أن نتحرى أسبابها ومنشأها فنقول :
- بعد أن وضعت حكومة المراسيم الاشتراعية المرسوم رقم ١٣ الذي ينص على أصول التعيين والتثبيت والترقية والتصنيف عادت فوضعت المرسوم الاشتراعي رقم ٦٣ تعديلاً للمادة ١٣٤ من المرسوم رقم ١٣ وذكرت فيه «أن للحكومة خلال مدة تنتهي في ١٥ نيسان ١٩٥٣ أن تعين الموظفين وتصنفهم في الملاكات الجديدة بدون التقيد بأحكام الفصلين الثاني والرابع من هذا المرسوم الاشتراعي المتعلقين بالتعيين والترقية» .
- أي أن حكومة المراسيم الاشتراعية أرادت أن تحرر نفسها من قيود قانونية وضعتها هي نفسها وعلى ضوء هذا النص جرى ما جرى مما نعلم وتعلمون .
- فلكي نعيد الحق إلى نصابه ليس أمامنا إلا عدم التصديق على تعديل هذه المادة ١٣٤ من المرسوم رقم ١٣ ومتى تم ذلك أصبحت كل المراسيم الصادرة بالتعيين والترقية والتثبيت والتصنيف خلافاً للقانون والأصول الموضوعة قابلة للإلغاء والتعديل وفقاً لتلك الأصول . وإلى جانب ذلك يجب وضع نصوص تحدد الدرجة والراتب اللذين يجب وضع الموظف الموقت بهما لأجل نقله إلى الملاك الدائم على أن نراعي في ذلك مدة الأقدمية بالنسبة للموظفين الدائمين .

## في النفقات الجديدة

تقدم بنا أن مشروع موازنة سنة ١٩٥٣ ينطوي على نقص في اعتمادات المشاريع .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الباب أنه حتى وفي السنوات التي كانت تصدق بها الموازنة في موعدها أو في ما يقرب من موعدها كانت الحكومات تعجز عن إنفاذ المشاريع الملحوظة في الموازنة بسبب القاعدة السنوية التي تقضي بتلاشي كل اعتماد لا ينفذ منها في غضون السنة المالية التي يوضع فيها .

فكانت اعتمادات النفقات غير الجديدة كالرواتب والتعويضات والنفقات الإدارية تنفق على آخر غرض منها بينما الاعتمادات المرصودة للأشغال لا ينفذ منها إلا أكثر من نصفها بقليل - فكيف يكون الحال بنا في هذه السنة ولن يبق منها بعد الموعد الملحوظ لاقرار الموازنة إلا شهران هما بدون ريب غير كافيين لتنفيذ المشاريع الملحوظة ولا قسم منها .

فمداواة لهذه الحالة رأيت بعد الإمعان أن نستند إلى المادتين ١٢ - ١٣ من قانون المحاسبة الجديد الصادر بموجب المرسوم الاشتراعي ٥٥ فالمادة ١٢ تنص على أنه يمكن أن تنشأ بقوانين خاصة .

- (١) موازنات سنوية ملحقة بالموازنة العامة لمصالح أو مشاريع معينة .
- (٢) موازنات استثنائية تخضع أو لا تخضع للقاعدة السنوية على أن تغذى بإيرادات استثنائية إلى . . والمادة ١٣ تنص على أن مثل هذه الموازنات لا تخضع للقاعدة السنوية .

فعندي أنه لهذه السنة ١٩٥٣ وبصورة استثنائية توضع موازنة ملحقة أو استثنائية بالمشاريع لا تخضع للقاعدة السنوية وبهذه الصورة فقط يمكننا أن نؤمن تنفيذ المشاريع الملحوظة للطرق والمياه وغيرها ولو فاتت عليها السنة قبل تنفيذها .

## في مراقبة النفقات

في المرسومين الاشتراعيين رقم ٩ ورقم ٥٥ نصوص تولي ديوان المحاسبة حق مراقبة على النفقات من نوعين :

مراقبة مصدقة ومراقبة لاحقة .

فالمراقبة المصدقة تتناول مراسيم التعيين والتثبيت والتصنيف وتلزم الأشغال العامة إذا تجاوزت مبلغاً معيناً . وعندنا أن المراقبة المسبقة من قبل ديوان المحاسبة على التعيين والتثبيت والتصنيف واجبة لازمة كما نصت عليها المراسيم . أما المراقبة على التلزم فمع الإبقاء على مبداءها يجب النظر في تسير قواعدها حتى لا تأتي المراقبة حائلاً دون تصديق التلزميات في مواعيدها المضروبة .

بقي أن نجعل نوعاً جديداً من المراقبة هي المراقبة أثناء التنفيذ يتولاها مفتشوا المالية ولجنة المالية والموازنة في

ما يتعلق بنسبة الانفاق في البنود ستبحثها لجنة المالية على ضوء بعض القوانين العالمية وتأتيكم بنتيجة دروسها.

## الخلاصة

### تمهيد:

إن تأخير الحكومة في إرسال الموازنة إلى المجلس نتج عنه أضرار بالمصلحة العامة منها توقيف تنفيذ المشاريع وحبس الأموال المعدة لها مما ساعد على استحكام الأزمة الحالية ووضع لجنة المالية والمجلس في عجز عن مراقبة الاعتمادات وتعديلها نظراً لما أنها سبق صرفها على القاعدة الاثني عشرية.

ولا يبرر هذا التأخير حجة الحكومة في أنها كانت مضطرة لتعديل الملاكات لأنه كان بإمكانها وضع اعتمادات الرواتب على سبيل التقدير وإرسال المشروع في حينه.

### السياسة الاقتصادية والعمرانية:

لم ينطو مشروع الموازنة على ما يشير إلى انتهاج سياسة اقتصادية عمرانية اجتماعية صحيحة. فيجب من ثم السعي إلى تنمية الإنتاج وإيجاد أسواق للمنتجات اللبنانية في الخارج وتعزيز الزراعة والصناعة بمشاريع الري والقوى الكهربائية وتنشيط التجارة بتسهيل الترانزيت والسياحة والاصطياف وسائر الموارد غير المنظورة بطريقة مجدية فعالة وتوجيه المباحثات مع سوريا على أساس إباحة انتقال الأشخاص وحرية الاتجار وانتقال الأموال بدون قيد ولا شرط.

### الواردات:

أولاً - الضرائب: يجب السعي إلى تخفيف الضرائب غير المباشرة وإلغاء بعض الرسوم المزعجة خصوصاً رسم الملح وبعض الرسوم القضائية وتخفيف رسم المحروقات وإلى إقامة العدل الضرائبي في الضرائب المباشرة بالعودة إلى مشروع الضريبة التصاعدية على الأملاك المبينة بخفض المعدل على الملاكين الصغار ورفعها على الملاكين الكبار.

ثانياً - أملاك الدولة: يجب بيع أملاك الدولة العقارية التي لا تأتي بريع يذكر وتخصص أثمانها لبناء دور للمصالح العامة.

### ثالثاً - المصالح الاستثمارية:

١ - مراقبة إدارة الهاتف وعائداته ورفع النفقات المتأتية عن حشر موظفين كثيرين دون حاجة ولا لزوم إلا سياسة الاسترضاء.

٢ - تحصيل المبالغ المتوجبة للدولة على من استفادوا من مشاريع الري العامة التي غذتها الخزانة.  
رابعاً - عائدات شركات البترول: الإسراع في مخابرة الشركات لتعديل الاتفاقيات وإلا فالتعجيل في تصديقها حتى يتسنى للخزانة قبض زيادة العائدات التي لا تقل عن خمسة إلى ستة ملايين ليرة سنوياً وهي متوقعة لسبب عدم تصديق الاتفاقيات.

#### النفقات:

أولاً - الرواتب: إن رواتب الموظفين زادت زيادة فاحشة بسبب إضافة ثلاثة آلاف موظف بموجب الملاكات الجديدة فيتحتم إعادة النظر في الملاكات وتعديلها وقصر الوظائف إلى أدنى حد ممكن والتوقف توقفاً نهائياً عن أي توظيف جديد.  
ثانياً - تعويضات الموظفين: إن المشروع أسرف إسرافاً كبيراً في منح التعويضات بدون مبرر والتي أصبحت في الواقع رواتب إضافية لصالح بعض الموظفين دون سواهم.  
ثالثاً - بدلات الإيجار: يجب أن تبني الدولة دوراً لمصالحها العامة وتوفر زهاء ٨٠٠ ألف ليرة تدفع اليوم سنوياً بدلات إيجار.  
رابعاً - النفقات الإدارية: يجب الاقتصاد فيها إلى أدنى حد ممكن.  
خامساً - النفقات الأخرى: وبصورة خاصة في نفقات التمثيل والنقل والأعياد والتشريفات والنفقات السرية والوفود والمؤتمرات.  
سادساً - المشاريع: وعلى العكس يجب رصد مبالغ أوفى للمشاريع العامة من طرقات وري وتمديد كهرباء.

#### تنفيذ المشاريع:

لم يبق من السنة إلا شهران أن لتنفيذ المشاريع مما يجعل تنفيذها في حكم المستحيل.  
لذلك نقترح وفقاً للمادتين ١٢ و ٢٣ من الرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ تدوين اعتمادات المشاريع في موازنة ملحقة لا تخضع للقاعدة السنوية.

بيروت في ٣٠ أيلول سنة ١٩٦٣

رئيس اللجنة المالية

اميل لحود

الرئيس: حضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر يتلو تقرير لجنة المالية والموازنة عن مشروع موازنة ١٩٥٣.

سامي الصلح: لا فائدة من تلاوة التقرير الآن. أرجو رفع الجلسة حتى تتمكن من الاطلاع على التقرير. ونريد أيضاً أن نعلم إذا كانت الحكومة قد ثبتت الأسباب الموجبة الواردة في نص المشروع. وكنا نرغب أن نسمع حضرة وزير المالية يبدي رأيه بالموازنة وسياسة الدولة المالية أولاً حتى ندلي بآرائنا فيما بعد.

الرئيس: إن هذه الجلسة مخصصة لبحث الموازنة بصورة عامة ولا يمكن بحثها إلا بعد تلاوة تقرير المقرر العام.

وزير المالية: إن الزميل سامي الصلح على حق بطلبه وعلى وزير المالية أن يقدم الموازنة بكلمة يبين فيها وجهة نظره. ولما كان على الحكومة أن تتبنى مشروع الموازنة كما وضعت الحكومة السابقة فقد قدمتها بفدلكة مربوطة بالمشروع. وسأؤجل كلمتي وأبدأ ملاحظاتي إلى جلسة مقبلة بعد تلاوة تقرير اللجنة المالية.

الرئيس: ليتل تقرير اللجنة المالية.  
فتلا حضرة المقرر النائب السيد جوزف شادر التقرير التالي.

فهرس

تقرير لجنة المالية والموازنة العام على مشروع موازنة سنة ١٩٥٣  
المقدمة - ملاحظات أولية:

- موضوع التقرير العام
- في أنواع الموازنة
- تقسيم التقرير

القسم الأول: درس مشروع الموازنة العادية لعام ١٩٥٣

أولاً - في أصول تحضير الموازنة وشكلها:

- ١ - قاعدة الوحدة.
- ٢ - تنسيق مشروع الموازنة المادي.
- ٣ - صحة التقديرات.

ثانياً - في الأساس:

باب النفقات

١ - هل النفقات الملحوظة هي كاملة وكافية؟

أ - نفقات الأمن العام.

ب - نفقات القضاء.

ج - نفقات الإدارة.

د - نفقات الصحة العامة.

هـ - نفقات دائرة حماية المستهلك.

و - نفقات البرق والبريد والهاتف.

ز - نفقات المشاريع ذات المنفعة العامة.

ح - نفقات أخرى.

٢ - هل سجلت موازنة ١٩٥٣ تقدماً بالنسبة إلى الموازنات السابقة؟

باب الواردات

أولاً - الواردات من حيث زيادة قيمتها:

١ - الضرائب الجديدة.

٢ - الضرائب الموجودة وغير المستوفاة.

٣ - الضرائب التي يمكن زيادة معدلها.

٤ - الضرائب التي تستوفي بصورة ناقصة.

ثانياً - الضرائب من حيث تخفيض قيمتها:

١ - تخفيض الرسوم الجمركية.

٢ - تخفيض رسوم المحروقات.

٣ - تخفيض ثمن بعض السكاير.

٤ - إلغاء الرسم على السكر والملح والراديو.

٥ - إلغاء الرسم المفروض على رخص الاستيراد.

٦ - إلغاء الرسوم القضائية الصغيرة.

٧ - إلغاء الرسوم الصغيرة الواردة تحت عنوان «إيرادات متفرقة».

- ٨ - إلغاء رسم الطوابع الذي يقل عن ٢٥ غرشاً.
  - ٩ - إلغاء ضريبة الدخل عن عاتق بعض المكلفين الصغار.
  - ١٠ - رفع المبلغ المشمول بالإعفاء من ضريبة الدخل للمستخدمين والعمال.
- ثالثاً - الواردات من حيث العدالة الضريبية:
- ١ - نسبة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.
  - ٢ - الضرائب التصاعدية والضرائب غير التصاعدية (ضريبة الأملاك المبنية ورسم التسجيل ورسم الطوابع).
  - ٣ - تطبيق المعدل التصاعدي على مجموع المداخل لا على كل مدخول على حدة.
- رابعاً - هل أن الضرائب هذا العام تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل المكلف؟
- القسم الثاني: الموازنة الاستثنائية أو غير العادية
- أولاً - تعريف الموازنة غير العادية وأهميتها.
  - ثانياً - ضرورة الموازنة غير العادية والقواعد الخاصة بها.
  - ثالثاً - المشاريع الواجب تنفيذها بواسطة الموازنة غير العادية.
  - رابعاً - طرق تمويل الموازنة غير العادية.

#### النتيجة: المطالب:

- الملحق رقم ١ : جدول إجمالي بالنفقات المرصدة في مشروع موازنة سنة ١٩٥٣ بنداً بنداً
- الملحق رقم ٢ : ترتيب موازنة سنة ١٩٥٣ العادية
- الملحق رقم ٣ : ترتيب مشروع موازنة ١٩٥٤
- الملحق رقم ٤ : الحسومات والتأديات التقاعدية
- الملحق رقم ٥ : جدول بنفقات بعض الوزارات (المعتبرة اعتماداتها نفقات مجدية)

## تقرير لجنة المالية والموازنة العام على مشروع موازنة عام ١٩٥٣

حضرة الرئيس زملائي الكرام

المقدمة

### ملاحظات أولية :

- ابدأ باعتذار عن إطالة قد تقع، بالرغم مما بذلت من جهد للاختصار، بإهمالي كثيراً من النقاط الثانوية. لكن الموازنة كما تعلمون، هي من أهم الأعمال في حياة الحكومات والأمم ولذا وجب درستها بكثير من العناية والدقة لتبلغ مع الزمن أقصى درجة من الكمال الممكن، في الشكل وفي الأساس. ولا أضفي على حضراتكم بأننا عندما دققنا في مشروع الموازنة الموضوع بين أيديكم، وضعنا أنفسنا مكان الحاكمين ولا سيما مكان وزير المال، ولذا جاءت انتقاداتنا على جانب كبير من التفهم والاعتدال. ولا بد من التنويه أخيراً بأن دروسنا هذه لن يكون لها كل الأثر على موازنة السنة الجارية بل ستعطي ثمارها لدى تحضير موازنة العام المقبل.

### موضوع التقرير العام الحاضر :

إن مناقشة الموازنات في النظام البرلماني تتناول جميع المعضلات التي تهتم البلاد. وهذا أمر واجب لأن الموازنة تعد النفقات بجميع دوائر ومصالح الدولة، وهذه يتوقف نشاطها إلى حد بعيد على مقدار الاعتمادات الواردة في الموازنة. أما موضوع هذا التقرير فسيكون مقتصرًا على درس الموازنة بحد ذاتها، أي كل ما يتعلق بنفقات الدولة ووارداتها، بينما يتولى حضرة رئيس اللجنة المالية درس النواحي الاقتصادية والاجتماعية والحسابية من الموازنة، فضلاً عن قضية المراقبة التي هي من الأهمية بمكان.

### في أنواع الموازنة :

لدينا في لبنان الموازنة العامة والموازنات الملحقه. وقد خفض هذه السنة عدد الموازنات الملحقه من خمس إلى ثلاث، بإدغام موازنتي الجمرک ومفوضية السياحة والاصطيفاف في الموازنة العامة فلم يبق إلا موازنات اليانصيب الوطني ومكتب القمح والهاتف. ومجموع هذه الموازنات من عامة وملحقه، يؤلف ما نسميه موازنة الدولة العادية. غير أنه لدينا أيضاً في لبنان الصندوق المستقل للمشاريع الإنشائية المنشأ بموجب قانون ٥ نيسان سنة ١٩٤٤ والذي يجب في نظرنا أن يصبح موازنة الدولة غير العادية إلى جانب الموازنة العادية.

## تقسيم التقرير:

بعد هذه المقدمة نصل إلى قلب الموضوع فنقصمه قسمين: الأول نخصصه لدرس موازنة عام ١٩٥٣ والثاني لدرس ما أسميناه الموازنة غير العادية.

## القسم الأول: درس مشروع الموازنة العادية لعام ١٩٥٣

لم ترسل الحكومة حتى الآن إلى مكتب المجلس مشاريع الموازنات الملحقة لذا سيكون بحثنا مقتصرًا مبدئيًا على الموازنة العامة، إنما يمكن اعتباره في الواقع منطبقًا على مجموع الموازنة العادية.

وسيتناول هذا البحث المسائل التحضيرية والشكلية، كقاعدة الوحدة، وترتيب المشروع وصحة التقديرات ثم يتناول أساس الموضوع أي النفقات والواردات الملحوظة في المشروع.

### أولاً - في أصول تحضير الموازنة وشكلها

#### ١ - قاعدة الوحدة:

هذه القاعدة تنص على وجوب إدخال جميع النفقات وجميع الواردات في موازنة واحدة. غير أن بعض الضرورات تفرض وجود موازنة استثنائية أو غير عادية لتمويل المشاريع الإنشائية الكبرى كما سنراه فيما بعد.

أما باقي النفقات الأخرى فلا شيء يمنع من حصرها في موازنة واحدة. ولذا نرى إدغام موازنات اليانصيب الوطني ومكتب القمح والهاتف في صلب الموازنة العامة، التي تصبح عندئذ موازنة الدولة العادية بكل معنى الكلمة.

ويسرنا أن نعلن أن حضرة وزير المال كان متفقاً مع لجنتنا على تقديم مشروع واحد لموازنة ١٩٥٤ وعلى إقرار مبدأ الموازنة غير العادية لأجل المشاريع الكبرى ذات المنفعة العامة.

#### ٢ - ترتيب مشروع الموازنة العادي

لقد بين المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ الخطوط الكبرى لترتيب مشروع الموازنة إلا أننا أضفنا إلى ذلك بعض التحسينات لتكون الموازنة أكثر وضوحاً ولتتمكن من وضع إحصاءات مفيدة بسهولة كلية.

إن مشروع الموازنة يحتوي على عناصر مقارنة ما بين السنة الجارية والسنتين السابقتين إلا أنه بقي ناقصاً لجهة عدم الشرح بصدد النواحي التجديدية ولجهة عدم جمع كل بند من بنود النفقات الملحوظة في كل فصل على حده. وهذا النقص الأخير نسده بالملحق رقم (١) المربوط بهذا التقرير.

وأخيراً لقد أبدلنا عنوان وموضع بعض البنود بالاتفاق مع وزير المال.

واستناداً إلى هذه التعديلات توصلنا إلى الترتيب المبين في الملحق رقم (٢) وقد اقترحنا في الملحق رقم (٣) ترتيباً جديداً أكمل لمشروع موازنة العام القادم.

### ٣ - صحة التقديرات :

القاعدة هي أن يكون تقدير الواردات والنفقات صحيحاً أكثر ما أمكن لتحاشي الاعتمادات الإضافية ولتكوين فكرة صحيحة عن نفقات وواردات الدولة .

لكن الإدارة المالية درجت على خطة مخالفة، نوعاً ما، لهذه القاعدة وهي المبالغة في تقدير النفقات والأجحاف في تقدير الواردات ليتكون في نهاية الدورة المالية رصيد على جانب من الأهمية يضاف إلى الاحتياطي العام ويغذي الصندوق المستقل للمشاريع الإنشائية .

وبعد التفكير رأينا أن لا نعترض على خطة الوزارة هذه لسببين :

أولاً - للحكمة في التحسب ضد مفاجآت قد تقع فتؤدي إلى عجز في الموازنة . وثانياً - للحد من ميل أكثرية النواب والوزراء إلى زيادة الاعتمادات (التي غالباً ما تكون غير مفيدة أو غير مستعجلة) وهذه الخطة التي درجت عليها الإدارة تؤدي في نهاية السنة إلى زيادة محسوسة في الواردات الصافية تسجل في قانون قطع حساب الموازنة وتدخل في الحساب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط العام» .

ثانياً - في الأساس :

والآن ننتقل إلى درس الأساس أي القضايا المتعلقة بالنفقات والواردات الملحوظة في الموازنة .

### باب النفقات

هذا البحث يقوم في الجواب على النقطتين التاليتين :

- هل النفقات الملحوظة هي كاملة وكافية؟
- هل سجلت موازنة النفقات لهذه السنة، من حيث نسبة النفقات المنتجة وغير المنتجة، تقدماً بالنسبة إلى الموازنات السابقة؟

#### ١ - هل النفقات الملحوظة هي كاملة وكافية؟

من المبادئ الأولية المعروفة في التشريع المالي أن الدولة تعين مقدار وارداتها بعد تعيين مقدار نفقاتها، أي أنها تعكس تماماً القاعدة التي يتبعها الأفراد .

والسبب في ذلك هو أن مهمة الدولة جباية الضرائب لتأمين بعض الخدمات العامة للمكلفين .

فمن حق المكلف اللبناني (الذي سيدفع لدولته هذه السنة أكثر من مائة وخمسة وعشرين مليون ليرة)، أن يطالب بتأمين هذه الخدمات بشروط مقبولة .

وعلى ضوء هذا المبدأ سنرى ما إذا كانت الاعتمادات الملحوظة في الموازنة للقيام ببعض الخدمات الهامة هي

كافية لتأمين هذه الخدمات بالحد الأدنى من الشروط المقبولة، وكما ترون أننا نطالب بالحد الأدنى على أمل التحسين في المستقبل.

على هذا الأساس سيتناول بحثنا الخدمات الهامة الآتية:

أ - الأمن العام.

ب - القضاء

ج - الإدارة.

د - الصحة العامة.

هـ - حماية المستهلك.

و - البرق والبريد والهاتف.

ز - المشاريع ذات المنفعة العامة.

ح - خدمات أخرى.

أ - الأمن العام:

كلنا يعلم أن الأمن غير محفوظ كما يجب. ومن جملة أسباب ذلك عدم كفاية الاعتمادات اللازمة، لتعيين موظفين جدد ولإنشاء مدرسة للشرطة والدرك ولتقوية الوسائل الميكانيكية التي يستخدمها رجال الأمن.

ولا بد من الإشارة إلى أن البيان الوزاري أتى على ذكر بعض الإصلاحات الواجبة بهذا الصدد لكنه أهمل مدرسة الشرطة والدرك التي هي في نظرنا أهم هذه الإصلاحات والتي بإمكانها تأدية خدمات جلى للبلاد بقليل من النفقات.

ب - القضاء:

العدالة تعرج. وأحد أسباب ذلك عدم كفاية عدد القضاة. وإنه من المؤسف ونحن في عصر الذرة، أن نرى بعض القضايا تدوم أعواماً كاملة أمام المحاكم. ومما لا شك فيه أن هذا التأخر في فصل الدعاوي يشجع على الإجرام وعلى إساءة استعمال حق التقاضي، فضلاً عن الأضرار المادية الهائلة التي تلحق بالمتقاضين. وبهذا الصدد أروي لكم عن تاجر استحصل بعد ست سنوات على قرار مبرم من محكمة التمييز بـ ٦٠ ألف ليرة. لكنه قبل صدور الحكم ببضعة أشهر طلب أحد دائنيه إعلان إفلاسه من أجل دين قيمته ألف ليرة فقط. فلو أن القضاء كان أسرع مما كان عليه، لاستطاع هذا التاجر من تدبير أموره وتحاشي دعوى الإفلاس.

وللتأكد من وجوب زيادة عدد القضاة يمكنكم مراجعة الإحصاءات الرسمية عن عدد الدعاوي المقدمة والمفصلة خلال سنة الماضية.

## ج - الإدارة بوجه عام:

ونعني بالإدارة هنا الموظفين وهم من عليهم تأمين أكثر الخدمات العامة.

إننا من القائلين إن مشكلة الإدارة - وهي من أخطر المشاكل في لبنان - لا تحل إلا إذا دفع للموظفين رواتب وتعويضات متناسبة مع تكاليف المعيشة والأعباء العائلية. لأن الموظف الذي لا تدفع له أجره كافية لا يؤدي خدمة حسنة. ولذا يجب زيادة الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ما لا يقل عن أربعة ملايين ليرة وليطمئن بال وزير المال لأننا إلى جانب هذه الزيادة نقترح أولاً إقفال باب التوظيف ما عدا الاختصاصيين ثم إعادة النظر في الملاكات بصرف الموظفين الفائضين وهؤلاء، قسم منهم يمكن صرفه بسهولة إما لبلوغه السن القانونية، وإما لعدم كفاءته ونزاهته وإما لعدم حاجته للوظيفة نظراً لموارده الخاصة. والقسم الآخر يحال إلى الاستيداع بنصف راتب مع إعفاء المحالين من الحضور إلى مكاتبهم (وهذا فيه كسب للمصلحة لا خسارة!) للتفتيش عن عمل آخر، فإذا وجدوا هذا العمل صرفوا حالاً، وإلا يصرفون في كل حال في نهاية ثلاثة سنوات على الأكثر.

وبهذه الطريقة يتجمع لدينا وفر هام يمكننا بواسطته تحسين حالة الموظفين الضروريين، الأمر الذي لا بد منه لمنع السرقة والرشوة والقيام بأعمال خارج الوظيفة، ولكي يزول القرف من نفس الموظف فيقوم بمهمته بإخلاص وغيره.

وهنا نسجل بسرور بادرة الحكومة بسحب مشروع القانون الذي يرمي إلى تأخير مفعول الزيادة الممنوحة بالمراسيم الاشتراعية إلى ٣٠ حزيران سنة ١٩٥٣.

وهناك أمر آخر أرى وجوب الإشارة إليه هو تصفية ديون الموظفين الواقعين تحت وطأة الربا الفاحش. ولهذا الغرض أقترح تعيين أحد كبار القضاة حكماً مطلقاً لتحديد المبالغ الواجب دفعها إلى المرابين مع النظر إلى الفوائد التي سبق لهم استيفاؤها. فتدفع الحكومة هذه المبالغ إلى هؤلاء وتعتبرها كسلفة إلى الموظفين المديونين، يسددونها على أقساط معقولة في نهاية كل شهر وأخيراً أصل إلى معاشات التقاعد:

من مراجعة الملحق رقم (٤) يتبين أن الرواتب التقاعدية ارتفعت من مليون وسبعمائة ألف ليرة في سنة ١٩٤٧ إلى ٤٣٨٩٢٠٠ ليرة في سنة ١٩٥٢ بينما الحسومات التقاعدية لم ترتفع إلا من ٦٥٠ ألف ليرة إلى ٩٢٥ ألف ليرة.

أما مشروع موازنة سنة ١٩٥٣ فليحظ اعتماداً بمبلغ ٤٨٤٠٠٠٠ ليرة تقريباً وحسومات بقيمة مليون ونصف المليون، أي بخسارة ٣٣٤٠٠٠٠ ليرة أي أن هناك خسارة ١٥ مليون ليرة تقريباً بمدة سبع سنوات.

هذه الخسارة ستتصاعد سنة فسنة والسبب يعود إلى أمرين:

أولاً - زيادة عدد الموظفين الذي يؤدي طبعاً إلى ازدياد عدد المحالين على التقاعد.

وثانياً - قانون تقاعد العسكريين، الذي يمنح معاش التقاعد لكل عسكري خدم خمس عشرة سنة أي لكل جندي بلغ عمره ٣٣ أو ٣٥ سنة. وهذا يعني أن الدولة تدفع معاشاً تقاعدياً طيلة ثلاثين أو أربعين سنة لقاء مدة من الخدمة لا تزيد عن خمس عشر سنة.

إن عدد المحالين على التقاعد من رجال الجيش يبلغ سنوياً ٢٧٥ يقبضون سنوياً ما يقرب من ربع مليون ليرة تشكل عجزاً سنوياً يضاف إلى العجز الأساسي وبالتالي خلاً جدياً في الوضع المالي.

فإذا نظرنا إلى غيرنا من البلدان نجد أن مصلحة التقاعد موكولة إلى صندوق مستقل أو أي شركات تأمين تتقاضى حسومات تعادل أو تقل عن الحسومات المستوفاة في لبنان بينما تمنح الموظفين منافع تفوق المنافع المعترف بها في القانون اللبناني.

لقد سبق لوزير المال الأستاذ فيليب تقلا، في عهد الحكومة اليافية السابقة، أن تذر مع اللجنة المالية من هذا الوضع وبأشهر درس هذه المعضلة الهامة، فمن حقنا وواجبنا أن نطالب حضرة الوزير الحالي بمتابعة هذا الدرس وإعطاء حل للقضية بأسرع ما يمكن.

ومن جهة أخرى نرى - في مجال تحسين الإدارة اللبنانية - زيادة عدد الموظفين لبعض المصالح الهامة كهيئة تفتيش الدولة ومفتشية كل وزارة، لأن التفتيش هو الدواء الأنجح للعلل الإدارية المشكو منها، وكالمديرية العامة لمراقبة الشركات وللشؤون المائية والكهربائية، نظراً للخدمات الجيدة التي كان بإمكان هذه المديرية تأديتها للبلاد، لو كان لديها العدد الكافي من الموظفين الفنيين.

#### د - الصحة العامة:

إن اعتمادات وزارة الصحة ارتفعت من ٢٩٠٠٠٠٠ ليرة في سنة ١٩٤٧ إلى ٥١١٤٠٠٠ ليرة سنة ١٩٥٢ وهي تقارب ٦ ملايين ليرة للسنة الحالية. وهذا جهد مشكور بالرغم من علمنا بصرف بعض هذه الاعتمادات في أبواب غير مجدية ومع ذلك، نرى أن الاعتمادات لا تزال مفقودة أو غير كافية لبعض الأعمال الهامة التي سنأتي على ذكرها لدى درسنا الموازنة غير العادية.

#### هـ - حماية المستهلك:

هذه المصلحة يقوم بتأمينها ٢٦ موظفاً في كامل أنحاء الجمهورية. فلا ريب أن هذا العدد غير كاف نظراً لحق المكلف بحماية جديّة كمستهلك. هذا مع العلم بأن هذه المصلحة، كلما عملت بنشاط كلما غدت خزينة الدولة بالغرامات المفروضة.

#### و - البرق والبريد والهاتف:

هنا مجال النقد واسع ومعروف. فالمكلف اللبناني الذي يدفع لهذه المصلحة الملايين من الليرات، من حقه مثلاً أن ينتظر يومين أو ثلاثة ليستلم تحريراً من جار له لا يبعد عنه وعن مركز البريد مئة متر.

ولتلافي هذا الخلل يجب زيادة عدد الموزعين وخلق مراكز جديدة في القرى النائية، فضلاً عن تعزيز وسائل العمل الميكانيكية. وهذا ما لا تحققه الموازنة الحالية بصورة كافية، بالرغم من تسجيلها تقدماً محسوساً بهذا الصدد. أما الهاتف، من أوتوماتيكي وعادي، فمن الأفضل عدم التحدث عنه!

#### ز - المشاريع ذات المنفعة العامة:

ستكلم عن الاعتمادات اللازمة للمشاريع ذات المنفعة العامة لدى درسنا الموازنة غير العادية.

#### ح - خدمات أخرى:

هناك أخيراً بعض النفقات الضرورية لم يؤت على ذكرها في الموازنة كالتعويض على متضرري الحرب سنة ١٩٤١ وإقامة نصب تذكاري للشهداء.

تجاه هذه المطالب ليطمئن بال وزير المال، لأننا كما قلنا في مستهل هذا التقرير، وضعنا أنفسنا مكانه، ولم نكن طلاب الدعاية الرخيصة، وسنبين فيما بعد لدى درسنا الواردات، كيف يمكن بسهولة إيجاد المال اللازم لهذه النفقات.

#### ٢ - تقديمية الموازنات منذ سنة ١٩٤٧:

تظهر تقديمية الموازنات، على وجه الإجمال، من مقارنة الاعتمادات المخصصة في كل سنة إلى وزارات الصحة والتربية الوطنية والأشغال العامة، والزراعة والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية.

ومن مراجعة الجدول الوارد بالملحق رقم (٥) بين أن هناك تقدماً محسوساً بهذا الشأن منذ ١٩٤٧ إلى اليوم. مع العلم بأن هذا الجدول هو نفسه ناقص للجهة الأشغال العامة لأنه لا يتضمن النفقات المخصصة للمشاريع الإنشائية (التي استنفذت لا أقل من ١٠٦ ملايين من ١٩٤٤ إلى ١٩٥١).

إن هذا التفاؤل لا يجب أن يوقفنا في منتصف الطريق بل بالعكس علينا أن نعمل كثيراً لنصل إلى الغاية المنشودة وإننا فاعلون بإذن الله.

#### باب الواردات

- أصل الآن إلى الواردات فأدرسها من نواح ثلاث:
- ناحية الزيادة.
- ناحية التخفيض.
- ناحية العدالة الضرائبية.

## أولاً - الواردات من حيث زيادة قيمتها:

يمكن زيادة الواردات:

- بإنشاء بعض الضرائب الجديدة.
- بتطبيق بعض الرسوم الموجودة قانوناً والباقية دون استيفاء.
- بزيادة معدل بعض الضرائب.
- بتحصيل الضرائب على وجه أكمل.

### ١ - الضرائب الجديدة:

هناك ضريبة واحدة يمكن إنشاؤها هي المتعلقة بالمعاملات الجارية على العملات والأوراق النقدية الأجنبية والذهب، سبائك كان أم عملة مسكوكة، وسائر الأوراق المالية.

إن هذه الضريبة تستلزم إعادة النظر في قانون بورصة بيروت (وبالفعل لدينا في لجنة العدلية مشروع بهذا الصدد وارد إلى المجلس بالمرسوم رقم ٨١٥٧ تاريخ ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٢).

لقد أصبحت بيروت اليوم ثالث أو رابع مركز عالمي لمثل هذه المعاملات. ومن الطبيعي أن يعاد النظر في القانون المذكور لإنشاء ضريبة تفيد خزانة الدولة، مهما كان معدلها طفيفاً (واحد بالألف مثلاً) بمبلغ لا يقل عن المليون ليرة سنوياً.

### ٢ - الضرائب الموجودة وغير المستوفاة

هناك قانون عادل معتدل ينص على أن للدولة أن تستوفي على عشر سنوات قيمة ربع التحسين الطارئ على الأراضي من جراء أعمال الري، فلا يعجب أحد إذا ذكرنا أن هذا القانون لم يعرف وجهاً للتطبيق منذ صدوره في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥١ حتى اليوم.

وفي هذا المجال يمكننا أن نذكر أيضاً أن الحكومة لا تزال متأخرة في تطبيق قانون ضريبة الأراضي بسبب عدم إنجاز الأعمال المتعلقة بتصنيف الأراضي فمتى دخلت هذه الضريبة في حيز التطبيق - وهي تطال كبار الملاكين وتنصف الصغار منهم - تدر على الخزينة منذ السنة الأولى لا أقل من ثلاثة ملايين ليرة أي بزيادة مليونين ونصف مليون ليرة عن المدخول الحالي. مع الملاحظة بأن مدخول هذه الضريبة سيزداد باضطراد كلما انتهت مدد الإعفاء المنصوص عليها في القانون للبساتين الجديدة (المنشأة خصوصاً منذ ١٩٤٧).

وللوصول إلى هذه النتيجة الحسنة يقتضي على وزير المال أن يحث على إنجاز أعمال التصنيف الباقية لا مكان تطبيق القانون المذكور ابتداء من سنة ١٩٥٤.

### ٣ - الضرائب التي يمكن زيادة معدلها:

هذه الضرائب هي:

- رسوم الجمرک على الكماليات وبعض الأصناف الوارد ذكرها في البيان الوزاري .
- رسوم السيارات الخصوصية ولا سيما السيارات الفخمة .

### ٤ - الضرائب التي تستوفي بصورة ناقصة:

في هذا الصدد يتسع مجال القول:

فهناك المكتومون الذين لا يدفعون الضرائب أبداً: ومن هؤلاء نذكر بعض أصحاب الأملاك في بيروت والملاحقات ولا سيما الأملاك الجديدة المبينة دون رخصة. كما نذكر بعض التجار والسماسرة الذين لا يدفعون ضريبة الدخل. وأخص هؤلاء سماسرة الشوارع والتجار الأجانب عابرو السبيل - ولا سيما السوريون - الذين يصرفون بضائعهم في بيروت عندما يجدون أسعاراً موافقة دون أن يقدموا أي تصريح عن أرباحهم لدفع الضريبة المتوجبة، مما يشكل مزاحمة غير مشروعة للتجار النظاميين، فضلاً عن الخسارة اللاحقة بخزينة الدولة.

وهناك الخسارة الناتجة من النقص في التحصيل: بسبب إهمال الموظفين أو بسبب تغاضيهم المشبوه.

نذكر من ذلك الخسائر الحاصلة في:

- ضريبة الدخل التي يمكن أن تعطي مدخولاً يزيد خمسين بالمائة عن مدخلها الحالي، لو أن جميع التجار والمحامين والأطباء وغيرهم، يدفعون كامل ما يتوجب عليهم بدقة وأمانة.
  - ضريبة الأملاك المبنية بالرغم من تسجيل عقود الإيجار.
  - رسوم الجمرک بسبب البيانات غير الصحيحة.
  - رسوم الانتقال، بسبب عدم ذكر الأثمان الحقيقية.
  - ضريبة الإرث، بسبب تخمين الأموال المتروكة بأقل من قيمتها.
  - رسوم التمتع، بسبب عدم مراعاة القوانين بهذا الشأن، أو تطبيقها بصورة ناقصة.
  - رسوم البضائع الممنوعة أو الخاضعة للرسوم الجمركية، بسبب تهريب هذه البضائع كالأسلحة والمخدرات والسكاير (المعبأة والفالطة) وما شابه.
  - وأخيراً مداخيل أملاك الدولة من ريع وإيجار وثمان بيع، بسبب عدم رعاية هذه المداخيل بالحكمة والأمانة الواجبة.
- وهناك أخيراً الخسارة الناتجة من عدم تحصيل كافة المبالغ المتوجبة للدولة: والناتجة بنوع خاص من الضرائب

المباشرة ومن القروض الزراعية وغيرها. فالبرغم من الجهود التي تبذلها دائرة التحصيلات في بيروت، نرى أن هناك لا أقل من عشرة ملايين ليرة مستحقة للدولة تجاه الأفراد وباقية دون تحصيل.

ودليلنا على ذلك الأرقام الرسمية في قانون قطع حساب موازنة سنة ١٩٥١ إذ يتبين من هذه الأرقام أن ستة ملايين ليرة وثلاثة أرباع المليون بقيت قيد التحصيل في نهاية عام ١٩٥١ من أصل مبلغ ٢٢ مليون ليرة وربع (مجموع الواردات المحققة عن ضريبة الدخل وضريبة الأغنام وضريبي الأملاك المبنية وغير المبنية) أي ما يفوق الثلاثين بالمائة.

ولا بد من الإشارة إلى أنه يمكن أيضاً رفع واردات الدولة بجعل بعض الضرائب تصاعدية، كما سنرى فيما بعد، وبزيادة عائدات شركات البترول، التي نتمنى على المشرفين عليها أن يظهروا بهذا الصدد تفهماً حقيقياً وشاملاً.

وأخيراً لا بد من كلمة بصدد بيع بعض أملاك الدولة: نلاحظ أن مشروع الموازنة لا يشير إلى هذه الناحية، في حين أن حسن الإدارة يقضي ببيع هذه الأملاك التي أصبحت توازي عشرات الملايين من الليرات ولا سيما تلك التي اكتسبت تحسناً طارئاً هاماً كعقارات بيروت ورأس العين والبقاع... أو التي لا تعطي أي مدخول، وبصورة عامة جميع الأملاك التي لا تشغلها مصالح الدولة، شرط أن يدخل ثمن هذه الأملاك في الموازنة الاستثنائية لانفاقه على تشييد أبنية عامة كما سنشير إليه فيما بعد.

#### ملاحظة:

لم ندخل في حساباتنا الزيادة الأكيدة في الواردات التي سنحصل عليها بسبب الأخطاء المقصودة في التقدير، كما سبق ونوهنا به.

#### ثانياً - الواردات من حيث تخفيض قيمتها:

رائدنا، في مجال طلب تخفيض الواردات، الاعتبار التالية:

أولاً - تخفيض العبء عن عائق الطبقات العاملة، وتخفيض تكاليف العيش، الأمر الضروري لتشجيع السياحة والاصطياف، وعدم اللجوء إلى زيادة الرواتب زيادة كبرى.

ثانياً - تعديل معدل بعض الضرائب ليصبح أكثر انطباقاً على العدالة.

ثالثاً - إلغاء بعض الرسوم والضرائب التي لا تدر كثيراً على الخزينة، وتسبب كثيراً من الإزعاج للمكلفين، وكثيراً من المصاريف الإدارية فضلاً عن إضاعة الوقت للموظفين.

رابعاً - عدم المطالبة بالتخفيض حياً بالدعاية الرخيصة، بل بالنظر إلى حالة الخزينة (التي يلزمها كثيراً من الواردات لزيادة بعض النفقات الضرورية والمنتجة، ولتحقيق المشاريع الإنشائية).

- فبالنظر إلى هذه الاعتبارات، نرى أن نطالب بالإصلاحات الآتية:
- تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الوارد ذكرها في البيان الوزاري.
  - تخفيض رسوم المحروقات (ليرة واحدة للبتروول ونصف ليرة للبنزين).
  - تخفيض ١٠ غروش من ثمن السكاير طاتلي سرت وبافره.
  - إلغاء الضريبة على السكر والملح والراديو.
  - إلغاء الرسوم المفروضة على رخص الاستيرلة (١٢ ليرة).
  - إلغاء الرسوم القضائية الصغيرة والإبقاء على الرسم الأساسي وحده، المقطوع والنسبي.
  - إلغاء كافة الرسوم الصغيرة الواردة تحت عنوان «إيرادات متفرقة» والتي يكلف تحصيلها كثيراً من العناء للإدارة والمكلفين.
  - إلغاء رسم الطوابع الذي يقل عن ٢٥ غرشاً.
  - إلغاء ضريبة الدخل عن عاتق بعض المكلفين كالحياطات وعاملات التطريز وصانعي الأحذية وغيرهم من المصانعين الذين يشتغلون في بيوتهم، وكذلك عن بائعي المواد الغذائية في الإحياء.
  - إن هؤلاء المكلفين بالرغم من كثرة عددهم، لا يفيدون الخزينة بأكثر من مئة ألف ليرة. فإذا رفعت عنهم الضريبة تخسر الخزينة هذا المبلغ، لكن يصبح بإمكان الموظفين مضاعفة نشاطهم تجاه غير فئة من المكلفين ولا سيما «المكتومين» فيفيدون الخزينة بأضعاف ذلك المبلغ.
  - ومن جهة أخرى يمكن التخفيف عن كاهل بعض المستحقين كالعامل والمستخدمين برفع المبلغ المشمول بالإعفاء من ضريبة الدخل فيصبح مثلاً ٢٠٠٠ ليرة للعازب (بدلاً من ١٨٠٠) و ٢٥٠٠ للمتزوج بلا أولاد (بدلاً من ٢٤٠٠) و ٣٠٠٠ للمتزوج وله أقل من ٣ أولاد و ٣٥٠٠ للمتزوج وله ثلاثة أولاد فما فوق (بدلاً من ٣٠٠٠).
  - وكذلك يمكن الوصول إلى النتيجة نفسها بجعل بعض الضرائب تصاعدية كما سنرى في الفقرة اللاحقة.

### ثالثاً - الواردات من حيث العدالة الضريبية:

يقودنا حتماً بحث واردات الدولة إلى التساؤل عما إذا كان توزيع الضرائب في لبنان متفقاً ومبادئ العدالة الاجتماعية.

وبمعرفة ذلك، يلزم درس الموضوع من ناحية نسبة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ومن ناحية تصاعدية الضرائب المباشرة.

## ١ - في نسبة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

إن فذلكة مشروع الموازنة تنوه بأن هذا المشروع قد اعتمد تبويباً جديداً مستمداً من نظريات الاقتصاد المالي الحديث حول طبيعة الواردات، والنظريات المذكورة تعتبر كواردات مباشرة الضرائب والرسوم التي تصيب الدخل والثروة وكواردات غير مباشرة الضرائب والرسوم التي تطل الاستهلاك، وأخذاً بهذه النظرية تكون نسبة الضرائب المباشرة عندنا ٢٧ بالمائة. ونسبة الضرائب غير المباشرة ٥٩ بالمائة وحاصلات أملاك الدولة والإيرادات المتفرقة ١٤ بالمائة.

فدون الدخول في مناقشة هذه النظريات وتوزيع الضرائب والرسوم كما هو وارد في مشروع موازنة ١٩٥٣، نقول إن العدالة الضريبية غير متوفرة في لبنان لأن ثلاثة أرباع واردات الدولة تقريباً تأتي من عامة الشعب ولتلافي هذا الواقع يقتضي سلوك طريقين:

- إقرار الإصلاحات الواردة في هذا التقرير من ناحيتي الزيادة والتخفيض.
  - زيادة مداخيل الأفراد بتحقيق المشاريع الإنشائية الكبرى ولا سيما التصميم الشامل للمياه اللبنانية.
- وإنه لمن دواعي سرورنا أن نرى الحكومة متجهة في هذا السبيل.

## ٢ - الضرائب التصاعدية والضرائب غير التصاعدية:

إن الضرائب المباشرة تصبح أقرب إلى العدالة إذا كان معدلها تصاعدياً. ولذا يقتضي علينا أن نبدل من المعدل المقطوع المقرر لبعض الضرائب المباشرة، معدلاً تصاعدياً.

هذه الضرائب لم تعد كثيرة العدد. نذكر منها ضريبة الأملاك المبنية البالغ معدلها بصورة متساوية ١٢/١ من الإيجار مع ٣ بالمائة للبلديات.

إن هذا التحديد غير عادل بحد ذاته وبالنسبة لباقي المكلفين فمن جهة أولى، ليس من العدل أن يدفع صغار الملاكين ٣٣، ١١ بالمائة على ١٠٠٠ ليرة إيجار وأن يدفع كبارهم النسبة المئوية ذاتها على ١٠٠٠٠٠ ليرة.

ومن جهة ثانية لا شيء يبرر مراعاة كبار الملاكين وحدهم دون زملائهم التجار والصناعيين وأصحاب المهن الحرة والموظفين والمستخدمين والعمال... الذين يدفعون ضرائب تصاعدية (كضريبة الدخل، وضريبة الأراضي، وضريبة الإرث).

ولا يعترض أحد بأن الضريبة التصاعدية على الأملاك المبنية تحد من نشاط صناعة البناء. فهذا الاعتراض مردود لثلاثة أسباب:

- أولاً - لأن قانون الضريبة الحالي هو بعيد عن العدالة بصورة فاضحة.
- وثانياً - لأن مستقبل البناء في لبنان يبدو على شيء من التهجم.

وثالثاً - لأن المهم في هذه الضريبة، كما في غيرها، أن تكون المعدلات نفسها معقولة تمثيلاً على مبدأ الاعتدال في سياستنا الضريبية لتشجيع الرساميل الوطنية والأجنبية على الانخراط في المشاريع المختلفة ولا سيما الإنشائية المنتجة.

ومن الضرائب التي يقتضي جعلها تصاعدية، نذكر أيضاً رسوم الانتقال والتمغة.

فبدلاً من أن يكون رسم الانتقال محددًا بثلاثة بالمئة لمن يشتري عقاراً بخمسة آلاف ليرة ومن يشتري عقاراً بمائة ألف ليرة، نرى أنه أقرب إلى العدالة أن يجعل هذا الرسم تصاعدياً بنسبة واحد وثلاثة وخمسة بالمئة بحسب أهمية الثمن المدفوع.

وهكذا قل عن رسم الطوابع الذي يمكن جعله بنسبة واحد واثنين وثلاثة بالألف بدلاً من النسبة الحالية (٢) بالألف لغاية ٢٥ ألف ليرة وأقل المبالغ الزائدة) ولا سيما أن العقود الهامة هي بالطبع من صنع الأغنياء.

هذا مع الملاحظة بأن المعدلات المقترحة هي معقولة جداً، لأننا نريد، كما قلنا إن نسير على سياسة ضريبية معتدلة حتى تجاه الأغنياء.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أنه، لكي نصل إلى عدالة أكمل من الناحية الضريبية، يجب أن نطبق معدلاً تصاعدياً على مجموع مداخيل كل مكلف (من تجارية وزراعية وصناعية...) لا على كل مدخول على حدة.

وهذه النقطة الأخيرة هي من أهم الإصلاحات الواجبة للوصول إلى نظام ضريبي ممتاز في لبنان. وأملنا بأن تعتمد الإدارة المالية إلى درس أسس الضريبة التصاعدية الموحدة لتصبح قابلة التحقيق في مستقبل قريب.

بعد هذا الدرس العام للنفقات والواردات لا بد لنا من التساؤل. هل أن موازنة سنة ١٩٥٣ بملايينها المئة واثنتي عشر، مضافاً إليها الموازنات الثلاث الملحقه، والملايين الستة المقررة للسنة الحالية لمياه الشفة، هي موازنة فاحشة.

الجواب: نعم ولا، في آن واحد!

فمن جهة أولى، نرى أن نفقات هذه السنة قد فاقت بعدة ملايين نفقات السنوات الغابرة، دون أن يتحقق الشعب أي تقدم محسوس نحو الإصلاح والرفاهية.

ومن جهة ثانية نرى أن الاعتمادات المخصصة لبعض المصالح كالتي ذكرنا في حينه وغيرها، كالتربية الوطنية والشؤون الاجتماعية، هي غير كافية.

ولتلافي هذا النقص علينا واجبان: الأول هو تخفيض النفقات غير المنتجة إلى حدها الأدنى، للتمكن من تخصيص أكثر ما يمكن من المال للمشاريع المفيدة ولتأمين سير الإدارة العامة سيراً حسناً.

والثاني - وهو الأهم - أن نضع لأنفسنا بصورة نهائية مبادئ سياستنا الاقتصادية المستمدة من واقع لبنان الراهن، وهو كونه بلد مستقل حر يتعاون مع البلاد العربية تعاوناً مخلصاً إلى أقصى الحدود.

هذه المبادئ هي من الأهمية بحيث تحملني على الخروج عن موضوع هذا التقرير لأذكر بها خاطر الحكومة باختصار:

- ١ - مبدأ حرية التجارة والصناعة والزراعة مع التحفظ لجهة تجارة الكماليات والصناعات غير القابلة البقاء وحق التوجيه والإرشاد المبني على إحصاءات ودروس علمية.
- ٢ - مبدأ زيادة الإنتاج الوطني، بموجب تصميم شامل ينفذ على مراحل.
- ٣ - مبدأ استرداد الامتيازات، خاصة لا يتفق وجودها مع تنفيذ التصميم الشامل للمشاريع الإنشائية.
- ٤ - مبدأ تشجيع المرافق والخدمات الاقتصادية والعلمية كافة.
- ٥ - تشجيع الرساميل الوطنية وجلب الرساميل الأجنبية إلى لبنان وتشجيعها بكافة الوسائل (ضرائب مخفضة، إعفاءات، فتح حسابات مستورة في بعض البنود...).
- ٦ - تأمين الاستقرار المالي والتعاون المالي الدولي وإنشاء بنك مركزي وطني.
- ٧ - تخفيض نفقات المعيشة (خاصة بتخفيض كلفة الإنتاج والبضائع المستوردة وأسعار النقل ومعدل الفائدة وبالتقليل من أهمية الوسطاء وتخفيض الرسوم والضرائب غير المباشرة وتشجيع إنشاء التعاونيات بين المستهلكين).
- ٨ - مبدأ التوفير ومحاربة البذخ.
- ٩ - مبدأ التعاون الاقتصادي مع البلاد العربية بعقد اتفاقات ثنائية أو جماعية لمئات معلومة تؤمن مصلحة جميع المتعاقدين على أساس التسهيلات في تبادل المنتجات الوطنية والأشخاص والرساميل.
- ١٠ - السعي لتأمين توازن ميزان الحسابات.

#### القسم الثاني: الموازنة الاستثنائية أو غير العادية

قلنا في بدء هذا التقرير إنه، إلى جانب الموازنة العادية، لا بد من وجود موازنة استثنائية، لتمويل المشاريع الإنشائية الكبرى.

هذه الموازنة سنبحثها فيما يلي تحت أربع نقاط:

- تعريف الموازنة الاستثنائية وأهميتها.
- ضرورة وجودها وقواعدها الخاصة.
- المشاريع الواجب تحقيقها بأموال الموازنة الاستثنائية.
- طريقة تمويل هذه الموازنة.

## أولاً - تعريفها وأهميتها:

بموجب قانون ٥ نيسان ١٩٤٤ أنشئ صندوق مستقل للأشغال الإنشائية، وقد دخل إلى هذا الصندوق منذ ١٩٤٤ إلى ١٩٥١ مبلغ ١٠٦ ملايين ليرة فضلاً عن الـ ٢٤ مليوناً التي ستدخل إليه ابتداء من هذا العام لمشاريع مياه الشفة.

وحتى اليوم عاشت هذه المؤسسة حياة متقطعة، غير نظامية، دون منهاج مدروس ومقرر من قبل رجال الفن ينفذ وفقاً لقاعدة تفضيل الأهم على المهم، من قبل دوائر خاصة تكون صالحة أيضاً، لصيانة الإنشاءات المحفقة واستثمارها استثماراً مفيداً.

هذه الحال أصبح من غير الجائز دوامها في بلد متقدم كلبان تقضي عليه وضعيته الاقتصادية والاجتماعية السيئة بأن يكون منظماً تنظيمياً علمياً أسوة بجيرانه ولا سيما إسرائيل، وليكن معلوماً لدى الجميع أن دولة إسرائيل قررت تنفيذ التصميم الشامل للمياه الفلسطينية التي وضعته لإرواء ٢٤٦٠٠ هكتار أرض ولتوليد ١٦٣٢٠٠ كيلوات أي ٦٦٠ مليون كيلوات ساعة سنوياً.

ولتحقيق ذلك لدينا وسيلة سهلة وفعالة هي الموازنة الاستثنائية أو بتعبير أحسن الموازنة غير العادية.

لقد نصت المادة ١٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ تاريخ ١٩ آذار ١٩٥٣ المتعلق بأصول المحاسبة العامة على ما يلي:

«يمكن أن تنشأ بقوانين خاصة»:

١ - ...

٢ - موازنات استثنائية تخضع أو لا تخضع للقاعدة السنوية على أن تغذى بإيرادات استثنائية، أو بقروض أو بمأخوذات من مال الاحتياطي العام وتخصص بنفقات إنشائية، تذكر فيها بصورة إفرادية».

على أساس هذا النص يمكننا إنشاء موازنة استثنائية أو غير عادية دائمة يركن إليها لتحقيق المشاريع الكبرى ذات المنفعة العامة التي من شأنها بمدة خمس عشرة أو عشرين سنة على الأكثر أن تحل أزماتنا الاقتصادية والاجتماعية، وأن ترفع مستوى العيش في كافة المناطق ليحتل لبنان، بالإضافة إلى مركزه الأول في العالم من حيث طبيعته الخارقة الجمال، مركزاً ممتازاً من حيث ثرواته المادية والأدبية.

## ثانياً - مبررات الموازنة الاستثنائية وقواعدها الخاصة:

إن ما يبرر وجود الموازنة الاستثنائية هو خضوع الموازنة العادية للقاعدة السنوية ولأحكام قانون المحاسبة الضيقة.

فهذه القاعدة والأحكام تعرقل المشاريع الإنشائية الكبرى التي يتطلب تنفيذها سنوات عديدة ومال متواصل،

وأجهزة إدارية وفنية مختصة، تتمتع بكثير من الاستقلال لتكون بمأمن من التقلبات السياسية وعدم الاستقرار الحكومي. هذا فضلاً عن أنه يقتضي تشكيل جهاز خاص لاستثمار المشاريع المحققة واستخدام إيراداتها في تمويل المشاريع الأخرى التي هي قيد التنفيذ.

### ثالثاً - ما هي هذه المشاريع:

- إن تعدادها يجب أن يكون نتيجة دراسة عامة للبنان في كافة عناصره، وهي:
  - العنصر الإنساني: أي الفرد اللبناني بمزاياه ونقائصه وعلومه وتربيته الخ...
  - العنصر الطبيعي: أي الأرض وما فوقها وما تحتها من ثروات طبيعية، والمركز الجغرافي، وحاجات البلاد وإمكانياتها الاقتصادية، بالنسبة للوضع الراهن والمستقبل في العالم وخاصة في الشرق الأوسط.
  - العنصر التشريعي: أي بالنظر إلى الشرائع الأساسية المتعلقة بالسلطات العامة والإدارة والقضاء والرأسمال والكريدي، والعمل والتنظيم المهني الخ...
- وهكذا نرى أن عملاً جدياً وكاملاً في هذا المضمار يجب أن يبدأ بدراسة تمهيدية وبتصميم شامل لكافة أجزاء متلازمة تلازماً وثيقاً بحيث لا يمكن فصلها الواحدة عن الأخرى.
- وبعد هذا الدرس التمهيدي يصبح بالإمكان وضع برنامج عام للعمل الحكومي من حيث الأعمال الواجب تنفيذها ومن حيث الأجهزة التي تقوم بهذا التنفيذ.
- أما اكلاف هذه الأعمال فتوزع بين الموازنة العادية والموازنة غير العادية.
- وهكذا نصل إلى تعداد معظم المشاريع التي يقتضي تنفيذها بواسطة إيرادات الموازنة غير العادية.

### ١ - الأعمال الصحية

- أ - تنظيف الأنهر التي تترك مياهها راكدة في الصيف (كنهر بيروت ونهر العدبية).
- ب - مكافحة الملاريا وتجفيف جميع المناطق التي تكثر فيها المستنقعات (البقاع، عكار...).
- ج - تجهيز المدن والمناطق الأهلة (كصور وصيدا والدامور وبيروت، وبرج حمود، والبترون، وجبيل، وطرابلس، وزحلة، وعنجر وغيرها...) بالمجارير الصحية لأنه إذا انتظرنا مثل هذا العمل من جانب بلديات هذه المناطق وحدها، وجب علينا أن ننتظر عشرًا وعشرين وثلاثين من السنين وربما انتظرنا إلى الأبد!
- د - إتمام تجهيز مستشفيات بيروت وبعبداء وصيدا وطرابلس وزحلة.
- هـ - إنشاء المدينة الصحية في أراضي الدولة الكائنة في محلة الوروار قرب وادي شحرور.

## ٢ - الأعمال المائية والكهربائية المائية والكهربائية الحرارية:

فيما يتعلل بالأعمال المائية والكهربائية المائية يمكننا تطبيق التصميم الشامل للمياه اللبنانية. أي المشاريع الموصى بها من قبل السيد ألبير نقاش والواردة في كتاب الأستاذ موريس الجميل وهي الآتية:

- مشاريع الحاصباني والليطاني والباروك والصفاء في الجنوب والشوف.
- مشاريع العاصي واليمونة وعنجر في البقاع.
- مشاريع نهر سهل العالي ونهر البارد وتفرعاتهما في الشمال.
- مشاريع نهر إبراهيم ونهر الكلب ونهر بيروت في القرب منا.

وفيما يتعلق بالمشاريع الكهربائية الحرارية يجب أن نذكر إنجاز معمل ذوق مكايل.

## ٣ - المشاريع الاجتماعية:

- أ - المساكن الشعبية.
- ب - الضمانات الاجتماعية الواجب تحقيقها بصورة تدريجية، ابتداء من التطبيب المجاني.
- ج - المدينة الرياضية الممكن إنشاءها في الأرض المعدة لها في الدكوانة (١٣١٣٤٣ متراً مربعاً).

## ٤ - الأشغال العامة:

- أ - تقويم وتوسيع الطرق الدولية (طريق الشام وطريق طرابلس وطريق صيدا وطريق بعلبك، زحلة - زهور الشوير - انطلياس).
  - ب - إنجاز ما تبقى من مشروع أعالي الجبال الممتد من النبطية إلى الأرز وهو مشروع مفيد جداً للسياحة والاصطياف.
  - ج - إنشاء الأبنية اللازمة لجميع دوائر الدولة في بيروت والملحقات، من سرايات وقصور عدل ودوائر البرق والبريد والهاتف ومخافر للدرك وللشرطة والجمارك ومدارس وسجون: لتحاشي دفع بدلات إيجار تقارب الثمانمائة ألف ليرة في السنة (فضلاً عن الستمائة ألف ليرة التي ندفعها سنوياً لبعثتنا في الخارج).
- ولهذا الغرض يقتضي بيع قسم كبير من أملاك الدولة كما سبق القول.

وهنا أسجل اقتراحاً وجيهاً للأستاذ فؤاد صوايا، بموجبه يصار إلى وضع داري السراية وقصر العدل في بيروت والأرض التابعة لهما (أي ما مساحته ٢٩٢٠٠ متراً مربعاً وثمانه يقارب الثلاثين مليون ليرة) في المزايدة العلنية لبيعها من شركة تتعهد بتشيد ما لا يقل عن عشرين بناء في بئر حسن لإيواء معظم وزارات الدولة ودوائرها، وذلك بموجب دفتر شروط، يحتوي على كافة الشروط المطلوبة لجعل تلك المحلة، منطقة حكومية

ودبلوماسية من الطراز الأول فيكون من أول حسنات هذا المشروع، تخفيف الضغط الهائل الواقع على وسط المدينة.

وفيما يتعلق بقصر العدل، نعلم أن الرأي متجه نحو تخصيصه قطعة الأرض الفسيحة (٣٦٤٥٥ متراً مربعاً) الواقعة قرب مستودع الترامواي على طريق فرن الشباك.

#### ٥ - أشغال مختلفة:

- أ - تخريج المناطق اللبنانية بعد تقسيمها إلى ١٥ منطقة، بمدة خمس عشرة سنة أي تخريج منطقة واحدة كل سنة.
- ب - إنشاء البرادات في مختلف المناطق الزراعية لحفظ منتوجاتنا الزراعية والحيوانية وخاصة الأثمار.
- ج - إنشاء مستودعات خاصة (سيلو) صالحة لحفظ منتوجاتنا من الحبوب.
- د - إنجاز أعمال تحديد وتخوير وضم الأراضي بسرعة في كافة أنحاء الجمهورية.
- هـ - وأخيراً هذا المشروع الذي أذكره في النهاية بينما هو يأتي في الطليعة من حيث الأهمية. وهو إنشاء البنك المركزي الوطني الذي سبقنا إليه تركيا والعراق وسوريا. هذا المصرف غايته ضبط وتنشيط عمليات الكريدي (التجاري والصناعي والزراعي) فيكون إذا صح التعبير، أما لسائر المصارف الخاصة في البلاد. تلك هي أهم المشاريع الواجب تحقيقها، وفقاً لترتيب مدروس بدقة من جانب أخصائينا الأكفاء. وعلى مدى خمس عشرة أو عشرين سنة.

هذه المدة ليست بطويلة على رجال دولة يريدون تحمل مسؤولياتهم وبناء وطن حديث وأنه لشرف عظيم لمجلسنا ولحكومة اليافي أن نصف أسس هذا العمل الجبار.

طريقة تعيين الموازنة غير العادية

هنا نصل إلى المعضلة الكبرى. كيف نحصل على المال اللازم لهذه المشاريع وهو لا يقل عن أربعين مليون ليرة في السنة؟

نحصل عليه من الموارد الآتية:

- ١ - من مال الاحتياط لغاية ٢٥ مليون ليرة على الأقل.
- ٢ - من الفائض من الموازنة العادية الذي يمكن أن يبلغ ١٢ مليون ليرة في السنة، خصوصاً وأن قسماً من الاعتمادات الملحوظة الآن في الموازنة العادية للأعمال الإنشائية ومعظم الاعتمادات المدفوعة حتى اليوم من مال الاحتياط، ستنقل إلى الموازنة غير العادية.
- ٣ - من قسم من الودائع الشعبية في البنك المركزي الوطني الذي بإمكانه أن يتبدى برأسمال لا يزيد عن عشرة

ملايين ليرة يضاف إليها كل سنة مبلغ ثلاثة ملايين ليرة على مدة خمس سنوات مما يرفع رأسماله في نهاية تلك المدة إلى ٢٥ مليون ليرة.

وبهذه المناسبة نذكر أن رأسمال بنك سوريا ولبنان بكافة فروعها في لبنان وسوريا، يقل عن ثلاثة ملايين ليرة.

من القروض التي بإمكان الدولة أن تعقدها في لبنان وفي الخارج ولا سيما في أوساط المغتربين . على أن الشرط الأساسي لنجاح هذه القروض هو الثقة بالحكومة ، وهذه الثقة تتحقق بأقل من ستة متي رأى اللبنانيون ، مقيمين ومغتربين ، حكومتهم جادة في العمل بإخلاص وجرأة وحزم .

- ٥ - من ريع عدد كبير من أملاك الدولة مما يعطي تدريجياً مبالغ لا تقل عن خمسين مليون ليرة .
- ٦ - من قرض تعقده الحكومة مع المصرف الدولي للتعمير الذي لم يستفد منه لبنان حتى الآن بشيء ، بالرغم من تجميده ١٢ مليون ليرة لقاء مساهمته في المؤسسات الدولية المنبثقة عن اتفاقيات بريتون وودز هذا المصرف قد أعطى حتى نهاية حزيران سنة ١٩٥٣ قروضاً إلى ٢٩ دولة قيمتها مليار و٥٩١ مليون دولار . وقد بات معلوماً أن هذه المؤسسة قررت إيفاد ممثل في الشرق الأوسط تكون بيروت مركزاً لإقامته . فنأمل أن يبدي هذا الممثل من التفهم ما يحمله على أقراننا مبلغ ٧ ملايين دولار سنوياً على مدة عشر سنوات . وفي هذا المبلغ كفاية .
- ٧ - من الإيرادات التي يصبح بإمكان أول مشروع يتحقق إدخالها للحزينة ابتداء من سنة ١٩٥٨ أو ١٩٥٩ .
- ٨ - من تعويض الشرفية المنشأ بقانون ٢٦/٢ سنة ١٩٥١ الذي تكلمنا عنها في باب الواردات .
- ٩ - من مساعدة النقطة الرابعة ومساعدة هيئة الأمم .
- ١٠ - من المساعدة التي يمكن أن يؤديها الأفراد إذا اعتمدنا طريقة الريجي . وهذه الطريقة هي في نظري أفضل من طريقة الشركة المختلطة لأنها عبارة عن عقد بموجبه تنفق الحكومة مع جماعة من الممولين والفنيين لتمويل وتنفيذ مشروع معين على أن يستثمره هؤلاء المدة الكافية من الزمن لاسترداد رأس مالهم وفائده مع بدل الأتعاب المتفق عليه ، أما الأعمال فتتنجز بموافقة الحكومة وتحت إشرافها بحيث تكون ممثلة بجهاز مستقل ، هو جهاز الموازنة غير العادية .

نقول إن طريقة الريجي هي أفضل من الشركة المختلطة وأن هذه الأخيرة توجب مساهمة الحكومة بنصف الرأسمال على الأقل ومن جهة ثانية يخشى عليها فقدان ثقة الشعب ككل مشروع تتدخل في إدارته الحكومة ويكون لها فيه أكثرية الأسهم . ومن جهة ثالثة أنها ملك الأفراد لغاية الثلث ، أو النصف وهذا يعني أن الشركة المختلطة طيلة مدة وجودها (٥٠ أو ٧٥ سنة) ولدى انحلالها لا تفيد المجموع إلا جزئياً ، بينما ، بموجب طريقة

الريجي بعد إيفاء الرأسمال والفوائد وبدل الأتعاب (بمدة ٢٠ أو ٣٠ سنة) يعود المشروع بكامله إلى الشعب .  
وهكذا نرى أن المال موجود وأنه سوف لا ينقصنا والحمد لله .

غير أن ما يلزمنا هو جهاز فني ممتاز، مستقل إدارياً ومالياً، يضع برنامجاً واسعاً للمشاريع الضرورية يقره المجلس النيابي، (ويكون في رأسه إنشاء البنك المركزي الوطني) ويحقق هذا البرنامج الواسع سنة بعد سنة بواسطة موارد الموازنة غير العادية .

وإني أختتم تقرير الطويل هذا بالأمل الوطيد أن حكومة اليافي ستبين الإصلاحات المقترحة بصدد الموازنة العادية، كما ستتقدم قريباً من المجلس بمشروع قانون ينظم الموازنة الاستثنائية وهيأتها التنفيذية المستقلة . وإن في ذلك كل الخير لوطننا العزيز .

بيروت في ٢٤ أيلول سنة ١٩٥٣

مقرر لجنة المالية والموازنة

جوزف شادر

ملحق رقم «١»

لتقرير لجنة المالية والموازنة العام على مشروع موازنة سنة ١٩٥٣

جدول إجمالي بالاعتمادات المرصدة في مشروع الموازنة بنداً بنداً

القسم الأول: نفقات السلطات العامة والموظفين . . . الخ . . .

إيضاح:

١ - لم تنشأ وزارة الشؤون الاجتماعية إلا خلال سنة ١٩٥١ وكانت من ١٩٤٧ إلى ١٩٥١ مصلحة ضمن وزارة الاقتصاد الوطني .

٢ - إن اعتمادات وزارة الاقتصاد لعام ١٩٥٢ هي خالية من اعتمادات مديرية الإعاشة التي ألغيت خلال سنة ١٩٥٣ واستبدلت «بمكتب القمح» فأدخلت نفقات هذا المكتب الإدارية في اعتمادات وزارة الاقتصاد الوطني في مشروع موازنة سنة ١٩٥٣ .

تصفيق

الرئيس: حضرات النواب المحترمين . ستتقدم الحكومة في الجلسة المقبلة ببيان عن سياستها المالية، وسيفتح عندئذ مجال البحث بصورة عامة .

والآن أرفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ أيلول سنة ١٩٥٣  
لمتابعة البحث في الموازنة بصورة عامة.

ورفعت الجلسة في الساعة السابعة ونصف من بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في تمام الساعة الرابعة بعد  
الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أنطوان عارج

## محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ أيلول سنة ١٩٥٣

المواضيع المبحوثة:

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الأوراق الواردة.

٣ - متابعة المناقشة في موازنة ١٩٥٣ بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ أيلول سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان، وعضوية أميني السر السيمين كلوفيس الخازن وناظم القادري.

واعتذر السادة: أحمد الأسعد، اميل البستاني، صبري حمادة، سليم حيدر.

وتمثلت الحكومة: بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الله اليافي، وبحضرات الوزراء السادة: بيار اده، الفرد نقاش، نقولا سالم، كاظم الخليل، رشيد كرامه.

الرئيس: فتحت الجلسة - لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتليت الخلاصة التالية:

المواضيع المبحوثة:

١ - الأوراق الواردة.

٢ - ابتداء المناقشة العامة بموازنة ١٩٥٣.

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٢٤ أيلول سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان.

تغيب السادة: غسان تويني، أحمد البرجاوي، أديب الفرزلي، حميد فرنجية، مارون كنعان، نعيم مغيب.

واعتذر السادة: أحمد الأسعد، اميل بستاني، رؤوف حنا، سليم حيدر، صبري حمادة، مجيد ارسلان.

وتمثلت الحكومة: بحضرة رئيس الوزارة السيد عبد الله اليافي، وبحضرات الوزراء السادة: الفرد نقاش، كاظم الخليل، رشيد كرامة، بيار اده، غبريال المر.

بعد تلاوة ملخص الأوراق الواردة: تناقش بعض حضرات النواب بشأنها وبشتى المواضيع واشترك بعض الوزراء بالنقاش ثم أعطي الكلام إلى رئيس اللجنة المالية السيد اميل لحود فتكلم بموازنة عام ٩٥٣ بشكل عام ثم تلا مقرر اللجنة تقريره.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة السادسة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ٢٩ أيلول سنة ٩٥٣ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة المحضر.

حميد فرنجية: ذكر في المحضر بأني غيبت عن الجلسة في حال كوني لم أتبلغ موعد الجلسة. فهل أن الرئاسة تكتفي بإعلان موعد الجلسة المقبلة في نهاية الجلسة السابقة.

الرئيس: يظهر بأن حضرة حميد بك لم يكن في الجلسة السابقة.

حميد فرنجية: كلا. وقد جرت العادة بأن ترسل دعوات جديدة لحضور الجلسة. فهل يمكن للرئاسة أن تستمر على إرسالها.

الرئيس: نعم سترسل الدعوات كما في الماضي. هل من اعتراض آخر على صحة المحضر.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر. لتتل خلاصة الأوراق الواردة. أ. الخ. . .

الرئيس: ليتل السؤال المقدم من النائب المحترم السيد جورج عقل المتعلق بمفروشات قصر رئاسة الجمهورية بناء لطلبه.

فتلي السؤال التالي:

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم.

جورج عقل نائب الدائرة الحادية عشرة في جبل لبنان، يتشرف بتوجيه السؤال الآتي للحكومة بواسطة حضرة رئيس المجلس راجياً التفضل بالجواب عليه خطياً وضمن المدة القانونية.

كنت نائباً في العقد التشريعي ١٩٤٣ - ١٩٤٧، وقد صوت مجلس النواب آنذاك في موازنات متوالية على اعتمادات ضخمة لشراء مفروشات للقصر الجمهوري ولإصلاح القصر الجمهوري الذي هو ملك السيد فؤاد الخوري شقيق الرئيس السابق، من أجل هذا، أرى ويرى الشعب اللبناني من الحق والواجب أن تعرف ماهية تلك

المفروشات ومفرداتها وما إذا كان الرئيس السابق قد سلم جميع المفروشات والتحف التي اشترت في عهده إلى مديرية رئاسة الجمهورية بعد ما أكرهه الشعب اللبناني الآبي على الاستقالة والتواري عن المسرح بعد أن استشرى الفساد في عهده وعمت الفوضى وعطلت الحريات وامتنت سلطة القضاة والإدارة إذ سخرت كلها لإشباع مطامع ومآرب الرئيس السابق .

من أجل ذلك أسأل الحكومة :

أولاً - ما هي المفروشات التي اشترت وما هي مفرداتها، وهل نظمت بها وزارة المالية لائحة مفردات .

ثانياً - ما هي أثمانها بسعر مشتراها .

ثالثاً - هل سلمت جميعها لمديرية رئاسة الجمهورية على اثر الانقلاب السعيد في ٢٣ أيلول سنة ١٩٥٣ .

رابعاً - ما هي نفقات الإصلاح والترميم التي أدخلت على القصر الجمهوري وكم تبلغ قيمتها .

واقبلوا ختاماً جزيل احترامي .

بيروت في ٢٣/٩/٥٣

نائب جبل لبنان

جورج عقل

الرئيس : ليتل السؤال الثاني المقدم من النائب المحترم السيد جورج عقل المتعلق بالقطع النادر الذي خصص لرئيس الجمهورية السابق وزوجته ونجله وأفراد حاشيته .

فتلي السؤال التالي :

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم .

جورج عقل ، نائب الدائرة الحادية عشر في جبل لبنان ، يتشرف بتوجيه السؤال الآتي للحكومة بواسطة حضرة رئيس مجلس النواب راجياً التفضل بالجابوب عليه خطياً ضمن المدة القانونية .

لما كان الرئيس السابق الشيخ بشارة الخوري قد استفاد من وجوده في مدة الرئاسة فاستولى بواسطة ذويه على كميات من القطع النادر ، لذلك أرجو الحكومة إجابتي على هذا السؤال والإيضاح :

أولاً - ما هو مجموع القطع النادر الذي وزع في عهد الشيخ بشارة الخوري .

ثانياً - ما هو القطع النادر الذي أعطي للشيخ بشارة الخوري ولزوجته السيدة لور الخوري ، ولنجله المحامي الشيخ خليل الخوري ولمرافقه السيد منصور لحد ، ولأمين سره ومرافق زوجته السيد فكتور عواد .

ثالثاً - ما هو مجموع القطع النادر الذي أعطي للوفود المسافرة وللأفراد المقربين من الرئاسة في ذلك العهد.  
واقبلوا ختاماً جزيلاً الاحترام.

بيروت في ٢٣/٩/٥٣

نائب جبل لبنان

جورج عقل

الرئيس: لتتل البرقية الواردة من زحلة بشأن فيضان نهر البردوني بناء على طلب السيد جورج هراوي.

فتليت البرقية التالية:

رئيس المجلس النيابي

بيروت

نقرأ كل يوم في الصحف أخبار عن مشاريع الري في برامج الحكومة هل من أحد فكر أن هنالك مجاري مياه تحدث فياضاناتها أضرار تقدر بمئات ألوف الليرات. خلال شباط ١٩٥٢ أبرقنا عشرات المرات للمراجع المختصة نعلنها بالأضرار التي أصابتنا من فيضان مياه نهر البردوني وخروجها عن مجراها لتاريخه لم يحصل أي عمل يؤمن سلامة مساكننا وبنسائتنا.

الإمضاءات

الرئيس: لتتل البرقية الواردة من مزراعي قصب السكر في الشمال بناء على طلب السيد بشير العثمان.

فتليت البرقية التالية:

عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم.

بيروت

كانت وزارتي الاقتصاد الوطني والزراعة قررتا منحنا تعويضاً قدره مائتي ليرة لبنانية سنوياً عن كل هكتار مغروساً قصب سكر لمدة ثلاث سنوات وهذا تعويضاً لنا عن ما لحقنا من خسارة بسبب هبوط أسعار السكر وتشجيعنا لأجل متابعة هذه الزراعة فتابعنا خدمة القصب وضحينا بأموالنا وأموال الناس ولحد الآن لم يصرف لنا شيئاً. نرجو تدخلكم والسرعة بالتعويض علينا قبلما نعدم مواسمنا.

الإمضاءات

الرئيس: لتتل البرقية الواردة من السيد مهدي العزيز من شمسطار بناء على طلب السيد جورج هراوي.

فتليت البرقية التالية:

عطوفة رئيس مجلس النواب

بيروت

الدرك والتحري احتلت بيوتنا ليل ٢٦ الجاري سرقة الدراهم وكسرت الأثاث وذبحت المواشي وتلفت المواد الغذائية وأوقفت الرجال والنساء وجرحت الأطفال. نسترحم سرعة التحقيق.

مهدي العزيز

الرئيس: لتتل العريضة الواردة من أهالي صيدا بطلب فتح مدرستين ثانويتين بناء على طلب الدكتور نزيه البزري.

فتليت العريضة التالية:

عطوفة رئيس مجلس النواب اللبناني المحترم.

نحن أهالي مدينة صيدا نرفع لمجلسكم الموقر مطالب بلدتنا، المهضومة حقوقها التربوية، فنرجو تحقيق هذه المطالب كاملة غير منقوصة، أسوة ببقية المدن اللبنانية. وذلك بأقرب وقت ممكن قبل حلول موعد افتتاح المدارس، وهي:

أولاً - أن المدارس الموجودة حالياً تضم بين جدرانها عدداً من الطلاب يزيد أضعافاً عما يمكن أن تستوعبه فالصف الذي يمكن أن يستوعب ٢٥ طالباً يضم ٦٠ طالباً، والصف الذي يمكن أن يستوعب ٤٠ طالباً يضم ١١٥ طالباً وهذا مما يسيء إلى الفن التربوي والصحة العامة والأخلاق. وبناء عليه نطالب بتوسيع المدارس الحالية.

ثانياً - أن عدد المدارس الموجودة قليل جداً بالنسبة لحاجة البلدة ولذلك نرى كل عام عدداً كبيراً من أبناء بلدتنا مشردين. وهذا مما يسبب تدهوراً أخلاقياً واقتصادياً، مما لا نرضاه ونحن مكلفون كغيرنا من اللبنانيين الذين تنعم مدتهم بالعدد الكافي من المدارس.

لذلك نطالب وزارة التربية أن تفي بوعدنا وتفتح المدارس الأربع الابتدائية التي وعدت بها العام المنصرم، علاجاً أنياً لأزمة الأطفال المشردين.

ثالثاً - علمتنا التجارب أن المعلمين من أهالي مدينة ما، يقومون بواجبهم على أكمل وجه، تدفعهم الوطنية والغيرة على صالح أبناء بلدتهم إلى ذلك أولاً، ولا يسود حياتهم ساعتئذ القلق المادي والعائلي الذي يساورهم خارجها ثانياً. هذا فضلاً عما لهذا المعلم من معرفة بمحيط وأجواء الطلاب الذين يساكنهم ويعرف عنهم النفسية ومصاعبهم الاجتماعية.

لذلك نطالب بإعطاء الأفضلية المطلقة لتعيين المعلمين من أبناء صيدا، لا سيما وقد أقرت أنظمة وزارة التربية الوطنية هذا الحق.

رابعاً - أن بين الهيئة التعليمية الصيداوية معلمين ومعلمات، درجاتهم وخبرتهم، تحولهم ممارسة إدارة المدارس. ولذلك لا يجوز أن يعين مدراء ومديرات للمدارس الصيداوية من خارج صيدا.

خامساً - نطالب بإحداث مدرستين ثانويتين، الأولى للبنين والثانية للبنات، تنفيذاً للوعد الذي قطعتة وزارة التربية على نفسها بالعام المنصرم الموقع من وزيرها ومديرها، هذا الوعد الذي أعلنه المحافظ على الجماهير المتظاهرة. وليس بمستغرب أن تنال صيدا ما نالته بالأمس القريب بيروت وطرابلس.

سادساً - ندعم الهيئة التعليمية بمطالبها الحقة التي ترمي إلى رفع مستواهم المادي. كي يتمكنوا من أداء رسالتهم على الوجه الأكمل. خاصة وقد وعدت الوزارة ببلاغ رسمي أذاعته محطة الإذاعة اللبنانية، ونشرته الصحف اللبنانية مطمئنة الهيئة التعليمية بتحقيق مطالبها بمطلع العام الدراسي ١٩٥٣ - ١٩٥٤.

إن صيدا التي صبرت على هذا الحرمان طيلة أعوام عديدة في العهد الاستقلالي دفاعاً عن النظام والطمأنينة اللازمة لتثبيت العهد، ترى نفسها والغبن قد ظهر للملاّ أجمع أن في الأمر كرامة مدنية وشعب، وأنتم تعرفون تمام المعرفة أن صيدا في المناسبات العديدة لم تضمن على هذا الوطن بقلذات أكبادها.

وأنا يا عطوفة الرئيس نرى واجباً علينا تقديم هذه المذكرة لكم كي لا تنسبوا لنا سلبية موهومة، وأنا مستعدون لتأدية كل ما يطلب منا في سبيل تحقيق هذا الحق وخدمة النشء الطالع الذي عليه تعقد آمال هذا الوطن العزيز.

#### الإمضاءات

الرئيس: لتتل العريضة الواردة من أهالي حرار بالشكوى من مياهم الملوثة بناء على طلب السيد جورج هراوي.

فتليت العريضة التالية:

لحضرة عطوفة رئيس مجلس النواب المحترم.

نحن الموقعين فيه أدناه مختار قرية حرار وأعضاء الهيئة الاختيارية وعموم أهالي قريننا لنا الشرف باعلام عطوفتكم ما يلي:

لقد تقدمنا بعريضة لحضرة محافظ لبنان الشمالي بتاريخ ١٤ آب سنة ١٩٥٣ نعلمه بأن قريننا قد فتك بهداء (الديطانطاري) بعموم أهاليها وتوفي أكثر من خمسة عشر شخصاً على أثر هذا الداء وحولها لحضرة طبيب المحافظة تحت عدد ٧٢١٠ تاريخ ١٧ آب سنة ١٩٥٣ وعلى أثرها حضر لقريننا الطبيب رئيس دائرة الصحة في الشمال

وعالج اثنين وثلاثون شخصاً وأكثر مصابين بهذا الداء الجبار واعلمنا الطبيب بحينها أن هذا الداء ناتج من الماء الشحيح وكثرة عدد السكان في هذه القرية التي ينوف عن سبعمائة شخص وطلبنا منه أن يعلم المحافظ بذلك حتى يعلم بدوره المراجع صاحبة الشأن حتى يجلبوا لنا المياه النظيفة لكي تسلم قريتنا من هذا الداء الذي يفتك بنا دائماً وخصوصاً في فصل الصيف. ومن بعدها يلقونها بواسطة الدرك حتى نغلي المياه ونبرها حتى تصلح للشرب.

عجب يا عطوفة الرئيس فلو كنا قاطنين في الصحراء أو في أي بلد غير لبنان لكان شيء معقول ولكن نحن لبنانيين وقاطنين في لبنان الشمالي وأرضنا يوجد فيها عيون بكثرة ولا تبعد عنا إلا القليل وجلبها من أبسط ما يمكن ولو فقر قريتنا مادياً ومعنوياً لجلبناها على نفقتنا الخاصة. وبما أننا لبنانيين ولنا الحق مثل غيرنا لم نتقدم بهذا المعروض لعطوفتكم.

لذلك

جئنا بطلبنا هذا نسترحم من عطوفتكم ومجلسكم الكريم بأن تنظروا إليه بعين الاعتبار والعطف وتجلبوا لنا المياه وتخلصونا من هذا الوباء الذي يقضي علينا وعلى أولادنا إن بقينا على هذه الحالة ولكم الشكر.

الإمضاءات

الرئيس: ليتل السؤال المقدم من النائب المحترم السيد فؤاد غصن بناء على طلبه.

فتلي السؤال التالي:

حضرة رئيس المجلس النيابي المحترم.

نرجو التكرم بإحالة سؤالنا الآتي إلى الحكومة:

لما كانت الحكومة في بيانها الوزاري قد عبرت عن رغبتها في زيادة مساحات الدخان تعزيزاً لهذه الزراعة الوطنية.

ولما كان أحدنا في جلسة سابقة قد طلب رفع الظلامة التي يشكو منها المزارع والمتعلقة بحسم ٢٥ بالمئة من مجموع إنتاجه من التبغ المعد للتصدير.

ولما كان معالي وزير المالية قد وعد بحينه بدرس هذه القضية وإعارتها ما تستحق من عناية توصلاً لحل إيجابي بشأنها.

ولما كانت غاية الحكومة من وراء هذا الحسم التوفير على صندوق الخزينة ما يقارب ثلاثمائة ألف ليرة والتي كان من الواجب أن تتحملها بدلاً من المزارع الذي أذنته بمساحة تنتج أكثر من الاستهلاك الوطني ولا تستطيع إدارة الحصر تصدير محاصيلها المختلفة الأنواع لأنها بأكثريتها دون الأنواع الوسطى وأسعارها في الخارج أدنى من الأسعار المحلية.

ولما كان الواجب المنطقي والوطني يقضي على الحكومة أن تتحمل وحدها عبء مسؤولية تصرفاتها الشاذة في الترخيص بالزراعة لأي كان.

ولما كان بإمكان الحكومة أن انتهجت السياسة الزراعية الإنتاجية القومية القائمة على الترخيص للأراضي الصالحة في انتقاء وتحديد الأنواع المرغوب فيها والقابلة للتصدير بدلاً من الأنواع الرديئة المكروسة في عنابر إدارة الحصر ولا يوجد من يسأل عنها.

ولما كان محور اقتصادنا الوطني زراعات البلاد الرئيسية وأولها التبغ الذي يرتزق منه لا أقل من ٨٠٠٠ عائلة لبنانية عدد نفوسها حوالي الـ ٤٠٠٠٠ نسمة ويقتضي لها مليون يوم عمل على وجه التقريب أي مليون عامل ورائد الحكومة تنشيطها وتحسينها والسهر على رفع مستواها الإنتاجي والاقتصادي.

ولما كان الإنتاج دون الصنف يبعدنا عن الغاية المنشودة.

لذلك، فإننا نسأل الحكومة عن:

التدبير الذي وعدت باتخاذها تجاه قضية حسم ٢٥ بالمئة.

وبالتالي فإننا نطلب منها تمشياً مع السياسة التي رسمت خطوطها الكبرى في بيانها الوزاري والقاضية بمساعدة المزارع وتشجيعه وحمايته إلغاء الـ ٢٥ بالمئة الذي تأخذه من مزارعي التبغ. واقبلوا الاحترام.

بيروت في ٢٤ أيلول سنة ١٩٥٣

نائب البترون نائب الكورة

جان خوري حرب فؤاد غصن

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجيه.

حميد فرنجيه: بموجب النظام الداخلي الجديد يكتفى بتلاوة خلاصة الأوراق الواردة فقط.

الرئيس: لقد أرسل النظام الداخلي الجديد للطبع ولم ينشر بعد وسوف ننفعه بنصه وروحه فوراً بعد نشره

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد الله الحاج.

عبد الله الحاج: أحب أن أسأل على الطريقة التي ترسل بها الأسئلة إلى الحكومة. لقد استوضحت عن بعض

الأسئلة التي قدمتها فعلمت بأن الطريقة المتبعة بإحالة الأسئلة هي طريقة بطيئة. فترسل الأسئلة

إلى ديوان رئاسة الوزارة الذي يحيلها إلى الوزير المختص ثم يعيدها الوزير إلى رئاسة الوزارة ثم

تحيلها هذه إلى المجلس أي أرى من الأفضل أن ترسل الأسئلة رأساً إلى الوزير المختص فيجيب

عليها وتحيل الجواب إلى رئاسة الوزارة للاطلاع على الجواب ومعرفة ما إذا كان الجواب متفقاً مع

سياسة الحكومة، ومن ثم يرسل الجواب إلى المجلس. وأعتقد أن هذه الطريقة أسرع وأفضل. ثم إني أرجو من حضرة الزميل المحترم السيد جورج عقل إذا لم يكن له مانع، أرجوه أن يضيف إلى سؤاله المتعلق بالقطع النادر فقرة تتناول السؤال عن جميع الأشخاص والأشخاص المعنويين الذين أعطوا نقداً نادراً من تجار وغيرهم. لأن القضية تتعدى آل الخوري إلى أشخاص آخرين ولأن المجلس يريد أن يعرف أسماء هؤلاء الأشخاص وكذلك فالشعب اللبناني يريد أن يعرفهم. حضرة الزميل المحترم، جواباً على اقتراحكم بصدد إرسال الأسئلة الموجهة للحكومة إلى رئاسة الوزارة ترى الرئاسة بأنه من الأنسب أن نثابر على الطريقة المتبعة حالياً مع إرسال نسخة ثانية عن السؤال إلى الوزير المختص. والرئاسة ستتخذ التدابير اللازمة لسرعة تنفيذ هذه الطريقة. الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور نزيه البزري.

الرئيس:

إن وزارة الموظفين سنت مرسوماً اشتراعياً قضت بموجبه على البلديات أن تدفع أجور المدارس. وهكذا ترون أن جميع المدارس مغلقة هذه السنة والطلاب مشردين في الشوارع.

نزيه البزري:

لقد كان في السنة الماضية ١٩٥٠ طفل مشردين في شوارع صيدا. وكانت المدارس الخاصة تأوي ٤ آلاف طالب بينما لم تتمكن المدارس الرسمية من استيعاب أكثر من ٣٤٥٠ طالب فقط. إني أرجو من حضرة وزير التربية الوطنية أن يجد لهذه الناحية حلاً نهائياً.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

الرئيس:

كان حضرة رئيس الحكومة وحضرة وزير الزراعة صرحا في جلسة سابقة بأن قضية التفاح قد سويت وانتهى أمرها ولكن وفداً من مصدري التفاح حضر اليوم إلى مكنتي وأبدى ملاحظات وبث شكواه من الحالة.

سامي الصلح:

يدعي المصدرون بأنهم اشتروا التفاح في السنة الماضية بأسعار غالية، فقد دفعوا ١١٥ غروش ثمن الكيلو الواحد. ثم وضعت الحكومة المصرية تعرفه جديدة أضرت كثيراً بالمصدرين.

لقد وعدت الحكومة بإنهاء هذه الحالة الشاذة هذه السنة فتوسطت لدى الحكومة المصرية بشأن تصدير التفاح إلى مصر ودعت المصدرين اللبنانيين إلى إرسال التفاح اللبناني إلى مصر. فاشترى هؤلاء كميات كبيرة من التفاح تقدر بثلاثمائة ألف صندوق ووضعوها في البرادات ولم يتمكنوا من تصديرها بالنظر لهذه الحالة الشاذة والمترجعة.

ثم إن حضرة وزير الزراعة صرح لنا في الجلسة الماضية بأن قضية البرادات سويت وبأنه اجتمع بأصحاب البرادات وأنهى المسألة معهم ولكن المصدرين لا يزالون يشكون من أصحاب هذه البرادات ومن تعنتهم. ويدعي المصدرون أيضاً بأن أصحاب البرادات زادوا أسعارهم هذه السنة

عوضاً عن أن يخفضوها فقد كانوا يتقاضون أجره خزن الصندوق ١٢٥ غرشاً ويطلبون هذه السنة ١٧٥ غرشاً، أجره خزن الصندوق ليوم واحد أو لمدة ثلاثة أشهر، فيظهر أن وزارة الزراعة لم تهتم الاهتمام الكافي بهذه الناحية.

لقد كنت أعتقد أن الخلاف يدور بين المنتجين وبين المصدرين، ولكن هناك فئة من التجار والمصدرين استدانوا من البنوك لشراء كميات من التفاح لا يتمكنون من تصريفها. وهؤلاء التجار يتشكون من وزارة الزراعة لأنها لم تتمكن من فهم وضعيتهم.

فعلى وزارة الزراعة أن تستدعيهم وتسعى معهم لحل هذه المشاكل التي ليست من اختصاص المجلس بل من اختصاص الحكومة.

وعلى وزارة الزراعة أن تحل هذه المشكلة للحد من الشكاوي ومنعاً لإفلاس التجار. فأرجو من حضرة رئيس الحكومة ومن حضرة وزير الزراعة أن يبدوا اهتماماً زائداً بهذه الأمور حتى لا يتركا مجالاً للتذمر والشكوى.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: لا أريد أن أدافع عن زميلي وزير الزراعة. فمن الإنصاف القول بأنه لم يدخر وسعاً لإنهاء هذه القضية إرضاء لضميره وليرضى المنتجين والمصدرين.

لقد استقبلت الوفد الذي ذكره سامي بك الصلح وكنت مندهشاً من القول بأن البرادات لم ينته أمرها لأنني اعتقدت بأن قضية البرادات سويت حسب تصريح حضرة وزير الزراعة. فاتصلت حالاً بحضرة الوزير ورجوته الاجتماع بالوفد ويعمل على تبديد هذه الشكاوى.

أما فيما يتعلق بقضية التفاح من الأساس، فقد قلت بأن الحكومة لم تتوان في سبيل إبرام الاتفاقية التي هي أساس التصدير إلى الخارج، ومتى أصبحت هذه الاتفاقية نافذة نتمكن من تصدير منتوجاتنا معفية من الرسوم. فقد أبرمت الاتفاقية من قبل الحكومة المصرية ولبنان.

ولدينا معلومات بأن الحكومة الأردنية بناء لإلحاح الحكومة اللبنانية، صدقت الاتفاقية وسوف لا تطرحها على المجلس النيابي بل سيتولى أمر إبرامها مجلس النيابة عن الملك الموجود حالياً في أوروبا، في غضون بضعة أيام، عندئذ يمكننا القول إن الاتفاقية أصبحت مبرمة وأن بإمكان المصدرين أن يصدروا المنتجات اللبنانية معفية من الرسوم.

وأريد أن يعلم المجلس والرأي العام بأن الحكومة اللبنانية عملت ما بوسعها لتعجيل إبرام هذه الاتفاقية. وإذا كان هناك تأخير فلا يعود سببه إلى الحكومة اللبنانية بل بسبب تأخير بعض الدول عن إبرامها.

سامي الصلح: قضية التفاح تأثرت بالتأخير من الجامعة العربية ومن إهمال وزارة الزراعة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي - إني أؤيد كلمة الزميل الدكتور نزيه البزري حول دفع أجور المدارس الرسمية من قبل البلديات.

فالرسوم الاشتراعي حرم على وزارة التربية ارضاء أي مبلغ لدفع أجور المدارس في المناطق، بينما أن وزارة التربية تتناول حصة من الرسوم التي تستوفيها البلديات، ورغم ذلك تطلب من البلديات أن تستأجر المباني للمدارس الرسمية. ولكن يعلم بأن البلديات في المناطق تترجح تحت ديون باهظة لا نعرف كيف تتخلص منها.

إنني أرجو الحكومة وأطلب منها تعديل الرسوم الاشتراعي المشار إليه كما ألفت نظر الحكومة إلى مضمون البرقية التي تليت والتي تتعلق بفيضان نهر البردوني.

ففي كل سنة يرصد في موازنة المشاريع المائية مبالغ من المال. وفي كل سنة يرصد في الموازنة مبالغ لمساعدة منكوبي الفيضانات في سائر أنحاء العالم، وتنتشر هذه المبالغ وهذه المساعدات في الجرائد فيطلع عليها اللبنانيون ويستغربون كيف أن الحكومة تهتم بالغرباء قبل اهتمامها بأبناء البلاد.

ففي شهر شباط من كل سنة تطوف مياه البردوني وتجرف الأتربة والحجارة وتوفد مصلحة المياه مهندسين ليطالعوا على الحالة بينما المياه لا تزال مرتفعة فيقول المهندسون بأنهم سيرسلون الاختصاصيين لإصلاح الحالة منعاً لحدوث فيضان آخر بعد أن تنخفض المياه. فتناسى الوزارة ما كان وفي كل سنة يعود البردوني إلى الفيضان ونعود إلى ما كنا عليه.

لهذا أرجو ارضاء مبلغ من المال كاف لإصلاح مجرى النهر رفعاً للأضرار التي تحصل من الفيضانات في كل عام.

وهذه المناسبة ألفت نظر الحكومة إلى الأموال الطائلة التي صرفت بلا جدوى على مشاريع الري. وأخص بالذكر مشروع اليمونة الذي صرف عليه عشرة ملايين ليرة والذي لا تصب فيه قطره ماء طيلة عشرة أشهر في السنة لأن هناك جماعة يستولون على المياه ويستأثرون بها لأنفسهم وكم يحصل من جراء ذلك من المشاكل، وحادث قرية بوداي كان سببه قطع المياه.

إن الحكومة مسؤولة عن تحقيق المشاريع الإنشائية وتأمين مشاريع الري، إن نهر البردوني يخرب أكثر من ٢٠٠ ألف متر مربع كل سنة فيجب على الحكومة أن ترصد في الموازنة مبلغاً كافياً لكبح جماح هذا النهر في فصل الشتاء. وأرجو من الحكومة أيضاً أن ترصد المبالغ الكافية في الموازنة

العامة أو في موازنة المشاريع الإنشائية لتمنع حدوث الفيضانات ومتابعة تحقيق المشاريع الإنشائية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأمير مجيد ارسلان.

مجيد ارسلان: يوجد في كل قائممقامية مركز محاسبة. وإني ألفت نظر حضرة وزير المالية إلى القائممقامية الجديدة التي أنشأت مؤخراً في حاصبيا ولم يرسل إليها محاسب حتى الآن ولم يدون ذلك في الموازنة. فإذا كان ذلك سهواً أرجو أن يدون في الموازنة وإرسال هذا الموظف إلى قائممقامية حاصبيا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان.

بشير العثمان: كنت في جلسة سابقة قد أشرت إلى الأضرار التي لحقت بمزارعي قصب السكر وفستق العبيد، وأوجه كلمتي الآن إلى حضرة وزير الزراعة، تعليقاً على البرقيتين الوارديتين إلى المجلس، لأرجوه الاهتمام بهاتين القضيتين.

لقد أثار الزملاء قضية التفاح وهي قضية هامة ولا شك، تعود بكثير من الخير على أبناء الوطن. ولكن لتعلم الحكومة بأن الزراعة والاهتمام بها ليست وفناً على التفاح. فهناك زراعة الحنطة وقصب السكر وفستق العبيد والسمسم الخ. ولا يجوز حصر اهتمامنا بقضية التفاح وترك باقي الزراعات وشأنها.

إن منطقة عكار سهلية أكثر منها جبلية. فإذا لم نعرها الاهتمام الكافي لنخفف من أعباء المزارعين لأصبح جميع هؤلاء مديونين ولن يستطيعوا إيفاء ديونهم، وكيف يستطيعون ذلك وكيلا الحنطة يباع بعشرين غرشاً.

كان مزارعو قصب السكر قد قدموا عريضة إلى وزارة الموظفين يطلبون تعويضاً عن أضرار لحقت بمواسمهم فأرسلت الحكومة يومئذ لجنة خاصة لتخمين الأضرار ووضعت اللجنة تقاريرها بالأضرار وأودعت الإدراج ونامت فيها نوم أهل الكهف ليس لها من يثيرها ويتكلم فيها.

انتقل إلى قضية فستق العبيد. إن الفستق الوارد إلينا من تركيا يحتاج الأسواق. وأعتقد بأن الكمية التي تنتجها منطقة عكار تبلغ ١٥٠٠ طن وهي كافية للاستهلاك المحلي، وهي ليست من المواد الغذائية الضرورية لكي نسمح باستيرادها من الخارج.

لذلك فإني أرجو الحكومة أن تهتم بجميع المزروعات التي تعود على لبنان بالخير العميم. وانتهاز هذه الفرصة لأوجه كلمة إلى حضرة وزير الخارجية بشأن مغتربينا في مقاطعة سيراليون. فقد قابلني وفد من هؤلاء المغتربين وطلب إلي أن أثير قضية تعيين قنصل في هذه المقاطعة التي يبلغ عدد مغتربينا فيها ٣ آلاف مغترب.

لا شك أننا نتضايق جداً من كثرة نفقات التمثيل، ولكن باستطاعة الحكومة أن تعين قنصلاً فخرياً في تلك المنطقة. والمغتربون مستعدون لدفع نفقات القنصل وتقديم سيارة وبيت سكن. فإذا كانت الحكومة لا تستطيع دفع هذه النفقات فإنهم يضحون بأموالهم في هذا السبيل ويضعون أنفسهم تحت تصرف الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية.

وزير الخارجية: أريد أن أبشر الزميل بشير العثمان بأننا عينا قنصلاً في تلك المقاطعة وقد صدقت وزارة المالية مرسوم التعيين ولم يبق إلا أن يسافر هذا القنصل إلى سيراليون.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الزراعة.

وزير الزراعة: لا أخفي عن حضراتكم بأن للتفاح أزمة في هذا البلد. وفي كل جلسة ترددون نغمة التفاح ولكم في ذلك ملء الحق. ولكن ليس لوزارة الزراعة وليس للحكومة أيضاً يداً في هذه الأزمة التي تنحصر فيما يلي:

اعتاد هذا البلد أن ينتج ٦٠٠ صندوق من التفاح ولكن إنتاج هذه السنة بلغ المليون ومائة ألف صندوق وهذه الزيادة في الإنتاج هي التي سببت هذه الأزمة لأنه ليس للبلاد الاستعداد الكافي لاستيعاب هذه الكمية ولا لتصديرها.

وجاءت الحكومة إلى الحكم والأزمة واقعة فعملت على معالجتها بسرعة. ولكي تؤمن الصناديق الكافية سمحت بإخراج الحشب المعد لصناعة الصناديق من الجمارك بدون رسوم وأمرت بتسليمه إلى المنشأ لصنعه صناديق تسهيلاً لحفظ التفاح، وأنزلت سعر الصندوق من ١٧٥ غرشاً إلى ١١٧ غرشاً. ثم اجتهدت بتوفير المساحات الممكنة في البرادات لحفظ التفاح. ولم يكن بمقدور الحكومة أن تفعل أكثر ما فعلت لأنه لا يوجد في البلاد برادات تكفي لاستيعاب مثل هذا العدد الضخم من الصناديق. فالبرادات الموجودة معدة لاستيعاب ٦٠٠ ألف صندوق بينما موسم التفاح وحده يبلغ محصوله مليوناً ومائة ألف صندوق. ويطلب أصحاب التفاح إخراج البصل والبطاطا من هذه البرادات ليضعوا تفاحهم مكانها وهذا طلب غير معقول. ولكن بوسع الحكومة أن تسعى لتسهيل التصدير تخفيفاً من هذه الكمية.

إن وزارة الزراعة على اتصال مستمر بالشركات البحرية لجلب بواخر برادات لتصدير التفاح إلى البلاد العربية. والوزارة تسعى لإيجاد أسواق للتفاح اللبناني في أوروبا وقد أخذت الوزارة تعهداً شفويّاً وستأخذها خطياً عن قريب من هذه الشركات التي قالت بأنها تضع تحت تصرفنا ثلاثة بواخر مبردة في غضون شهر تسهيلاً لمهمة التصدير.

وأكرر قولي بأن هذه الوزارة أتت إلى الحكم والأزمة موجودة ولم تقصر في معالجتها وستبقى جاهدة في هذا السبيل حتى تحقق المصلحة العامة.

## تصفيق

أما فيما يتعلق بباقي المحاصيل الزراعية كالتي تكلم عنها الزميل بشير العثمان فإن هذه الوزارة لا تعلم بأن الفستق الأجنبي يدخل إلى لبنان. وسوف تتصل الوزارة بالدوائر الجمركية وتعمل من أجل المحافظة على هذا المحصول الوطني.

أما تدني أسعار الحنطة فناتج عن عوامل دولية ولا دخل للسوق المحلي فيه. وإن سياسة وزارة الزراعة وسياسة الحكومة الزراعية تقوم على وضع مشروع زراعي عام لإنتاج الحنطة في هذا البلد بالكمية الكافية للاستهلاك المحلي والمحافظة على هذا الإنتاج من المزاومة الخارجية ولجعل سعر الإنتاج يتوافق مع مصلحة المنتج والمستهلك معاً، بمعنى أنه يتوفر للفلاح أرباح محترمة يعيش منها ويسهل للمستهلك كمية تتوافق مع قدرته على الدفع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم كامل الأسعد.

كامل الأسعد: أرجو تلاوة العريضة المقدمة من موظفي الأشغال العامة وأرجو السماح بالتكلم بعد تلاوتها.

الرئيس: لتتل العريضة المطلوبة.

(فتليت العريضة التالية).

حضرة رئيس مجلس النواب المحترم.

نحن الموقعين أدناه، الموظفون الإداريون، في وزارة الأشغال العامة نتشرف بأن نعرض لمجلسكم الكريم ما يلي:

لقد قضى المرسوم الاشتراعي رقم ١٣ تاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٥٣، بتثبيت جميع الموظفين الموقتين في الملاك الدائم، وقد جاءت طريقة تثبيتنا، بصورة خاصة، مجحفة بحقنا المكتسب وهدامة لأماننا وأماننا ومهددة لحياتنا ومستقبلنا إذ قضت بتثبيتنا بعد تخفيض درجتين لكل منا، مما قض مضاجعنا وجعلنا حيارى متسائلين عن الأسباب التي دعت لمثل هذا التدبير الذي يتنافى والعدالة ويتضارب وروح الرحمة والإنسانية.

فبدلاً من أن نثبت بدرجاتنا بعد خدمة سبع أو عشر سنوات فأكثر نفاجاً بتثبيتنا بتخفيض درجتين لكل منا بموجب قرار من مجلس الوزراء رغم ضالة رواتبنا.

وبدلاً من أن يكافأ هذا الموظف الموقت الذي كان يعمل بأمانة وإخلاص ويتحمل نفس المسؤوليات التي كان يتحملها زميله الموظف المثبت، معتمداً على جده ونشاطه ليحني ثمرة أعباءه، يداهم بتخفيض درجتين عوضاً عن الترفيع أسوة بغيره سيما وأنه لم يرفع درجة واحدة طيلة هذه السنين منذ دخوله الوظيفة لكونه موظفاً مؤقتاً، بينما كانت الدرجات العادية والاستثنائية تغدق على الموظفين المبتئين.

إن في تطبيق قرار مجلس الوزراء الذي قضى بتثبيتنا على هذا الشكل تبايناً ظاهراً يتعارض وجوهر العدالة

وروح المساواة إذ أنه قضى بتثبيت موظفي الاقتصاد الوطني الموقتين بنفس الرتبة والراتب مع إضافة الدرجتين المقررتين للموظفين المثبتين بينما ثبت موظفو وزارة الأشغال العامة بتخفيض درجتين لكل منهم بحجة أن موظفي الاقتصاد يتقاضون رواتب أساسية مؤقتة وموظفو وزارة الأشغال العامة يتقاضون رواتب مقطوعة مؤقتة ولم يكن الذنب ذنبهم ولكن ذنب تلك الطريقة التي كانت متبعة فيما مضى في وزارة الأشغال العامة دون سواها مع أن الفريقين كانا في الملاك الموقت نفسه.

لذلك

جئنا نلتمس من مجلسكم الكريم تبني قضيتنا هذه وأخذها بعين العطف والعناية وسؤال حكومتنا الخيلة عما آلت إليه قضيتنا التي لا نزال نطالب بها منذ صدور التشكيلات الأخيرة. ونحن إذ نرفع لمجلسكم الكريم طلبنا هذا واثقون كل الثقة من أن حكومتنا الكريمة التي يرأسها دولة الدكتور عبد الله بك الياقبي لا ترضى علينا بمساعدتها وإنصافنا بتعديل القرار المتخذ في مجلس الوزراء سابقاً والذي جاء مجحفاً بحقوقنا المكتسبة وإعارة مطالبنا التالية ما تستحقه من اهتمام:

أولاً - إعادة النظر بقرار مجلس الوزراء الذي قضى بتثبيتنا على الشكل المشار إليه.

ثانياً - تثبيتنا بدرجاتنا أسوة بموظفي وزارة الاقتصاد الوطني.

ثالثاً - إعطاؤنا الدرجتين المقررتين أسوة بجميع موظفي الدولة.

رابعاً - إعطاء الموظف حق الاختيار بضم خدماته السابقة أو قبض التعويض عنها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ٢٤ أيلول سنة ١٩٥٣

الإمضاءات

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كامل الأسعد.

كامل الأسعد: إنني أرى أن هؤلاء الموظفين لا يتعدون في طلبهم وجوه الحق والعدل لأنه لا يجوز للحكومة إذا هي أرادت تثبيتهم أن تعتمد على تخفيض رواتبهم وذلك لأن تثبيتهم ليس منحة أو هبة كي تعتمد على تخفيض رواتبهم بل لأنها بحاجة إليهم.

إننا نرحب بكل سياسة ترمي إلى تخفيف الأعباء عن كاهل الخزينة ولا بأس في إخراج الموظفين الزائدين عن الحاجة، أما أن يكون تثبيتهم سبباً لتخفيض رواتبهم فهذا ما لا يقبله الضمير خصوصاً وهم من صغار الموظفين هذه الفئة اليائسة التي، كما لا يخفى على الحكومة، أصبح أفرادها عاجزين عن تأمين ضروريات الحياة إلى عائلاتهم.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير التربية الوطنية.

وزير التربية الوطنية: لقد أثار بعض الزملاء قضية المرسوم الاشتراعي الذي يقضي على البلديات أن تدفع إيجار الأبنية للمدارس الرسمية في الملحقات.

لقد لفت هذا المرسوم نظر الحكومة. وطالما أن المراسيم الاشتراعية لا تزال نافذة ولم تعدل فلم يكن باستطاعة وزارة التربية تخصيص أي مبلغ لهذه المدارس في الموازنة. والحكومة تسعى لدرس بعض هذه المراسيم وإعادة النظر فيها بغية تعديل بعض نصوصها.

أما ما قيل بشأن إقفال بعض المدارس وعدم فتح مدارس جديدة كما أشار إليها الزميل اميل لحد، فسبب ذلك يعود للنقص في عدد المعلمين إذ ينقصنا ١٥٠ معلماً. والسبب في هذا النقص يعود أيضاً إلى المراسيم الاشتراعية التي تحدد شروط تعيين المعلمين. فقد اشترطت نصوص المرسوم الاشتراعي الخاص بأن يكون المعلم حائزاً على شهادة البكالوريا القسم الثاني. وعندما أعلننا حاجتنا إلى معلمين لم يتقدم إلى الامتحان سوى أحد عشر شخصاً فقط.

فوزارة التربية ستتقدم بمشروع قانون بتعديل المرسوم الاشتراعي وتجعل شهادة البريفه تؤهل حاملها لأن يكون معلماً وهكذا يمكننا أن نخفف من أزمة المدارس تخفيفاً محسوساً.

الرئيس: الكلمة للدكتور هاشم الحسيني.

هاشم الحسيني: لقد حدثت حادثة مؤسفة أودت بحياة امرأة شابة تركت أولاداً صغاراً وذلك بسبب خطأ حصل من أحد أقاربها. بينما كان يقلب مسدساً حريباً انطلق منه عيار ناري أودى بحياة هذه المرأة المذكورة. وإني أورد هذه الحادثة لأدلل على أن الأسلحة أصبحت بين أيدي الناس كالألعاب وتستهمل أيضاً في البيوت الزينة ويحملونها أصحابها تارة للضرب وللتهديد وتارة (للكنفشة). وأورد حادثاً آخر هو أن ولداً في السادسة عشرة من عمره تشاجر مع رفيق له فسحب مسدسه وهدده فيه وأنه سيطلق النار عليه.

فإني آسف لموجة الإجرام الناشئة عن وجود الأسلحة في أيدي الصغار والكبار وألفت نظر حضرة وزير الداخلية لهذا الأمر وأطلب منه، تفادياً لبعض الأخطاء والحوادث الإجرامية، أن يجرد حملة لجمع الأسلحة من حاملها.

ثم إن هناك حالة أخرى متعلقة بوزارة الصحة العامة فقد قرأنا أنها قررت تخفيض بعض أسعار الأدوية.

فلدى التحقيق وجدنا أن الأسعار لم تتغير أبداً والتخفيض الذي أقرته الحكومة على أسعار الأدوية غير عملي لأن الأسعار التي حددتها الحكومة هي بالفعل الأسعار التي تباع بها الأدوية أصلاً. فإن مستوردي الأدوية خدعوا وزارة للصحة فأعطوها أسعاراً خيالية ثم اتفقوا معها على

التخفيض فجاء التخفيض والتحديد مطابقاً للسعر الذي يريدون. أي أن الأسعار لم تخفض أبداً.

الرئيس:

الكلمة لحضرة وزير الصحة.

وزير الصحة: إني أستغرب قول الدكتور هاشم الحسيني وأؤكد ما يقوله مبالغ فيه. فالبنسليين مثلاً ثمنه ٨٠

غرشاً فجعلناه مئة. كان على النائب المحترم أن يشرفني إلى الوزارة ويطلعني عما لديه من معلومات لندرس القضية معاً ويطلعني على الأسعار لأن رأسي لا يتحمل أسماء أنواع الأدوية وأسعارها.

الرئيس:

الكلمة للسيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط: كنت أود أن يكون حضرة وزير الخارجية حاضراً لأوجه إليه هذه السؤال: فقد صدر عنه تصريح

بما يتعلق في مراكش رددته الصحف وعلقت عليه جريدة (بيروت المساء) فقد قال: ما شأننا ومراكش.

أولاً - أريد أن أستوضح إذا كان الحديث صحيحاً أم لا. فإذا كان صحيحاً فهل يمثل وجهة نظره الخاصة أم وجهة نظر الحكومة؟ فإذا كان له شيء من الصحة ولا فرق عندنا إذا كان يمثل وجهة نظر الحكومة، فإن ذلك يعتبر في الواقع مخالفة صريحة لسياسة تمشت عليها الحكومة اللبنانية منذ سنة ١٩٤٣ حتى اليوم. إنها مخالفة وامتهان لروح الميثاق الوطني الذي ضم الجميع شعباً واحداً متسانداً على أساس استقلال لبنان وأن يكون لهذه الدولة سياسة عربية صحيحة.

أطلب توضيح هذه القضية ورأي الحكومة فيها وأسأل إلى أين تريد أن تذهب في نصرة شعب ربما كان أجدر الشعوب العربية في الاستقلال والتحرر والسيادة.

ليس من هيئة في لبنان إلا وتؤيد هذه النقاط التي ذكرتها وتساند هذا القطر العربي مساندة عملية. وكلنا يعلم الإضرابات التي تود بعض الهيئات القيام بها، والتدابير العملية التي قيل إن الدول العربية قررت اتخاذها لنصرة إخواننا في مراكش.

فإني أتمنى لو أن الحكومة تطلع النواب على ما دار في اجتماعات الجامعة العربية حول تأييد قضية مراكش وتونس وما ورد من اقتراحات.

إن اهتمامنا بهذه القضية على شكلين:

أولاً - هل هناك تحول في السياسة اللبنانية نحو ضيق في المجال والروح؟ ففي نظرنا يجب عدم التوقف في حدود الدول العربية فقط بل يجب علينا في هذه الأيام انتهاج سياسة تقارب بين الدول الآسيوية والأفريقية أيضاً.

رئيس الوزارة: (يضحك).

كمال جنبلاط: إن هذه السياسة هي سياسة واقعية لا يضحك منها.

رئيس الوزارة: اضحك لأن حضرة وزير الخارجية قال لي بأنه لم يعط تصريحاً لأحد وإن هذا التصريح لا أساس له من الصحة وأنا أؤكد ذلك بالنيابة عن الوزير.

كمال جنبلاط: (متابعاً) فما هي التدابير التي تريدون اقتراحها على الجامعة العربية لنصرة مراكش. فإن موقف الحكومة بهذا الصدد مترجح.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: قبل أن يشرف حضرة وزير الخارجية إلى حيث هو الآن كنت ناوياً القول بأنني أستبعد أن يصدر عنه مثل هذا التصريح وعندما شرف إلى مقعد الوزارة قال لي: إنه لم يدل بأي حديث للصحف وأن هذا الحديث لم يصدر عنه.

إن سياسة الحكومة لا تزال كما كانت في عام ١٩٤٣ وليس في نية الحكومة تبديلها بوجه من الوجوه ولا تزال جميع الحكومات العربية سائرة على هذه السياسة.

أما بصدد قضية مراكش فقد قامت الحكومة بواجبها على الوجه الأكمل بالجامعة العربية.

فعلى النائب إذا أراد أن يستفهم عن اجتماعات الجامعة العربية أن يذهب إلى وزارة الخارجية حيث يطلعه الوزير على بينة الأمر وأنه من الأنسب أن لا تذاع مقررات الجامعة العربية في المجلس على جميع الناس.

الرئيس: الكلمة للسيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: كنت قد طلبت الكلام عندما كان حضرة وزير الخارجية يتكلم لأسأله إذا كانت وزارة الزراعة أعدت العدة بصدد حفظ الحمضيات والبرتقال إذ أن موسم الليمون على الأبواب.

وزير الزراعة: الحكومة مستعدة لتهيئة الأسباب ولتسهيل تصدير الليمون والموز أيضاً ومن المسر أن هذين الصنفين لا يحتاجان إلى برادات وقد شرعت الحكومة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصريف الإنتاج.

الرئيس: ننتقل إلى جدول الأعمال، ليتل مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٥٧٨ المتعلق بتحديد ارتفاع الأبنية.

سامي الصلح: أطلب تأجيل مشروع قانون التجميل الذي يحدد ارتفاع الأبنية ومساحاتها إلى جلسة مقبلة لأن لدى لجنة الإدارة والعدلية تعديلات تنوي إدخالها في المشروع.

الرئيس: يوافق المجلس على تأجيل درس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٥٧٨ المتعلق بتحديد ارتفاع الأبنية إلى جلسة مقبلة بناء لاقتراح السيد سامي الصلح.

تنتقل إلى متابعة المناقشة العامة في مشروع موازنة سنة ١٩٥٣ - الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: حضرات النواب المحترمين،

استمعنا في الجلسة الماضية إلى ملاحظات حضرة رئيس اللجنة المالية وإلى التقرير الذي وضعه حضرة مقررهما عن موازنة السنة الحالية، أن الحكومة تنتهز هذه الفرصة لتعرب عن شكرها للجهود الطيبة التي بذلها أعضاء اللجنة المالية أثناء دراسة مشروع الموازنة هذه الجهود التي ساعدتنا كثيراً على إيضاح بعض الحقائق الهامة المتعلقة بمشروع الموازنة.

لا بد لي قبل أن أنتقل إلى الحديث عن موازنة السنة الحالية إلا أن أبدي أسفي للظروف التي حالت دون بحث وإقرار الموازنة حتى اليوم ونحن في الشهر العاشر من السنة. وهي ظروف أصبحت معروفة لدى الجميع.

إن حصول الحكومة الأولى في بداية العهد الجديد على حق السلطات الاستثنائية، وما نشأ عن هذه السلطات من تبديلات أساسية في قوانين وأنظمة الدولة كان من جملة الأسباب الرئيسية التي حالت دون تقديم الموازنة في موعدها. ثم تنابعت الظروف السياسية، وفي طليعتها حل المجلس النيابي السابق وغياب السلطة التشريعية رهاء ثلاثة أشهر مما شكل عاملاً أساسياً في تأجيل عرض الموازنة على المجلس.

وأخيراً يمكننا أن نلخص هذا التأخير بعبارة واحدة هي حرص العهد الجديد على تطبيق الأنظمة الدستورية والقوانين المالية مفضلاً التقيد بها بدلاً من الخروج عليها.

وأحب أن أوضح نقطة هامة استرعت انتباه الحكومة منذ توليها الحكم وهي تتعلق بما قيل إن هذا التأخير هو السبب المباشر في إيجاد الصعوبات العابرة التي واجهت فئة من رجال الأعمال في الآونة الأخيرة.

وإذا كنت اعترف مع القائلين بأن الموازنة تشكل عاملاً هاماً في تزايد حركة التداول النقدي بين أيدي المواطنين إلا أنني لا أوافق القائلين بأن هذا التأخر من شأنه أن يشكل العالم الأساسي لهذه الصعوبات. ومع ذلك فلم تتأخر الحكومة عن اتخاذ تدابير إيجابية من أجل تأمين نسبة التداول التي سجلتها الأسواق في السنة الماضية ويسرني أن أوضح أن هذه التدابير أعطت بعض النتائج المرضية، والإسراع بتصديق الموازنة يكمل هذه النتائج وقد أظهر المجلس رغبة طيبة في مساعدة الحكومة من أجل تحقيق الفائدة المتوخاة عندما قدم حضرة الرئيس سامي الصلح اقتراحه بشأن منح الحكومة حق نشر الموازنة بمرسوم اشتراعي ووافقتم على إحالة هذا الاقتراح إلى اللجنة المالية لدرسه من الناحية الدستورية وإمكانية العمل به. وقد اتفقت الحكومة مع اللجنة المالية على إقرار

مبدأ هذا الاقتراح وستتقدم من مجلسكم الكريم بمشروع قانون يحقق الغاية المتوخاة منه مع المحافظة على رقابة السلطة التشريعية.

إن موازنة سنة ١٩٥٣ بصورة عامة لا تختلف في جوهرها عن الموازنة السابقة وأسسها التقليدية إلا من حيث الصراحة في تقدير النفقات والواردات. إذ إن التقديرات في الموازنة الحالية هي غير تقديرات الموازنات السابقة فهي أقرب بكثير إلى الواقع. وقد دون في موازنة الواردات جميع ما تعتبره الحكومة واردات سنوية عادية دون إدخال الواردات الطارئة كالتي تحصل من جملة ضرائب تعود لسنوات سابقة، وما يقال بصدد الواردات يقال أيضاً بصدد النفقات بحيث أخذ بعين الاعتبار عند تنظيم الموازنة الاعتمادات الأصلية المدونة في موازنة السنة السابقة والاعتمادات الإضافية التي أعطيت خلال هذه السنة.

ولكن ذلك لا يمنعنا من الاعتراف بأن النفقات الإدارية رغم التوفير الواضح الذي طرأ على النفقات غير المجدية والنفقات السرية ونفقات الظهور.

تبقى نسبة النفقات الإدارية مرتفعة بالنسبة للنفقات الإنشائية وذلك يعود إلى سببين رئيسيين: الأول مرتبط بتحويل رواتب الموظفين على أسس جديدة.

والسبب الثاني يتعلق بعدد الموظفين. وأحب هنا أن أنوه بأن الزيادة التي طرأت على عدد الموظفين مردها إلى تثبيت عدد كبير من الموقتين وتعزيز قوى الأمن الداخلي وزيادة المدرسين في وزارة التربية الوطنية وفقاً لقوانين أقرها المجلس السابق.

وأرى من الواجب أن أوضح أنه خلافاً لما كان يجري في الماضي من تحويل بعض النفقات الإنشائية إلى نفقات إدارية وذلك في دفع رواتب موظفين على حساب الأعمال، فإن الموازنة الحالية حالت دون الاستمرار في هذه السياسة التي لعبت دوراً كبيراً في ترك الجهاز الإداري مثقلاً بهذا العدد الوفير من الموظفين.

وقبل أن أختم كلمتي عن الموازنة الحالية، لا بد لي من الإشارة إلى الأثر الذي تركته الرقابة الفعالة وهي جزء من سياسة هذا العهد في إعادة الثقة إلى الشعب من أن أمواله لم تعد تنفق في السبل غير المنظورة ولذلك فباستطاعة الحكومة أن تؤكد أن كل بارة لم تنفق في موازنة سنة ١٩٥٣ ستعود إلى صندوق الاحتياط الذي يبشر بالقيام بأعمال إنشائية في العام المقبل.

بمناسبة الإشارة إلى مال الاحتياط، لا بد لي من أن أشير إلى أن تصفية حسابات العهد السابق المالية - وتقدر بما يقارب الـ ١٥ مليون ليرة لبنانية - سوف تحرمكم وتحرمنا من استثمار هذا المال بكامله من أجل زيادة ثروة البلاد عن طريق تحقيق بعض المشاريع الكبرى.

هذه كلمة موجزة عن موازنة السنة الحالية، رغبت الحكومة في اختصارها بعد أن سمع المجلس تقرير اللجنة المالية الذي تطرق إلى بحث الموازنة بالتفصيل.

حضرات النواب المحترمين،

لا أود أن أختم كلمتي دون أن أعود فأكرر ما قلته أمام المجلس منذ مدة وجيزة وهو أن الظرف الاستثنائي الذي واجه بعض رجال الأعمال في هذا البلد لا يشكل خطراً على اقتصاديات البلاد وماليتها.

ومن البديهي أن نواجه الحقائق ونقول بأن هذا الظرف الاستثنائي الذي رافق الحرب وما بعد الحرب قد زال بزوال مسبباته فأصبحت عودة الأسواق إلى حالتها الطبيعية من الأمور الزاهية والمرتبقة، ولذلك يتوجب علينا أن نتفهم مسؤولين ومواطنين حقيقة هذا الوضع، وعلينا أن نهيبء له أسباب انتقاله، بشكل يتفق مع التطور لا مع الطفرة، وعلينا أيضاً أن نعد مرحلة انتقال تنسجم مع سياسة الاستقرار التي يتميز بها هذا البلد.

ويسرني أن أعرب هنا عن تقدير الحكومة للتفهم والجرأة اللذين أظريهما جمعية تجار بيروت في البيان الذي أعلنت به سلامة الحال في الأسواق اللبنانية. إن في ذلك مساهمة في إظهار حقيقة الوضع المالي هذه الحقيقة التي نرجو أن تحمل بوادر تفاؤل لمستقبل خير لجميع اللبنانيين.

الرئيس:

الكلمة لحضرة السيد غسان التويني.

سأتكلم في النظام واقترح تأجيل البحث في الموازنة ريثما تتقدم الحكومة بمشروع يحولها صرف الموازنة كما أقترح ذلك السيد سامي الصلح في جلسة سابقة فأما أن يصادق المجلس على مشروع القانون المقدم من الحكومة فتقر الموازنة هي بنفسها وأما أن يرفض المجلس هذا الطلب فعندئذ نتنافس في مشروع موازنة عام ١٩٥٣ بصورة عامة. إن المناقشة الآن بهذه القضية قبل وصول مشروع الحكومة مما يضيع الوقت على المجلس.

غسان تويني:

إن هذه الجلسة مخصصة للدراس الموازنة بوجه عام وعندما ينتقل المجلس إلى بحثها تفصيلاً يتوقف للنظر في اقتراح السيد سامي الصلح على ضوء توصيات اللجنة المالية.

الرئيس:

الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح:

أن قضية تهيئة الموازنة هو أمر هام جداً فعلى الحكومة أن تبدأها في أواخر شهر أيار كما جاء في قانون المحاسبة العامة. فبكل أسف أرى أن دوائر الحكومة بأجمعها لا تفهم هذا القانون ولا تنفذ أحكامه سواء كانت في هذا العهد أم في العهد السابق. وأعجب كيف أن مديري الدولة لا يتقدمون بمشاريع لإنعاش دوائريهم. إنهم يعتبرون أن دائرتهم هذه مزرعة لهم يجولون فيها ويصولون ويستثمرونها كيفما شاؤوا.

إن فكرة (ذهنية الدولة) غير موجودة في الدوائر قد كان من واجب الحكومة أن تتقدم بموازنة عام ١٩٥٤ الآن بعد ٤٨ ساعة إلى الآن لا الحكومة الحاضرة ولا الحكومة السابقة أنهت موازنة السنة الآتية. فأنا أعتبر هذا العمل إهمالاً من وزير المالية في الحكومة السابقة.

أما الحكومة الحاضرة فقد يلحقها قليل من الإهمال أيضاً ولا يجوز لنا تحميلها كل التبعات. فعلى وزارة المالية أن تهيبء الموازنة الحالية وأن تضع المشاريع التي عدتها في بيانها الوزاري لأننا نريد أن نطلع على جميع الوعود التي قطعتها الوزارة الحالية عندما تقدمت إلى المجلس وطلبت منه الثقة.

فأنا لم أتقدم باقتراحي القائل بإعطاء الحكومة سلطة تشريعية لتصديق موازنة ١٩٥٣ بمرسوم، إلا لأن هذه الموازنة هي صورة طبق الأصل عن موازنة ١٩٥٢ وهي عبارة عن تعداد رواتب الموظفين ومصاريف للتدفئة والمفروشات ومصاريف شتّى ومصاريف (شتاء) فلا يوجد شيء يتوجب مناقشته.

وأنا لم أقل في الجلسة الماضية إن تأخير تصديق الموازنة هو سبب الأزمة المالية بل قلت إن التأخير هو عنصر وعامل من العوامل التي أدت إلى هذه الأزمة التي نشكو منها. وبانتظار أن تتقدم الحكومة بمشروعها أريد أن أسأل حضرة وزير المالية بعض الأسئلة لأن في المشروع الذي تتبناه أرى أشياء غير واضحة.

أولاً - يعتقد الكثيرون ويصرون على أن الحالة الاقتصادية مبيّنة على أعجوبة (miracle) فإن القضايا المالية والاقتصادية لا تبنى على أعجوبة بل هي وقائع حقيقية ثابتة ومسائل مالية تتركز على الحسابات والأرقام. أنهم يعتقدون أن البلاد قادرة بأن تعيش على الإثراء غير المشروع وعلى تهريب الذهب (واللاكي ستريك) والحشيش وعلى القمار وسباق الخيل. إن البلاد لا يمكن أن تعيش على الواردات غير المنظورة لأنها لا تدوم فالاقتصاد يقوم على الأرقام.

ثم إن الدول تعيش كالأشخاص وتموت كما مات الكلدان والسريان واليونان فأنا أخشى أن نموت في لبنان بعد أن أصبحنا دولة موظفين لا اقتصاد منظم لنا. فإذا كنتم تريدون أن تحفظوا كيانكم علينا أن نتمشى على قواعد حقيقية سليمة وأن نسعى لنزید في إنتاجنا الوطني.

إن دولتنا دولة موظفين ونحن نربي أولادنا ونهينهم لهذا الغرض فلا يمكن أن نعيش ونداوم على هذه الحالة فيجب أن نبدل برامج التعليم ونهيبء نشأاً نشيطاً عاملاً ينهض بالأمة.

أريد أن أسأل وزير المالية بعض الأسئلة:

أولاً - في فذلكة موازنة ١٩٥٣ لم تبينوا لنا تصفية الحسابات القديمة فنحن نريد وضع جرد خاص بها ونريد معرفة جميع النفقات التي ما زالت معلقة ولم تدون بالتفصيل.

ثم تقولون في الفذلكة في باب التغطية صفحة ٤ إن النقد المتداول في ٣٠ حزيران سنة ١٩٥٣ كان ١٩٦ مليوناً وإن نسبة التغطية الذهبية ٦٣،٥٠ والنسبة العامة ٦٣،٥٣ - هذا غير مفهوم - يمكنكم أن تبينوا التغطية مائة بالمائة. نريد أن نعلم ما هي كمية الذهب الموجودة لدى الحكومة أيضاً وما هي السندات المتوجبة عليها نريد أن نعدّدوا لنا كل هذا لنطمئن على ماليّتنا.

إن القانون ينص على أن تكون التغطية ٥٠ بالمائة ذهباً و ٥٠ بالمائة سندات وقروض، ربما تكون هذه الأزمة الموجودة في بيروت ناجمة عن مثل هذه التدابير فعلى الحكومة أن تبين لنا مفردات التغطية وكمية الذهب وكمية

النقود والسندات التي أصدرتها الحكومة السابقة بالتفصيل وتبين لنا إذا كنا دائنين أو مديونين لأننا نريد أن نفهم ما هي السندات التي أصدرها وزير المالية في الحكومة السابقة وأسبابها وكميتها. ثم إنكم في آخر الفذلكة تطلبون منا أن ندفع ثلاثة ملايين ليرة تغطية للسندات على الخزينة وتغطية للفوائد فلحد هذا التاريخ لا نعرف ماذا ندفع. نحن نبتهج عندما نرى أن ليرتنا قابلة للاستبدال وأن هناك فرقاً بينها وبين الليرة السورية، وأن الشعب المسكين يريد أن يعرف لماذا يدفع هذه الرسوم مع أن تغطيتنا كانت في الماضي بالليرات الاسترلينية التي تحولت في سنة ١٩٤٨ إلى فرنكات، وأن التغطية التي كانت بالمائة مائة طارت.

لقد أشار حضرة مقرر اللجنة في تقريره إلى أن وزارة المالية تدرس قانون البنك المركزي، وقد وعدتنا الحكومة في بيانها الوزاري حلاً للأزمة بأنها ستقدم بمشروع قانون لإصدار مصرف زراعي وصناعي. يوجد هناك بعض المؤسسات كالبنك الزراعي والفندقي واليانصيب التي وضعت أنا أسسها ويوجد مشاريع غيرها ولكن الذي يهمننا أولاً هو مساعدة المزارعين الفقراء.

فقد وجدنا بعد ذهابنا من الوزارة أن الفقراء دفعوا ما عليهم والأغنياء لم يدفعوا شيئاً. نطلب من وزير المالية أن يحصل الديون من الأغنياء كما حصلها من الفقراء. وأرجو منه أن يبين لنا بجدول خاص قائمة الديون المترتبة على عاتق هؤلاء الأثرياء، وقائمة الذين أخذوا ونصرفوا بالأموال ولم يدفعوا ديونهم إلى الآن وأن يبين لنا لماذا أبطأت الوزارة بتحصيل هذه الأموال.

فإن الشعب المسكين دفع ما يقارب الـ ٤٥ مليون ليرة لإنشاء المطار عدا الاستملاكات. ونرى في الفذلكة أن الحكومة تنوي أن تدفع ثلاثة ملايين ليرة لأجل استهلاك البنزين لقاء واردات قدرها نصف مليون ليرة يعطينا إياها المطار.

ونلاحظ أن الواردات الملتهبة زادت مليوني ليرة إلا أنها نقصت ثلاثة ملايين ليرة بالنسبة إلى الإيرادات الحاصلة في سنة ١٩٥٢ والسبب في ذلك هو نية الحكومة بإعفاء بنزين الطيران من هذه الرسوم. لقد دفعنا ثلاثة ملايين ليرة لنحصل على نصف مليون ليرة.

فعلى وزارة المالية أن تدرس هذه النقطة فإن شركات الطيران ليست بحاجة إلى هذا التشويق. ثم إن هناك أشياء كثيرة في الموازنة تذهب هدرًا ولا تصرف في محلها: إعانات للسياح إكراميات سلفات إعانات للمصدرين... الخ.

فعلى وزارة المالية قبل تخفيض الرسوم أن تدرس هذه الأمور وتتقدم بدروس واقعية. وقد صرح رئيس اللجنة المالية في الجلسة الماضية من أن ديوان المحاسبة أصبح ديواناً للتشويش وعرقلة الأمور وتأخير المعاملات.

فنحن الذين كنا نطالب منذ عشرين سنة بإنشاء هذا الديوان وأن السيد الفرد نقاش يتذكر بأنني درست معه هذا الموضوع في عام ١٩٤٢.

وقد كانت مهمة ديوان المحاسبة تنحصر فقط في المراقبة اللاحقة وكنا نطلب منه أن لا يتشدد في المراقبة المسبقة لأن بسببها تتوقف جميع أعمال الدولة وتتعرض الأعمال في البلديات وفي الدوائر. فيجب أن تعيدوا النظر بهذه القضية.

وأخيراً إن لي بعض ملاحظات أخرى سأتركها ريثما تأتي الحكومة بمشروعها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل لحود. رئيس اللجنة المالية.

اميل لحود: فيما نسجل على الحكومة عزمها على الأخذ بالتوصيات التي قدمتها لجنة المالية والموازنة، لا تلك التي أمكنها تحقيقها في اعتمادات البنود فقط، بل تلك التي أوصت بها بما يتعلق بموازنة سنة ١٩٥٤ لأنني مضطر أن أقول بأن لجنة المالية لم تتمكن من إقرار المداخل التي أحيت السير عليها لأنها وجدت نفسها أمام الأمر الواقع.

فكنا كلما قلنا هذا اعتماد كبير بالنسبة لما يجب أن يكون كنا نصطدم بقول ممثل الإدارات المختصة بأن هذا المبلغ أنفق على طريقة القاعدة الاثني عشرية.

إننا فيما نسجل ذلك مع الشكر للحكومة نقول إن اللجنة المالية آثرت أن توافق على أن تصدر الحكومة هذه الموازنة بمرسوم اشتراعي.

قلنا ونكرر القول إن الملاكات التي وضعت بموجب المراسيم الاشتراعية هي ملاكات غير معقولة لأنها زادت ٣ آلاف موظف جديد منهم ٨٠٠ معلم و١٠٠ شرطي و١٠٠ دركي، ولكن الباقي وعدده ٢٠٠٠ موظف فقد ألقى على كاهل الدولة في حالة أنه كان من المنتظر أن يقتصد في تلك النفقات.

وليس الأمر مقتصرًا على التثبيت من الملاك الموقت إلى الملاك الدائم. إنما في الأمر أكثر من ذلك وأدهى. إن في الأمر زيادة وظائف.

وإذا أقر المجلس هذه الموازنة يكون قد صدق ضمناً على الملاكات. فلتترك الأمر للحكومة ولتتشر الموازنة بمرسوم اشتراعي.

يجب إعادة النظر في الملاكات الموضوعة وإذا لم تتقدم الحكومة بمشروع بهذا الشأن إلى المجلس فعلى المجلس أن يتقدم به لأنه إذا بقيت الحالة هكذا أي وظائف تزداد على وظائف وتعويضات وترقيات كل سنتين فإنها ستجد نفسها بعد ١٠ سنوات أمام أمر راهن: وهو أن الدولة ستجبي من الشعب مئة مليون ليرة لبنانية لكي تدفعها إلى الموظفين وحسب وكفى الله المؤمنين شر القتال.

يجب أن تكون عندنا الشجاعة الكافية لوضع الأمور في مواضعها ونقصر جهازنا الإداري على أقل عدد ممكن وأن نوقف التوظيف، هذا السرطان الذي ينهش جسم الأمة اللبنانية، هذا المرض

الذي يشترك فيه جميع اللبنانيين إذ إنه منذ ٢٠ سنة أصبحت الدولة دولة موظفين لا عمل للنواب والمتزعمين إن خارج الحكم أو داخله أو على مقاعد النيابة إلا توظيف الناس وحشرهم في الدوائر. فلنلقأ الدمى حالاً. يجب أن يعاد النظر في الملاكات قبل درس موازنة عام ١٩٥٤ وأن تبني على نسق الملاكات الجديدة. هذا ما أردت أن أنه إليه وأشدد عليه بإخلاص واقتناع راجياً أن يعمل به فوراً حتى لا نجد أنفسنا في المستقبل أمام أمر واقع.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: سبق لي منذ بداية دراسة موازنة سنة ١٩٥٣ أن تباحثنا واللجنة المالية عن الخطوط الكبرى التي تنوي الحكومة وضعها في مشروع موازنة العام المقبل. وإني على اتفاق مع حضرة رئيس اللجنة المالية فيما يعود لإصلاح الملاكات وإذا لم أكن قد جئت على ذكرها في بياني فلا أترك لحضرة رئيس الحكومة أن يحدد الموقف بهذا الشأن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف شادر مقرر اللجنة المالية.

جوزف شادر: بمناسبة درس موازنة الدولة العامة، من حقوق واجبات النواب والحكومة أن يلقوا نظرة عامة على وضع الوطن من حيث أموره الرئيسية الجوهرية. وإذا نحن ألقينا هذه النظرة، أي إذا ابتعدنا عن كل شيء صغير أو كل شيء يلهي انتباهنا وحصرنا بالناس في الأمور الرئيسية، ماذا نرى في هذه الموازنة التي تفرض على الشعب ١١٢ مليون ليرة يضاف إليها أكثر من ٨ ملايين ليرة للموازنات الملحقه عدا عن الأموال المخصصة للمشروع الإنشائي.

عندما نطلب من الشعب أن يدفع ١٥٣ مليون ليرة يجب علينا أن نلقي نظرة عامة على أوضاع البلاد وعلى ما سيكون حالنا في المستقبل. إذا ألقينا هذه النظرة ماذا نرى؟ نرى أن البلاد تشكو من علتين: الأولى الناحية الإدارية والثانية الحالة الاقتصادية.

لقد بين لنا الأستاذ اميل لحود رئيس اللجنة المالية أن البلاد تشكو من سرطان في قضية الإدارة أي أن الداء يأكل من جسم الخزينة سنة فسنه. وإذا علمتم أن الترقيات المقررة في المراسيم الاشتراعية كل سنتين للموظفين تأخذ من الخزينة حوالي المليونين من الليرات يضاف إليها نصف مليون ليرة للمتقاعدين، فماذا والحالة هذه ستكون حالتنا بعد ١٠ سنوات؟

إن الداء معروف والدواء قد بيناه واقترحناه على الحكومة ولم نأخذ منها جواباً. ما هو الدواء الذي ستفرضه الحكومة للتخلص من هذا السرطان؟ لقد اقترحنا عليها أن توقف التوظيف باستثناء الموظفين الاختصاصيين وأن تصرف من الخدمة الموظفين الذين يجب صرفهم وهم مئات خصوصاً الذين تجاوزوا السن القانونية والموظفين الذين تمكنهم وارداتهم من العيش حيث يبقى العدد اللازم للوظائف. واقترحنا أيضاً صرف الفائضين من الخدمة على أن يدفع لهم نصف الراتب ولا يأتون إلى محل عملهم ليتمكنوا من التفتيش عن عمل آخر خارج وظائف الدولة فإذا

وجدوا عملاً صرفوا من الخدمة فوراً وإلا فيجب أن يتم صرفهم خلال مدة ثلاث سنوات . هذا من جهة الناحية الإدارية ولم أذكر بعض النقاط التي أتيت على ذكرها في تقريرتي مثل زيادة الرواتب لأن هذه الرواتب هي ناقصة جداً حالياً ولا يمكن لنا أن نطلب من الموظفين الصغار أن يأتوا عملاً بهذا الراتب الضئيل . يجب أن نضع حلاً لهذه المشكلة لا سيما قضية هؤلاء الموظفين وعددهم أكثر من ٣ آلاف الذين يدفعون فائدة فاحشة للمرابين . تعلمون أن منهم من يدفع فائدة شهرية ١٢٠ بالمائة للمرابين أي أن أكثر من ثلث راتبهم يذهب فائدة للمرابين .

لقد اقترحت إيجاد حل لهذه القرحة والحل هو أن يكلف قاض كبير بالنظر في وضعية كل موظف ويأخذ بعين الاعتبار الفوائد التي يدفعها وتأتي الحكومة وتسلفه المبلغ وتستوفيه منه أقساطاً شهرية .

أما العلة الثانية وهي الناحية الاقتصادية فقد وضعها حضرة وزير المال بأنها أزمة طارئة عابرة واستشهد ببلاغ جمعية التجار الذي استنكر طلب المورatorium إلا أنني أرى عكس ذلك فالأزمة الاقتصادية موجودة وما بلاغ جمعية التجار المشار إليه سوى محاولة لإزالة التخوف الذي ظهر عند المصدرين في أوروبا وأن الأزمة الاقتصادية هذه بدأت منذ عام ١٩٥٠ وأخذت تتزايد شيئاً فشيئاً كالأزمة التي حصلت سنة ١٩٢٩ وأخذت تتزايد إلى سنة ١٩٤٠ والآن أخاف أن يحصل بنا ما حصل في الماضي والمعروف في علم الاقتصاد أن هذه الأزمات تأتي دورية .

لقد قرأت تصريحاً لحضرة وزير الاقتصاد السابق الأستاذ جورج حكيم نشرته الصحف حيث يقول : إن الاقتصاد اللبناني يمر في أزمة أساسية تستوجب إعادة النظر في الدعائم الأساسية التي تركز عليها .

هذا قول وزير مالية واقتصاد سابق . إذن نحن معه في القول بأن هناك أزمة . ماذا نفعل لوضع حد لهذه الأزمة ؟

لقد قال الزميل سامي بك الصلح أننا نأتي كل سنة بموازنة لنرى معظم نفقاتها للموظفين وقال أيضاً إنه لا يوجد أي مدير لوزارة من الوزارات يفكر بشيء اسمه عمل إنشائي لزيادة الإنتاج ، وهذا ربما حسب الوضع الإداري ليس من صلاحيته . فمن صلاحية من هذا ؟

علينا أن ننظر نظرة عامة جريئة إلى الأمور ونعرف الداء ونصف الداء . وإني أذكر دولة الرئيس عبد الله اليافي بما قاله وهو الذي قال لي : إن عبد الله اليافي الذي عرفته في السابق هو غير عبد الله اليافي الآن ، بأن تكون لديه الجرأة الكافية والإقدام باستئصال هذا الداء وأن يأتينا بموازنة دائمة ومستقلة عن الموازنة الحالية للمشاريع الإنشائية وأن يرصد لها المبالغ الكفيلة بتحقيقها وأن تكون هذه المشاريع غير مقتصرة على ناحية واحدة فتشمل النواحي الصحية والزراعية والكهربائية

وغيرها والتي من شأنها أن تحل الأزمة الاقتصادية وأزمة البطالة حقاً إذ يوجد هناك ما يزيد عن الـ ٥٠ ألف عامل عاطل عن العمل.

فالمطلوب من الحكومة أن تأتينا بمشروع قانون كما نصت المادة ١٢ من قانون ديوان المحاسبة وعلينا أن نطبقها بصورة منظمة. هذا ما يحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي نشكو ونتألم منها وهذا ما يجب أن نفكر به، وبمثل هذه المشاريع الفعالة يمكننا أن نتخلص من الوضع الذي نحن فيه ونجتازه الآن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: إن ما أدليت به أمام رئيس اللجنة المالية ومقررها في جلسة سابقة وفي هذه الجلسة وما سمعته حضرات النواب من حضرة وزير المالية، يجعل كل مناقشة جديدة في الموازنة محصورة في ملاحظات على هامش ما قبل، وإني سأكتفي والحالة هذه ببعض الملاحظات لأنتهي إلى اقتراح سأقدمه وسأشرحه فيما بعد.

أعود الآن إلى ما قاله حضرة الزميل المحترم الأستاذ اميل لحود ارتباط مشروع الموازنة الحالية بالمراسيم الاشتراعية ولا سيما مرسوم تنظيم الملاكات لأقول إنه يصعب جداً مناقشة الحكومة في موازنة لم تضعها ولا يعرف إلى أي حد تبناها وتبنى الآراء والنظريات المقرونة بها والقائمة عليها، مع العلم أن الحكومة قد أشارت في بيانها الوزاري إلى عزمها على اقتراح تعديل المراسيم الاشتراعية، وإني من القائلين بوجوب الاستمرار في النفقات العادية على أساس القاعدة الاثني عشرية، أو المصادقة على مشروع موازنة ١٩٥٣ بدون مناقشة وبكل تحفظ ليتسنى للمجلس إعادة النظر في المراسيم الاشتراعية خلال مناقشة موازنة عام ١٩٥٤.

انتقل الآن إلى معالجة الوجه الاقتصادي للموازنة وآسف لأن تكون الحكومة لم تتقدم بدراسة اقتصادية للمشروع الحالي شأن ما فعلت الحكومة اليا في السابقة وذلك بأن الموازنة هي في الحقيقة الآلة الرئيسية لسياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، وليست هي حساب، كان يسجل فيه الداخل والخارج.

ولا بد لنا من أن نلاحظ أن مناقشة الموازنة في هذا العام قد انصبت خلافاً للأعوام السابقة، على هذه الناحية من الموازنة أخذة عليها أنها موازنة نفقات غير منتجة، وأنها لا تخدم الغاية الحقيقية من وجود الموازنة إلا وهي تأمين حاجات المكلف إلى الخدمات وإيجاد حالة اقتصادية تتأمن معها العدالة الاجتماعية.

أعود الآن إلى تقرير اللجنة المالية حيث ركز حضرة المقرر تقريره وتشريحه للموازنة، في نفقاتها ووارداتها، على ضوء النظريات الاقتصادية الحديثة لأقول: إن الأعمال الإنشائية مهما كانت جبرة فإنها لن تؤدي إلى إنقاذ الحالة الاقتصادية، وأن ما نحتاج إليه ليس القيام بأعمال إنشائية،

إذا فهم بهذه الأعمال شق الطرق وجر المياه.

يجب الرجوع إلى الأساس الاقتصادي السليم أي وضع تصميم شامل للاقتصاد اللبناني على أساس دراسة إمكانياتنا وحاجتنا، ثم إيجاد موازنة إنماء اقتصادي لا موازنة إنشائية يضعها مجلس الإنماء ويقرها مجلس النواب.

وبالمناسبة فإني أذكر المجلس الكريم أنني اقترحت منذ عامين باسم الجبهة الاشتراكية الوطنية إعطاء مجلس الإنماء الاقتصادي صلاحيات تشريعية أو شبه تشريعية تمكنه من وضع مثل هذه الموازنة بمعزل عن المؤثرات السياسية الغريبة عن الضرورات والمبادئ الاقتصادية السليمة.

لذلك أرجو الحكومة المحترمة أن تأخذ ملاحظتي هذه بعين الاعتبار عندما تضع مشروع موازنة عام ١٩٥٤ مع العلم أن حضرة وزير المال قد صرح بأنه سيفصل بين الموازنة الإدارية العادية وما سماه الموازنة الإنشائية، أي موازنة الإنماء الاقتصادي.

ثم إني أقول بعدم صوابية الاقتراح الوارد في تقرير اللجنة المالية حول تحصيل بعض الضرائب المتأخرة، وأعارض بتحصيلها في الوقت الحاضر حتى لا يكون ذلك سبباً في زيادة الضائقة الاقتصادية والمالية في البلاد. وأسأل الحكومة ماذا تم بقضية المواطنين الذين لم يؤدوا واجبهم الانتخابي. فالمرسوم الاشتراعي الذي عدل قانون الانتخاب فرض غرامة مالية على من يتخلف.

انتقل الآن إلى معالجة قضية الموظفين. إن كل بحث في هذه القضية وانتقاد خطابي لا ينجم عنه ولا يمكن أن تنجم عنه أية فائدة أو نتيجة عملية ما دام لا يتجسد بالنهاية في دراسة علمية لقيمة الجهاز الإداري بالمقاييس المالية والاقتصادية.

فالإدارة هي في الحقيقة خدمات تؤدي للمكلف لقاء ما يدفع المكلف من ضرائب تنفق على هذه الإدارة، لذلك يجب الرجوع إلى الأساس قبل إعادة النظر أو إعادة تنظيم الجهاز الإداري. والأساس هو التقييم الاقتصادي للإدارة أي للوظائف والموظفين. تقييم إنتاجهم وطاقاتهم الإنتاجية بالنسبة إلى النفقات وإلى العمل المطلوب.

واختم مناقشتي باقتراح سأقدمه للرئاسة المحترمة يتعلق بقضية الموظفين. هذا الاقتراح ينص على تعيين لجنة تحقيق برلمانية يرأسها رئيس اللجنة المالية مهمتها التحقيق في وضع الموظفين، لا من حيث الناحية الملكية فحسب، بل من حيث الناحية الاقتصادية المالية وقدرتهم الإنتاجية.

إن واجب الدولة أن تطلع الشعب على صحة ما يشاع حول وضعية الموظفين إن من حيث اتهامهم بالفساد وإن من حيث جعلهم مسؤولين عن هذه الفوضى التي تتخبط فيها الدولة، لأن بقاء هذه الاتهامات بدون تنفيذ من شأنه أن يزعرع إيمان الموظف بالدولة ويثبط همته ويجعله خاملاً خانعاً مستسلماً للخوف، وهذا بالطبع يؤدي إلى انهيار الدولة.

من أجل ذلك أرجو الرئاسة المحترمة أن تطرح على التصويت اقتراحي القاضي بتشكيل لجنة

برلمانية تحقق في وضع الموظفين على ضوء المفهوم الاقتصادي المالي، وأعتقد أن الوقت قد حان لدرس وضعهم على أن تقيس إنتاج الموظفين بالنسبة إلى النفقات والأعمال المطلوبة منهم.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كامل الأسعد.

الرئيس:

سأختصر كلمتي هذه لأمرين الأول. إن ما يمكن إبدائه من ملاحظات سوف لا يؤثر على الميزانية، والأمر الثاني هو الدراسات التي قام بها حضرات الزملاء الكرام وهي دراسات قيمة وإني أبدأ كلمتي فأقول، إن قضية تأخير إعداد مشروع الموازنة إلى هذا التاريخ هو خلافاً لما قاله حضرة وزير المالية، من أن التأخير ناجم عن ظروف اضطرارية بل أن التأخير ناجم عن سياسة الإهمال والتأجيل التي اتبعتها الوزارات السابقة والذي لا مبرر له، إذ كان يمكن للحكومة الأولى من هذا العهد أن تعد الموازنة على شكل تقديري كما أشار إلى ذلك الزميل الكريم الأستاذ إميل لحود، بشكل يتلاءم مع نظام الملاكات الجديدة.

أما الحكومة الثانية وهي التي أشرفت على الانتخابات فإني لا أرى الظروف القاهرة التي دفعتها إلى حل المجلس قبل إعداد الموازنة.

وهذا التأخير من ناحية ثانية يشكل سابقة خطيرة وحدث تاريخي نادر في عالم سياسة الدولة المالية التي تقدم على أساس ديمقراطي لأن من أولى مهام هذا المجلس هو مراقبة سياسة الإنماء المالية والاقتصادية بالحقول المالي والاقتصادي. وإن هذه المراقبة تكون بواسطة ممثلي الشعب محافظة على المبدأ القائل بوجوب موافقة الشعب على الضرائب التي تجبى منه، وموافقته أيضاً على كلفه إنفاق الأموال. وأنهى إلى أن هذه المبادرة التي أدت إلى خرق المادة الدستورية هي أقرب إلى الحكم الدكتاتوري منها إلى الحكم الديمقراطي، هذا فضلاً عن الأضرار التي نجمت عن التأخير، وأهمها إبقاء الأموال المعدة للمشاريع في صندوق الخزينة مما أدى إلى المضائق الاقتصادية التي نحن فيها اليوم.

حضرات النواب،

لعلنا كنا نتساهل بهذا التأخير لو أن الموازنة الحالية أتت جديدة بعض الشيء تتفق مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، ولكن الموازنة الحالية جاءت نسخة طبق الأصل عن الموازنات السابقة، باعتراف حضرة وزير المالية، من حيث خطوطها الكبرى والسياسة الضريبية مع الفارق الوحيد الذي يميز سجل حسابات شركة تجارية مثلاً، على حد تعبير حضرة النائب الأستاذ سامي الصلح، وبين سجل حسابات موازنة كهذه وبين موازنة لدولة ديموقراطية تحترم نفسها.

نحن إذ نحمل الحكومة مسؤولية هذه الأخطاء، فلا نقصد هذه الحكومة وهي جديدة، كما أني لا أقصد الحكومات الماضية فالأولى كانت حكومة موظفين والموظف لا يسأل إلا عن الترتيب، والثانية قامت بما قامت به وذهبت. أما ما أقصده بكلمة الحكومة فهو الناحية المعنوية للكلمة

باعتبار أن الحكومة شخصاً معنوي، وأنا أحمل الحكومة بهذا المعنى للكلمة مسؤولية هذا الخرق الدستوري في إعداد هذه الموازنة، نحملها أيضاً مسؤولية تقديم موازنة مشلولة تقليدية كهذه التي بين أيدينا.

ولا حاجة لأن أتطرق إلى ناحية النفقات بالنسبة لما سمعناه جميعاً من الزملاء ولكني أقول بصورة عابرة إن النفقات معظمها عبارة عن رواتب موظفين، هؤلاء الذين أصبحوا أو كادوا أن يصبحوا دولة في حد ذاتهم وتصبح الدولة دولة موظفين بدلاً من أن يكون الموظفين موظفي دولة. أما الحلول لهذا السرطان كما عبر عنه حضرة رئيس اللجنة المالية فأني أوافق وأتبنى الحل الذي يقول بامتناع سياسة التوظيف لمدة معينة كي نصل إلى نتيجة بذلك. كما أننا إذا نظرنا إلى بند النفقات أو إلى ما يمكننا أن نسميه نفقات ظهور الدولة يتجلى حب الظهور بشكل واضح فنرى في كل باب موازنة نفقات شتى ضخمة الأرقام تحت عنوان وفود ومؤتمرات وأعياد وتمثيل دعاية ثم نفقات سرية وأخيراً نفقات متنوعة.

أما ما ورد بالموازنة من نفقات مرصودة للمشاريع العمرانية فإن هذه ستبقى نظرية وهمية خيالية، وذلك لأنه يستحيل تحقيقها في هذه المدة الوجيزة الباقية من السنة ولا سيما الصعوبات التي ستلاقيها أمام ديوان المحاسبة ولذلك فإننا نطلب ونلج في الطلب من الحكومة بأن تعتمد إلى حل قانوني اقترحه حضرة رئيس اللجنة المالية وذلك بأن تستثنى هذه المشاريع من الموازنة العادية وتضعها في مشروع خاص.

إننا إذ نعلم أن هذه التمنيات لا يمكن أن تعطي ثمارها إلا في الموازنة المقبلة سياسة غير هذه السياسة الاقتصادية الارتجالية.

أما بخصوص السياسة الضريبية فلا يجوز في بلد كلبان، تبعد فيه الشقة بين إمكانية الطبقات من ناحية الاقتصاد، أن تبقى نسبة الضرائب غير المباشرة مرتفعة بالنسبة إلى الضرائب المباشرة، الأولى ٥٩٪ من واردات الدولة بينما الثانية حوالي ٢٧٪ هذه الضرائب الغير المباشرة التي تطول الفقير وحده بصورة عملية فلا بد للحكومة ولحالة هذه أن تعتمد لوضع ضريبة تصاعدية تشمل كل لبناني لا كل ضريبة دخل على حدة بما فيه ضريبة الأملاك المبنية والتي لا يجوز أن يتساوى فيها الفقير والغني والتي تجحف بين معدل الدخل ومعدل ما يدفع.

إننا نتمنى على الحكومة أن تكون الموازنة المقبلة لسنة ١٩٥٤ أداة لتوجيه سياسة الحكومة الاقتصادية والسياسية وذلك بأن تعتمد بواسطة النظام الضرائبي إلى الحد من إمكانيات طبقة الأقلية وهي المستأثرة من جهة وإلى مضاعفة إمكانيات فئات أخرى وهي الأكثرية المحرومة بواسطة نفقات ومشاريع وهكذا يمكن للحكومة أن تغير من الميزان الطبقي الاقتصادي وأن تنجح

إلى مشروع العدل والمساوات بين الشعب المكلف وهي بذلك تضاعف إمكانيات الخزينة نفسها بسبب ارتفاع إمكانية الفرد.

وبهذه المناسبة أذكر الحكومة بالوعد الذي قالت به من انتهاج سياسته اقتصادية مبنية على أرقام علمية بعيدة المدى تصنعها بمؤازرة مجلس الإنماء الاقتصادي، ونحن إذا سجلنا عليها هذا الوعد نأمل أن نرى ونلمس هذه السياسة في الموازنة المقبلة يضاف إلى ذلك المشاريع الإنشائية الكبرى التي وعدت الحكومة بإنجازها ولا سيما التصميم الشامل للمياه.

وأخيراً أقول أننا نريد من الموازنة أن تكون موازنة للشعب المكلف لا موازنة للهيئة الحاكمة حتى يرى الشعب أن الأموال التي تجبى منه تنفق في سبيله.

الرئيس: يظهر أن لدى عدد كثير من النواب بعض الأشغال مما يجعلنا ننهي هذه الجلسة. والآن بين يدي الرئاسة اقتراح مقدم من حضرة النائب المحترم غسان تويني وهذا نصه:

إن مجلس النواب.

بعد المناقشة بمشروع الموازنة بصورة عامة وعلى ضوء ما أجمع النواب على إثارته من قضايا تتعلق بالجهاز الإداري.

يقرر:

تأليف لجنة برلمانية من خمسة أعضاء برئاسة رئيس اللجنة المالية مهمتها التحقيق في وضع كل موظف على ضوء إمكانياته الإنتاجية بالنسبة إلى راتبه النفقات الإدارية العامة، والعمل المترتب عليه القيام به.

المقترح: غسان تويني

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: إن الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم السيد غسان تويني يتناول أعمال حكومية بحتة ولا يجوز للمجالس التشريعية أن تتدخل في أمور إدارية صرفة من أجل هذا أطلب رد الطلب واقتراح رفضه لأن النواب لا يجوز أن يتدخلوا في أعمال الحكومة التي منحوها الثقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الوزراء.

رئيس الوزراء: إن الحكومة تعارض هذا الاقتراح وكما تفضل حضرة الزميل سامي الصلح فإن هذا العمل الذي يريد الزميل غسان تويني أن يتبناه المجلس هو عمل حكومي صرف لا دخل للمجلس فيه أبداً لأن الدستور اللبناني قائم على توازن السلطات فكوننا نعطي السلطة التشريعية هذا الحق يعتبر طغيان من السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية لذلك أرجو رد هذا الطلب خصوصاً ونحن الآن لسنا في صدد هذا البحث بل في صدد بحث موازنة سنة ١٩٥٣ التي

تبتها الحكومة الحالية ووافقت عليها وما ذلك إلا لأن الموازنة متأخرة وتبنيها من قبل الحكومة كان للصالح العام.

لذلك فإني أطلب أن يتجاوز المجلس عن هذا الطلب للسبب الدستوري الذي ذكرت وللسبب الثاني وهو أن المجلس ليس في صدد بحث هذا الموضوع الآن وقد تأتي الحكومة قريباً لبحث هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني.

غسان تويني: إني أريد أن أرد رداً وجيزاً على حضرة رئيس الوزراء فابدأ بالسبب الثاني فأقول لا أقصد من اقتراحي تأخير المصادقة على الموازنة وأظن أن الزملاء يذكرون أنني اقترحت عدم الدخول في بحث الموازنة حتى تتقدم الحكومة بمشروع مرسوم بمادة وحيدة بصدد اقتراح حضرة الزميل سامي الصلح.

انتقل إلى الناحية الدستورية فأقول ليس منا من يبلغ به الغرور حد مناقشة الدستور ولكن ليس لنا أن نبدي ملاحظة وهي أن لهذا المجلس سلطة تشريعية وكذلك سلطة الرقابة على السلطة التنفيذية وحدود هذه الرقابة لا يعينها إلا مجلس النواب الذي هو مصدر السلطات جميعها بما فيها السلطة التنفيذية والفصل بين السلطات موجود في الولايات المتحدة الأميركية وليس في المجالس البرلمانية. وكيف يجوز أن يفوض المجلس السلطة التنفيذية بأعمال تشريعية ولا يجوز بالتالي أن يقوم المجلس بالمراقبة على الأعمال التنفيذية، خصوصاً وأن المجلس قد وضع لذلك مادة في النظام الداخلي فقال: إن من حق المجلس أن ينشأ لجان خاصة للتحقيق ولذلك فلا يصح القول إن المصادقة على موازنة سنة ١٩٥٣ لا علاقة لها بالملاكات خصوصاً وقد اعترف رئيس الحكومة أن هذه الموازنة وضعت على أساس نظام الملاكات الجديدة والنظرية التي يستند إليها هي أن كل دراسة لقضية الملاكات تظل عقيمة ما لم تبني على أساس اقتصادي إداري فعال.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: ورد في النظام الداخلي تحديد للجان ومنها لجنة التحقيق اسمها على مسماها فهي للتحقيق في أمور تتعلق بسلامة الدولة. ولو سألنا ما هي وظيفة اللجنة فنقول أن مهمتها تنحصر في تحري عدد الموظفين في كل وزارة والأعمال التي يقومون بها وهذا عمل منوط بالسلطة التنفيذية يحق للنواب أن يطلبوه ليطلعوا على سير العمل وإني أتمسك بالقول إن طلب لجنة من هذا النوع غير وارد في النظام الداخلي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: بدأنا في الجلسة نتناقش في مشروع الموازنة بصورة عامة وقد تكلم فريق من النواب وبقي آخرون وقد انقطعت المناقشة ولذلك فإني أستعرب، إذ كيف يجوز أن نصوت على اقتراح يقول في أوله:

«ان مجلس النواب بعد المناقشة في مشروع الموازنة» ونحن نصفنا لم يتكلم لحد الآن وبناء على هذا لا يجوز شكلاً طرح الاقتراح قبل أن تنتهي المناقشة.

الرئيس:

لم تنته المناقشة في الموازنة بوجه عام وقد أردنا أن نؤجل الجلسة لأن النواب أظهروا الملل إنما بين يدي الرئاسة اقتراح أرادت الرئاسة أن تعرف رأي النواب فيه على أن تستمر في المناقشة العامة بجلسة مقبلة فإذا أردتم طرح الاقتراح على التصويت فعلنا وإلا أخرنا الاقتراح ريثما ننتهي من المناقشة.

الرئيس:

ورد اقتراح من حضرة النائب المحترم السيد ناظم القادري هو:  
اقتراح إحالة اقتراح الأستاذ تويني أمر لجنة الإدارة والعدلية للنظر فيه من الناحيتين الدستورية والقانونية.

ناظم القادري

الرئيس:

يؤجل النظر في اقتراح حضرة النائب المحترم السيد غسان تويني ريثما ننتهي من مناقشة الموازنة بصورة عامة.

ارفع الجلسة على أن تعقد بعد ظهر يوم الخميس الواقع في أول تشرين الأول سنة ١٩٥٣ الساعة الرابعة لمتابعة بحث الموازنة العامة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس الواقع في أول تشرين أول الساعة ٤ بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أنطوان عارج

## الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع

في أول تشرين الأول سنة ١٩٥٣

المواضيع المبحوثة :

١ - تلاوة خلاصة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاوراق الواردة

٣ - متابعة المناقشة في موازنة ١٩٥٣ بصورة عامة .

٤ - مشروع قانون مستعجل مكرر وارد بالمرسوم رقم ٢٦٩١

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في أول تشرين الأول سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران، وعضوية أميني السر السيدين كلوفيس الخازن وناظم القادري .

تغيب السيدان : جان حرب، حميد فرنجيه .

واعتذر السادة : أحمد الاسعد، اميل البستاني، سليم حيدر، هاشم الحسيني، مجيد ارسلان .

وتمثلت الحكومة بالسادة : الوزراء : بشير الأعور، بيار اده، نقولا سالم، كاظم الخليل، الفرد نقاش .

الرئيس : فتحت الجلسة - لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة .

فتليت الخلاصة التالية :

المواضيع المبحوثة :

١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة

٢ - الأوراق الواردة

٣ - متابعة المناقشة العامة بموازنة ١٩٥٣

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩ أيلول سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران .

واعتذر السادة : أحمد الاسعد، اميل بستاني، صبري حماده، سليم حيدر .

وتمثلت الحكومة: بحضرة رئيس الوزارة السيد عبد الله اليافي، وبحضرات الوزراء السادة: الفرد نقاش، بيار اده، نقولا سالم، كاظم الخليل، رشيد كرامة.

صدق محضر الجلسة السابقة

بعد تلاوة ملخص الاوراق الواردة: تكلم بعض السادة النواب بمواضيع الاوراق الواردة واشترك في المناقشة حضرة رئيس الوزراء والسادة الوزراء ثم وافق المجلس على ارجاء البحث بمشروع القانون المربوط بالمرسوم رقم ١٥٧٨ وانتقل المجلس إلى متابعة البحث في مشروع موازنة سنة ١٩٥٣ فتكلم حضرة الوزير السيد بيار اده وبعض السادة النواب.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة والنصف من بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس في أول تشرين الأول الساعة ٤ بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة خلاصة محضر الجلسة السابقة؟

سكوت

الرئيس: صدق المحضر. لتتل خلاصة الاوراق الواردة. أ.خ. .

الرئيس: ننتقل إلى جدول الاعمال ونتابع البحث بالموازنة العامة.

وزير المالية: يوجد في جدول الاعمال مشروع قانون مستعجل مكرر، فللمشاريع المستعجلة، حسب النظام، حق الاولوية بالدرس.

الرئيس: هذا صحيح ولكننا بدأنا ببحث الموازنة بصورة عامة ويجب متابعة البحث وعند الانتهاء منها ندرس مشروع القانون. الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل: سيدي الرئيس - حضرات الزملاء الكرام.

يجدر بهذا المجلس أن يجعل من الملاحظات التي تقدم بمناسبة درس كل موازنة اصداء لاقوال الرأي العام وترديداً لرغبات الشعب اللبناني، وأني تمشياً مع هذا الاتجاه أقول كلمة الجبهة الوطنية في هذا الموضوع.

لقد تألم الشعب اللبناني كثيراً إذ رأى الموازنات تتوالى وهي ترتدي طابعاً واحداً وليست سوى مجموعة من الرواتب وعلى هامشها بعض المشاريع والاعتمادات وقد يبح صوت النواب بمناسبة درس كل موازنة وهم يقولون بما توحى به أبسط القواعد المالية والمبادئ الأساسية لكيان كل دولة. وأنه وإن كان هذا الشر قد استفحل والأرقام تضخمت حتى بلغ مجموع الرواتب ٦٦ مليوناً، فإني لا أعتبر هذه الظاهرة نوعاً من المرض العضال أو كمرض السرطان كما نعتة بعض الزملاء.

لست متشائماً. وإني أعتقد، وإن كانت الحالة سيئة والموازنة على ما هي، بأن اصلاح الخلل أمر يسهل على

الدولة متى حسنت النية. وإني أعتقد أن الحكومة المنبثقة عن هذا المجلس قطعت على نفسها عهداً بأن تصلح الجهاز الإداري وتقوم الاعوجاج وتحقق رغبات الشعب مما يجعلنا أن نتفاعل بها ونزودها بالثقة والمعلومات ونضع فيها أمانينا.

إن أول نقطة تهم الشعب اللبناني هي أن تعني الدولة بوضع موازنة أساسية انشائية تتناول الوضع الاقتصادي في لبنان وتتناول الثروات الطبيعية في هذا الوطن الصغير فتدرسها مشروعاً بعد مشروع وتجعل منها تصميماً متجانساً في مجموعه يهدف كله إلى انماء الثروة وتحسين الوضعية الاقتصادية. فإذا تسنى للحكومة أن تخطو هذه الخطوة امكنا أن نعيش مطمئنين فلا نحسد باقي الدول التي ينسال الذهب من آبارها.

إني أعتقد بأن ثروة لبنان الطبيعية هي كافية بالنسبة لصغر مساحته وحيوية شعبه وروح قناعاته، ولكنه ويا للأسف لم يوضع أي تصميم من هذا النوع.

لقد تحدثوا عن المشاريع الانشائية منذ عهد الانتداب واطلقوها أغنية يرددونها في كل مناسبة، إنما لم ترصد لهذه المشاريع أي اعتمادات. وقد سمعت النائب السابق السيد يوسف الهراوي عندما كان وزيراً للزراعة يعاهد المجلس على أن يجعل لبنان يكفي نفسه بالحنطة من أرضه إذا سهلت له السبل وهكذا نسمع اليوم حضرة وزير الزراعة السيد كاظم الخليل يقطع نفس العهد ويقول إنه بالامكان حالما يوصد الاعتماد اللازم أن تؤمن للبنان ما يحتاج إليه من الحنطة والحبوب.

إنها أمنية كل لبناني أن يكفي لبنان نفسه بنفسه لضمان مستقبله ولاقتصاد كل هذه الملايين التي تذهب هدرًا سنة بعد سنة.

أما الامنية الثانية فهي أن تقف الدولة على أرجلها تحزم الأمر وتواجه عملية التطهير بالأقدام الذي يتطلبه مثل هذا العمل. لقد كان الانقلاب الذي حصل نعمة من الله ونذيراً للغافلين، كما أنه كان ضرورة وطنية ملحة لكي يبقى الشعب حياً. إنما الانقلاب حصل لكي يحصل التطهير. ومن الحق أن نقول إن وزارة الموظفين اساءت إلى الحركة الانقلابية واهملت الواجب ووضعت النصوص في القوانين وأحجمت عن الخطوة التطهيرية.

فالشعب اللبناني يطالب بأن تكون الحكومة عادلة ومنصفة بمواجهة هذه المعضلة البسيطة ولو كانت نتائجها على جانب من الخطورة. فإذا قارنت الحكومة بين مصلحتين، مصلحة الدولة ومصلحة الموظفين، وجب عليها أن تقدر مصلحة البلاد، وهناك سببان موجبان للتطهير والتنسيق ولإعادة النظر في الجهاز الإداري الأساسي.

أولاً - ما حصل وما عرف من أن الفساد تسرب من رأس الدولة إلى أخص قديمها، فإذا ذهب رئيس الدولة وتوارى إلا أن المتفرعات لا تزال باقية في كل دائرة وفي كل وزارة. لهذا وجب أن تعيد الحكومة النظر في الأساس لتحقيق آمال البلاد.

لقد راجعني أكثر من واحد من المحامين والمتقاضين فالتذمر والشكوى من أوضاع القضاء تكاد تكون عامة،

وكنّت أود أن يكون حضرة وزير العدل موجوداً ليستمع إلى هذه الصرخة. إن أعمال القضاء تكاد تكون مشلولة والقضاء نفسه يكاد يكون غائباً عن منصة الحكم، وكنّت أود أن يقول لي وزير العدل ما هو انتاج المحاكم طيلة الأشهر الماضية وكم هي الاحكام التي اصدرتها حتى يرى بعينه ويلمس بيده ظواهر هذا الشلل. القضاء هو الاساس لأنه اساس الملك تجاه الافراد وتجاه الجماعات. هنالك مصالح لمؤسسات عالمية تبعث المذكرات وتسأل عن مصير القضايا في لبنان.

لقد كانت للقضاء اللبناني قبل أن يستفحل الأمر سمعة رائعة ممتازة، فيجدر بنا أن نغير هذه المسألة ما تستحق من الاهتمام وأن نعيد النظر في أوضاع القضاء.

### قضية الكادحين

وهذه قضية كنت أود أن يكون حضرة وزير الشؤون الاجتماعية حاضراً ليستمع إلى ملاحظاتي بشأنها. عندما وضع مجلس ١٩٤٣ - ١٩٤٧ قانون العمل، جرت مناقشات في مصير الطبقات الكادحة ودرسنا الموضوع من جميع نواحيه، فرأينا أن للقانون حسنة بأنه خطوة نحو تأمين هذه الطبقات الكادحة على بعض حقوقها. إنها خطوة عاهد مجلس ١٩٤٣ على أن تتبعها خطوة ثانية جرئية. وأقول أيضاً إن ذلك المجلس نفسه اتخذ قراراً سجل أمنية بأن تكون الخطوة الثانية تحقيق الضمان الاجتماعي بصورة تناسب أوضاع لبنان.

لقد قيل إن خبيراً أرسل إلى الندرية وبعد أن درس وصرف الوف الليرات عاد وقدم تقارير يقول فيها إن الضمان الاجتماعي لا يناسب البلاد وأن البلدان التي تطبقه تشكو منه، لا يجوز لموظف أن يتصرف بهذه القضية وأن يدفعها بالمهملات. إن هناك مائة ألف من العمال ينتظرون حلاً عادلاً وإن صناعات هذه البلاد وتجارها متوقفة على تحقيق الضمان الاجتماعي.

يقولون من أين تأتي بالاموال لتحقيق هذا الضمان، فلو صمموا النية وفتشوا عن الاموال لوجدوها متوفرة في ابسط السبل، ويجب أن تأتي من ثلاثة مصادر: من الدولة ثلاثة أو خمسة ملايين ليرة لأن العامل يدفع من الدخان والبتروول ومن رسوم السكر والملح مثل أغنياء. فالضرائب الغير مباشرة موزعة بطريقة غير عادلة، فإذا عادت الحكومة واقتطعت جزءاً منها تكون قد حققت شيئاً من العدل، فنقول للفقير أخذنا منك عشرة فععيد إليك منها خمسة.

إنها أمنية نريد أن نشعر بها. هذه الامنية هي أمنية التحسس بروح العدالة.

لقد شاء الله أن يكون هذا الوطن صغيراً وشعبه متحاباً وأن تكون فئاته مؤتلفة فلا طبقية ولا نضال، ولكن جميع هذه الفئات تطلب عدلاً وانصافاً.

تصوروا معي لو حققنا مشروع الضمان الاجتماعي، كم كنا نوفر من شقاء الطبقات الكادحة، ويمكن تأمين الاموال من عائدات اليانصيب الوطني وسباق الخيل والقمار.

اسمحوا بالقمار إذا شئتم من أجل العمال، فقد يتجمع من هذه الابواب بضعة ملايين تخصص لصناديق الضمان الاجتماعي. ورب العمل أيضاً يدفع جعالة شهرية ويدفع العامل قسطاً صغيراً بالنسبة إلى دخله.

فمن الواجب أن نؤمن العامل في حياته وفي شيخوخته وفي حال مرضه كي لا نجعل منه عالة على عائلته. أما البدء في تحقيق الضمان الاجتماعي بإيجاد التطبيب المجاني فهو حل أبت لل قضية لأن المؤسسات الصحية تؤمن هذا التطبيب وتؤمن العمليات الجراحية للفقراء، ووزارة الصحة تنفق سبع ملايين على هذه القضية. لا نريد أن نهلك تاجراً ولا أن نجعل العامل بعد بلوغه الستين عالة على عائلته، تعيساً بئساً ينظر بعين الخوف والقلق إلى سني الشيخوخة والعجز.

لهذا فاق الشعب اللبناني في فئاته العاملة يرى في هذه المعضلة قضية اساسية ونرجو أن يحال إلى المجلس في الموازنة القادمة الذي يؤمن الضمان الاجتماعي.

وقبل أن انهي تعليقي حول الشؤون الاجتماعية أقول إن الازمة حادة اليوم فيما يتعلق بقضية المعلمين. فالعامل اللبناني يجد عملاً في الورش والمصانع والشركات ولكن المتعلم تعليماً ناقصاً، وهذه الفئات يبلغ عددها ثلاثون ألفاً من الشبان - هؤلاء هم الذين يرتادون يومياً أبواب السرايات ويطلقون أبواب النواب والمتزعمين وأهل السياسة يطالبون بالوظائف.

على الدولة أن تعالج قضية المعلمين العاطلين بأن تحدث لهم مشروعاً خاصاً لأنهم لا يستطيعون أن يكونوا من فئة العمال وأن تنشئ لهم مدارس مهنية. وقد رأينا أن المدرسة الزراعية والصناعية تشدد في قبول هؤلاء. فالذي نطلبه هو أن تعنى الحكومة بتوسيع هذه المعاهد وتأسيس معاهد جديدة في هذه السنة ورصد مبالغ كافية لها حتى يجد هذا الشباب المتعلم علماً ناقصاً طريقاً للعمل. ومن اصداء الرأي العام أيضاً قضية الامن.

لقد رأت الحكومة أن تعالج قضية الامن بزيادة عدد الدركيين والشرطيين. قد يكون رأيها هذا مصيباً، ولكنني أصارح الحكومة بأنه مهما تزايد عدد رجال الامن لا يمكنها أن تحفظ الامن. وأعتقد بأنه يترتب، من أجل المحافظة على الامن أن تسود في جميع الدوائر والمحاكم قاعدة المساواة وتطبيق القانون على الجميع، وأن ترفع العقوبات بعد جمع السلاح على الطريقة التي اتخذتها سوريا.

إنني أصارح الحكومة بأنها إذا لم تجمع السلاح ولم ترفع عقوبة نقل السلاح إلى عشر سنوات، وإذا لم يحاكم موقوفاً من اقتناه، وإذا لم يحاكم الاقوياء قبل الضعفاء فمهما زيدت قوات الامن فسيبقى حبل الامن مضطرباً. إنني ألفت نظر الحكومة، بل أهيب بالمجلس أن يطالب الحكومة في كل مناسبة أن تتخذ التدابير اللازمة لرفع عقوبة حمل السلاح إلى عشر سنوات، لأن بهذه الطريقة وحدها تمكنت تركيا وسوريا من المحافظة على الأمن. فلا يوجد في سوريا من يملك قطعة سلاح اليوم.

لقد اعطي الشعب السوري مهلة شهر ليسلم سلاحه وبعد انقضاء هذه المهلة لم يبق فيها من ينقل سلاحاً. نريد أن تتوسل الحكومة بهذه الاساليب الحازمة وأن تفهم كل لبناني بأن كل من يقتني سلاحاً يقبض عليه ويساق إلى المحاكم العسكرية ويعاقب بعشر سنوات سجن. إنني واثق أنه بعد جمع السلاح وبعد فرض زيادة العقوبة لن يبقى سلاح فترتاح البلاد من الجنايات المروعة التي تحدث صباحاً ومساءً.

أما ما اشرت إليه من تنظيم دوائر الدولة فلا علاج له إلا أن تصبح دوائر التفتيش حقيقية بمعنى أنها تفتش كل دائرة مصباح كل يوم. أنها دائرة اساسية إذ عرفنا كيف نعطيها التوجيه والصلاحيات. إن صرف التفتيش ومحاولات السمسرة والمخالفات الادارية لا تزال تتعرض لها الدوائر: إذا كنا نريد أن نضع حداً لمثل هذه المفاسد والمخالفات، لا بد لنا من أن نعطي دائرة التفتيش كل الصلاحيات حتى ينطلق كل مفتش إلى كل وزارة من الوزارات فيجلس مع رئيس الدائرة ويطلب كل الملفات والمعلومات ويقابل أصحاب المصالح المرباطين على أبواب الدوائر فيقدم تقريره ويتخذ إجراءاته.

بقيت لي كلمة واحدة تتعلق ببعض الشركات، أقول بعض الشركات وقبل أن أتناول هذا البعض بكلمتي يهمني أن أطالب الحكومة بأن تفهم كل شركة وطنية كانت أم أجنبية، بأنه لا يمكن أن تقوم مصلحة على أرض لبنان ولا أن تعمل مؤسسة على الاراضي اللبنانية إلا إذا كانت اهدافها واعمالها متفقة ومصلحة الشعب اللبناني وإذا كانت أعمالها تخضع للقوانين والسلطات اللبنانية، فبين مصلحة الشعب وسلطات الحكومة نريد أن تكون المراقبة فعالة مجدية.

لنأخذ مثلاً شركة الكهرباء. لقد مررنا في العام الماضي بأزمة من هذه الشركة انتهت باتخاذ بعض الإجراءات. وبعد اتخاذ هذه الإجراءات كان الشعب ينتظر أن تكون النتيجة في مصلحته، فإذا بنا نواجه صعوبات جديدة، لا بل تطلع علينا المفاجآت الجديدة بقطع التيار الكهربائي مرات متعددة في اليوم الواحد. فالشعب يتساءل هل أن قطع المجرى من الاعمال الاضطرارية ومن النتيجة الحتمية لزيادة التوزيع أم أن هناك سرّاً من الاسرار.

إننا نعلم أن رقابة الحكومة هي التي تسلمت هذه الشركة ونحن لا نخفي على الحكومة بأن الشعب يطالبها ولا يطالب الشركة بتعجيل الاسباب. فقطع التيار، وهو بيت القصيد، يسبب اضراراً في البلاد في جميع النواحي الاقتصادية التي لا يمكننا حصرها فعلى الحكومة أن تبين للشعب ما هي مسببات هذا الضرر وكيف السبيل إلى الخروج منه.

أما شركة الريجي، فالذي نعلمه، هو أن الاوضاع فيها تحتاج إلى اعادة النظر كالدوائر الحكومية. فلو أخذنا قضية توزيع المساحات في الاراضي التي يجوز زرعها لوجدنا أن هناك تفاوتاً كبيراً. نطالب الحكومة بأن تعامل المزارعين على قدم المساواة فلا يكون ميزة غير ميزة اصناف الدخان. هذا ما أردت أن ألفت النظر إليه.

وهناك أخيراً شركة اسمها «شكا» طالبنا وطالبت البلاد على أثر الانقلاب بتخفيض اسعارها. فإذا بالاجراء

الذي اتخذته الحكومات السابقة يحدد السعر ويبقى هذا التحديد يزيد عن ضعف معدل السعر العالمي فحيال هذا لا يزال الناس يتساءلون لماذا لا يكون سعر التراب ٤٥ ليرة لبنانية للطن الواحد. أعتقد أن هذه الشركة جنت في زمن الحرب وبعده ارباحاً عظيمة ولا تزال تربح حتى الآن. والافران تتضاعف سنة بعد سنة، وجبال لبنان تجرف أثربتها وتعباً بالاكياس لتباع منا. فالتربة هي تربتنا ومن حقنا على الشركة أن تحدد السعر بالسعر العالمي مع الاضافة التي ترى عادلة إذا كان هناك تفاوت في مستوى المعيشة بيننا وبين بعض الدول.

بناء عليه اكتفي بهذه الملاحظات وآمل من الحكومة أن تتقدم بموازنة عام ١٩٥٤ تحمل هذه الاماني بين دفتيها وتخفف عدد الموظفين وتحقق اهداف الانقلاب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد الله الحاج.

عبد الله الحاج:

حضرات الزملاء الكرام، عند مطالعتي أرقام هذه الموازنة بالمقابلة مع الخدمات التي تؤديها الدولة ويصرف عليها مبلغ مائة واثنى عشرة مليون ليرة لبنانية استفطعت هذا العبء الثقيل الذي يترتب على المكلفين ويترتب علينا الموافقة على فرضه على المواطنين، إذ أن الانتاج العام من خدمات عامة بالنسبة إلى هذا المبلغ الجسيم هو كعصفور نصب له مدفع لصيده، والذين يطلبون منا أن نوافق على ١١٢ مليون ليرة من أجل خدمات ضئيلة ومن النوع الرديء، هم كمن يطلب منا الموافقة على شراء مدفع لصيد عصفور أو غراب.

لقد افاض حضرة رئيس اللجنة المالية بالعيوب التي تتخلل هذه الموازنة وابدع مقرر اللجنة بالاقترحات المفيدة العملية لاصلاح ما جاء في باب الايراد والنفقات.

لقد أصبحت أخشى من قول كلمة اصلاح، لأن الاصلاح كما جرى اتانا بزيادة ٢٣٠٠ موظف وستة ملايين ليرة نفقات، وأصبحت أخاف من كلمة انقلاب أيضاً إذ أن هذه الموازنة وهي الأولى في العهد الانقلابي الجديد الذي قام ضد الفساد والنفقات، وضد التصرفات الشاذة اتتنا بأسوأ مما كنا نشكو منه، مما يدل على الشكوى لا تفيد وأنا كيلا أظلم أحداً أقول إنه مهما حسنت النيات لدى هؤلاء الوزراء ولدى رئيسهم الذي أعتقد أنه على كثير من حسن النية في تحسين الحال فلن يستطيع، لا هو ولا وزرائه أن يعملوا شيئاً في الاصلاح لأننا مربوطين بعجلة الفساد، وهي تجرنا إلى ما وصلنا إليه، فتأتينا بموازنة كهذه، فإذا رفضناها ماذا يحصل في البلاد، وإذا وافقنا ماذا يحصل أيضاً. أمر محتم علينا أن نقول إن جهاز الدولة بكامله ونظام الحكومة في اساسه فاسدان، كما اشرت إلى ذلك في جلسة الثقة. فإذا لم يعمل على اصلاح نظام الحكم ونسف الجهاز من الاساس فلن تستطيع البلاد أن تقوم بالتطور المطلوب، نريد أن نعيش كدولة. إنما على خير اسس الدول القضية لا تحتاج إلى اقتراحات، ان الدول تحيط بنا من كل حلق وصوب ولها اسس وقواعد ومبادئ وما علينا إلا أن نقلد بعض الدول في تدبير شؤوننا.

لقد أشار حضرة رئيس اللجنة المالية أن الحالة إذا بقيت على المنوال فستجر البلاد إلى كارثة وأنا مؤمن بما

قاله، كما أني مؤمن بالاقتراحات التي جاءت في تقرير مقرر اللجنة المالية، إنما أسأل ما هي آلة العمل؟ أنا لا أرى مجالاً لهذا الإصلاح عن طريق الحكم الحاضر ولذلك فلا نستطيع إجراء أي اصلاح.

البلاد تحتاج إلى قيادة جديدة في تفكيرها، تحتاج إلى تصميم جديد في دستورها وقوانينها، وتشريعها وتنظيمها أنها تحتاج إلى روح، إنها مئة تنقصها الروح الوطنية وإني أكرر ذلك، إنها مئة تنقصها الروح الوطنية. وعليه فإن آلة الإصلاح لا تأتي عن طريق هذا المجلس ولا من الحكومة الحاضرة، يجب أن تشكل خارج المجلس والحكومة هيئة وطنية تقوم بوضع دستور وطني جديد يستهدف من الاوضاع وضعاً لبنانياً جديداً وصحيحاً وإلا فإن البلاد سائرة إلى كارثة حتمية.

في كل جلسة تأتينا الشكاوى تعدد ما يجري في البلاد من مساوئ والوزراء يسمعون والنواب يتكلمون وكل ذلك يذهب سدى.

كثيراً ما تقدمنا باقتراحات بصدد هذه الحالة والجرائد تكتب يومياً والناس يتكلمون في الاسواق فلم أسمع شخصاً واحداً يمدح الحالة الحاضرة.

إني أتحدى أي شخص يقول إن الحالة حسنة أو تطاق، فما العمل؟ قلت إن هؤلاء الوزراء لا تنقصهم النية الحسنة، إنما أنا متأكد أنهم لا يستطيعون أن يقوموا بالاصلاح رغم جميع الاماني الطيبة التي أشار إليها الزميل المحترم جورج عقل. لقد أشار الزميل المحترم إلى القضاء وهو حجر الزاوية «فالعدل اساس الملك».

فالقضاة منذ سنة ١٩٤٥ يشكون الفساد وقد وضعوا مذكرتهم الشهيرة يحتجون فيها على تدخل الادارة في شؤونهم وفي أحكامهم، فهل عولج القضاء؟ هل أصلح الانقلاب الذي حصل القضاء؟

وقد سمعتم كيف أن وزير العدل السابق كان يذهب إلى المحقق العدلي ويحضر أخذ الافادات بنفسه، ومدعي عام التمييز يستدعيه الوزير مع القضاة، فهل جرى اصلاح؟ إن قضية التوقيف الاحتياطي قضية شهيرة حيث يوقف الشخص ثلاثة إلى أربعة أشهر دون محاكمة ثم يطلب اخلاء سبيله فلا يعطى هذا الحق.

إن جميع التعيينات في هذه الدولة جرت مراعاة للخواطر لا للمصلحة العامة والسبب في ذلك هو أن الجهاز يسمح بذلك.

كم من مرة نادينا في المجلس.

وكم من مرة كتبت الصحف، إن باب التوظيف أقفل.

كيف دخل ٢٣٠٠ موظف علينا. إذا قلنا يجب أن نشرف ما نقول وإذا أعلننا شيئاً أن نشرف ما نعلن حتى نكون مجلساً وحكومة محترمين.

الاحترام أيها السادة لا يأتي بكلمة لازم وضروري ويجب، بل يأتي عفواً نتيجة العمل الذي يتطلب الاحترام لا بالعصا ولا عن طريق الشحادة هذه أمور سياسية تعقد النظام والجهاز العام.

لقد يئسنا من كثرة ما نتكلم ونصرح في المجلس وفي المؤتمرات الصحفية بلا فائدة.

لقد يئسنا مع الشعب ولا أدري ماذا تكون النتيجة.

ان لي فكرة أقولها هي إذا لم تقم في البلاد قيادة فكرية صحيحة مع روحية وطنية لبنانية صحيحة تلم بجميع مشاكل البلاد فإن هذه البلاد سائرة إلى الهاوية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كمال جنبلاط.

كمال جنبلاط:

نتساءل عندما نسمع ما قاله الكثيرون من النواب الذين يمثلون مناطق عددة ونزعات مختلفة من النواب يؤيد الحكومة في كلامه ومن منهم لا يؤيدها.

وفي هذا الدلالة الكافية على تأثر هذا المجلس خلافاً للمجالس السابقة بالرأي العام الذي هو اساس الحكم والذي هو على حد ما صرح به رئيس الدولة، الاساس الذي يجب أن تعتمد عليه للحكم في لبنان حيث قال: «ماذا تهمني المجالس النيابية إذا كان الرأي العام غير راض». وعندما نسمع النواب الحكوميين يتكلمون نقول هل هم يمدحون أم ينتقدون؟ ونحن نعلن أنهم ينتقدون بمرارة.

إن الدائرة الفردية هي التي فعلت هذه المعجزة ولذلك فإن أمام النائب خطتين، أما التوظيف وإرضاء المحاسيب أو اعلان ما يريده الرأي العام وإرضاء ضميره.

وعلى هامش الميزانية أقول ان البلاد تطالب بتعديل قانون الانتخابات ونذكر المسؤولين أن عليهم واجب إعادة النظر فيها وأن يعيدوا التمثيل الحقيقي لتمثل في المجلس جميع النزعات والشخصيات العديدة التي برأيها يكون الرأي العام.

وإني سأتكلم عن أربع أو خمس قضايا هي:

- ١ - الدولة
- ٢ - الوضع المالي والاقتصادي
- ٣ - المراسيم الاشتراعية القديمة
- ٤ - طريق الإصلاح والتعهدات الشخصية التي قطعت.
- ٥ - السياسة الخارجية.

أولاً: إن ثلاثة آلاف موظف جديد واحد عشر مليون ليرة صرفت في سبيل ذلك هي دلالة على أن روح العهد الحالي هي روح العهد السابق نفسها لم تتغير ولم تتبدل وبالتالي كيف يجوز تصديق الموازنة قبل أن يدرس المجلس المراسيم الاشتراعية فيقرها أو يرفضها، أليس في هذا مس بكرامة المجلس المعنوية وبكرامة الشعب الذي أوشك أن يضرب من جديد أثر صدور تلك التشكيلات التخريبية التي صنعت في ليل معلوم، لا يعرف ما دس فيه الدساسون. ولذلك فإني اقترح أن يجتمع المجلس وأن يقف صفاً واحداً لالغاء هذا الاصلاح التخريبي وذلك بالغاء جميع التعينات كما قال حضرة الزميل الاستاذ اميل لحود في اقتراحه المشهور والذي كان سبباً في حل المجلس السابق.

القصد من الموازنة هو تأمين العدالة الاجتماعية والخدمات الادارية وتطور البلاد الاقتصادية وفق تصميم اقتصادي شامل فلو أخذنا جميع بلدان العامل من اليابان حتى الولايات المتحدة الامريكية ودرسنا موازنتها لوجدنا أن سلطنة لحج أو بعض الدول المتأخرة جداً تفعل ما نفعل نحن أي أنها تصنع ميزانية للموظفين كأن هدف الشعب هو أن ينشئ مؤسسة متنوعة الفروع لاعالة اثني عشرة ألف عائلته وكأن الهدف الأول هو تعيين بضعة آلاف في سبيل أرضائهم ليكفوا عن النقمة وهذا ليس منطق دولة. والحكومة التي مرت علينا (حكومة الموظفين) كانت هي كالآفة، وكان نهجها كما بينت. والحكومات التي تبعته، نود مخلصين إذ لا يكون نهجها هو طلب سلطة اصدار مراسيم اشتراعية وقد علمتنا التجارب أن لا نعطي بعد الآن مثل هذه السلطة.

فكل شخص عاقل ناضج التفكير ويعرف أن الضمير وحده هو كل شيء وأن سلطة التشريع إذا اعطيت لا بد أن تتحول إلى اضطهاد فئة معينة وتعيين المحاسيب، فالشعب قد ذاق مرارة تجربة المراسيم الاشتراعية فهو لا يلدغ من حجر مرتين وهذه القاعدة ليست قاعدة دولة، فلبنان حتى الساعة ليس بدولة ويا للأسف فرجال الحكومة وربما نحن أيضاً لا نتصرف تصرف رجال دولة، فعندما يهدد وزير مسؤول بالاستقالة من أجل نقل ضابط من مكان إلى آخر فاسمحوا لي ان أقول أن هذا النوع من الوزراء لا ينفع.

ثانياً: أما في الوضع المالي والاقتصادي فيقولون إن الحالة المالية عظيمة فإذا كان هذا صحيح فلماذا جرى الانقلاب فالحالة المالية كانت في العهد السابق عظيمة أيضاً وأظن أن العهد السابق كان له يد في تأخير تغطية النقد وهذا فضل يجب أن نعترف به.

الحالة المالية عظيمة لكن الناس جائعون، وهي عظيمة ولكن الناس في بطالة فلا يمكن لأحد أن يتصرف بمنتوجه وكذلك شأن الصناعات فهو بذلك لا يمكنه من استقراض المال لمتابعة العمل ودفع الضرائب. ومع هذا فالحالة المالية عظيمة ويجب أن يطمئن الشعب ولو نظر هؤلاء إلى مقياس الازدهار لرأوا أن الشعوب الراقية تنظر إلى الازدهار بعين ترى نسبة الانتاج وكم صعدت هذه السنة وتدرس نسبة الاستهلاك وتنظر إذا كان يستهلك من هذا الانتاج الشيء الكثير أم لا، ثم تأتينا بعد ذلك فتقول إن نسبة الاستهلاك للشخص الواحد ارتفعت من ١٠٠ - ١٢٠ مثلاً.

أما تعادل ميزان الحسابات فلم أرى الحكومة تقدمت بأي نسبة فهل اتتنا بالمقدار الذي هو الحد الأدنى للمعيشة وقالت انه ارتفع في لبنان من كذا إلى كذا.

إن اليابان أيها السادة ليس لها تغطية لنقدها وربما حالة ماليتها ليست كما هي الحالة هنا ولكن نسبة الانتاج زادت ١٤٠٪ ونسبة الاستهلاك زادت ١٠٠٪ وكذلك المانيا وسائر الشعوب.

إن الذين يقولون بمنطق المال جماعة يشبهون تاجراً وضع عشرة ملايين ليرة في صندوقه وحين يأتي عماله قائلين نحن في حالة شقاء يكون جوابه الصندوق في حالة جيدة عندنا عشرة ملايين كونوا مرتاحين وهكذا فحالتنا شقية ونحن لا نجد العمل ونرضخ للشركات الاجنبية.

تشبه نظرية المالىين الجدد «هارتيكون Harticon وابنه الذي اعطاه جبهة في داخل قنينة وطلب إليه أن يلحس الجبهة من خارج زجاج القنينة. إن حالتنا تشبه مريضاً دخل المرض إلى كل عضو من اعضائه وكسرت يده ورجلاه ونحر السل صدره وعلاوة على ذلك، وإذا شئت الحكومة، أعمى واصم ولكن الطبيب الذي هو الحكومة في مثل حالتنا يقول إن الحالة جيدة طالما أن الدماغ لم يصب بشيء بعد. لا يمكن أن يعيش لبنان على هذه الحال ثم نأتي ونقول ان لبنان بلد سعيد لأنه مفتوح الابواب للجميع يقوم بدور مهرب للبضائع. هذا لا يمكن لأنه في أول أزمة تحصل نرى نتيجة هذه النظرية في بؤسنا وشقائنا.

أما قضية التطهير والمراسيم الاشتراعية والتي يظهر أن الحكومة ستتقدم بطلبها إلى المجلس، نقلو مخلصين ان هناك محاولة لتغطية الفشل الذي حصل في تحقيق الاصلاح وإلا لكانت حكومة الموظفين قامت بالتطهير الذين يريدون أن يقوموا به. أما اليوم وقد مضى ما مضى وعندما كنا نطالب بالتطهير كان بعض الذين هم اليوم وزراء يطالبون بسياسة المسايرة ويشجعون السياسة التي سارت عليها السلطات العليا.

نحن نطالب بالتطهير لا للانتقام ولكن لكي نعلم كل لبناني الثواب والعقاب في سبيل أن تقوم دولة فلا يأتي أحدهم يتمتع بكرسي الحكم ويذهب فيقال له «أهلاً وسهلاً ثم شرفت» فنحن لا نريد اليوم أن تكون المراسيم الاشتراعية التي يطالبون بها طريقة مستورة للانتقام من اشخاص فلا نريد أن يتلهى الشعب بالتفتيش عما حصل فلان من النقد النادر، علينا تطهير أنفسنا قبل أن نفكر في محاسبة العهد الماضي، لماذا لم يفكروا بالتطهير يوم وضعوا الملاكات المخربة وعينوا ثلاثة آلاف موظف وابقوا القضاء على حاله.

الموظفون ليسوا العوبة والمرجلة ليست عليهم، اتركوهم وشأنهم فهم إذا احستهم توجيههم، وإذا شعروا بذهنية جديدة كما قال صديقي الاستاذ، عبد الله الحاج، يستطيعون القيام بواجبهم على أكمل وجه فالبيت الذي ليس عليه مراقب يكون كبيت السعادين فليكن في الحكومة مراقبون يقومون بالتفتيش في دوائر الدولة كما صار في مصر وسوريا.

وقبل محاكمة رجال العهد البائد يجب محاكمة الذين خانوا الانقلاب وخانوا العهد، أما الاصلاح فليس في التطهير ولا بتعيين فلان ونقل فلان، الاصلاح يعرفه كل منا.

أمام عيني عريضة امضاها أكثر من عشرة نواب ممن تقدموا في انتخابات سنة ١٩٥١ أذكر منهم غسان تويني، جورج عقل، فضل الله تلحوق، راجي السعد وكميل شمعون وغيرهم وكانوا مرشحين عن لائحة الانقاذ يتعهدون فيها بتنفيذ تسعة مشاريع معينة، منها تأمين بعض الشركات وتحويلها إلى تعاونيات، ولضمان الاجتماعي والصحي الخ . . .

وبين يدي وثيقة الجبهة الاشتراكية الوطنية التي وضعت من قبل النواب وسواهم في سبيل تحقيق الإصلاح تتضمن ثماني صفحات. أمام بصيرتي التي سجلتها كما تسجل عدسة المصور رؤيا انبعثت من صميم الشعب رؤية الحق، البرنامج الذي جرى على اساسه الاضراب ومن هذه البنود، تخفيض اسعار التراب، المحروقات، التصميم العمراني، تطبيق قانون العمل علاقة العامل برب العمل . . . الخ

إننا نريد أشخاصاً يستطيعون تنفيذ مبادئ الانقلاب بأمانة لا بتنفيذ القليل جداً منه، فالإصلاح إما أن يكون جذرياً أو لا يكون البتة.

أما السياسة الخارجية وهي في الحقيقة التي تعوق تطور الانقلاب كما نريد، فلا يسعنا أن نثق بالسياسة الخارجية وأني لا أقصد بذلك وزير الخارجية الذي احترامه وإنما أقول بصورة عامة. فالسياسة الخارجية لا تتفق مع النهج الذي اتبعته الحكومات السابقة قبل الانتخابات العامة فهناك وضع مترجرج قلق هناك شعور يشعر به كل منا إن سياسة الاستقلال التي قام بها عهد الاستقلال هي سياسة غير منفذة بحذافيرها وهناك دليل وتصريحات في الكواليس لبعض الوزراء وغيرهم فهل فشل التصميم العام في لبنان بالنظر لتدخل بعض الاطراف، ففضية اقضاء رئيس البعث العربي والسيد أكرم الحوراني مخالفة لكل تقليد لبناني وتحالف كل من يعتقد أن لبنان بلد مضياف، وما جرى بالانتخابات النيابية وقضية مراكش وقناة السويس وليبيا وسواها لم نر أن الحكومة فعلت شيئاً أو وقفت تجاهها موقفاً حاسماً.

وأخيراً لا آخراً هذه الرحلات إلى البلدان العربية ظاهرها لزيارة الملوك والامراء وباطنها في سبيل تحقيق مشروع الدفاع المشترك وغيره من المشاريع التي لا يعرف الرأي العام شيئاً عنها.

ثم قضية الوحدة الاقتصادية وقد جاؤوا بوزارة بعض اعضائها هم من اعداء تحقيق الوحدة ولست وحدي الذي يعلن ذلك فهناك تصريحات لرجال السياسة والمنظمات تدل إلى هذا التوجيه الخطر في السياسة اللبنانية وهذا تصريح الاستاذ بيار جميل في جريدة التلغراف يقول: «أردنا الانقلاب ثورة لا عهد خيانة وجواسيس» ماذا جرى بعد الانقلاب رفضنا أن نكون آلة للتنفيذ وأن لا تكون الدولة عاجزة عن تأمين حاجات ومصالح الموظفين والصناعيين.

رفضنا أن لا نكون مخلصين للانقلاب أي رفضنا أن نخون ما سطرناه بأيدينا فاتهمونا بالمتطرفين نقول ان من كان مريضاً بالملايا فلا يداوى بالنسولين ولا يعطى للجائع كسرة رغيف لسد جوعه فالاصلاح أما أن يكون جذرياً أو لا يكون.

أساليب تسعى في سبيل الترقية لكي تجعل الناس لا يبعون الطفرة ولو عرفت البلاد بهذا التطور والذي هو عدم تطور لما قامت بالانقلاب.

يشبه هذا الشعب طفلاً جاء وحده بالطعام فجاء من أخذ الطعام من امامه فالاصلاح لا يأتي إلا عن طريقة عقلية جديدة توجد جهازاً جديداً وأساليب جديدة. لا يتم الاصلاح على يد من يقولون على الالبيض انه أغبر ويقولون عن الاسود انه نصف أسود.

فمن لا يميز بين الاسود والالبيض لا يصلح لقيادة الشعب.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير الخارجية

وزير الخارجية: أريد أن أوجه كلمة إلى صديقي الكريم الزميل كمال جنبلاط وكنت أود أن يكون حضرته حاضراً في دورة الجامعة العربية الاخيرة، وكنت أود أيضاً أن يكون عضواً في لجنة الشؤون الخارجية هنا ليتحقق ملياً من أن موقف لبنان في الأمور الخارجية والتي يشير إليها حضرته كان موقفاً صريحاً جداً ولم يتبدل من هذا القبيل على الاطلاق، ولي الامل أن يكون الزميل الكريم قد اطلع على الوضعية من التصريحات التي اعطيناها سابقاً، وإذا شاء حضرته تعيين جلسة سرية للمناقشة في الأمور الخارجية، فهذه الوزارة مستعدة كذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي:

في الجلسة الأخيرة انتهى حضرة الرئيس سامي بك الصلح بكلامه بصورة عامة عن ميزانية سنة ١٩٥٣، أنتهي إلى القول بأن الدولة أصبحت دولة موظفين، والميزانية ميزانية موظفين، فأوافق كل الموافقة وأزيد بأن السياسة الداخلية هي سياسة موظفين فكلما تولت حكومة جديدة الحكم، تطلع علينا الصحف بعناوين ضخمة وضخمة جداً، تشكيلات ادارية، تنقلات في القضاء، اقضاء مدير، تعيين مدير الخ... فيتوقف العمل في الدوائر رداً من الزمن بانتظار التشكيلات والتنقلات.

وإذا القينا نظرة مقارنة بين ميزانية عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٣ يظهر لنا أنه في ميزانية ١٩٥٢ بلغت النفقات للمعاشات والتعويضات وملحقاتها ٥٣ مليون ليرة. أما النفقات ذاتها فقفزت في ميزانية سنة ١٩٥٣ إلى ٦٤ مليون ليرة. وإذا علمنا أن كل درجة ترقية للموظفين تكلف الخزينة ٣ ملايين ليرة، وفي كل سنة تتضاعف نفقات التقاعد فما هو مصيرنا ومصير هؤلاء الموظفين بعد عشر سنوات.

إنني أعتقد بأنه ما من أمة ولا من حكومة يمكنها أن تقوم على هذه السياسة. فعلى الحكومة وعلينا أن نهتم اهتماماً جدياً باقرار المشاريع الانشائية العامة في جميع المناطق بياشراً بتنفيذها ويتابع ذلك بصرف النظر عن تغيير الحكومات، لأنه في الماضي القريب كان يباشر بالعمل بناء لمراجعات شخصية وافردية ويتوقف العمل بزوال نفوذ هذا الفرد أو ما شابه ذلك.

وعلى الحكومة أن تسعى جهدها لتعزيز موارد البلاد الرئيسية التي يتركز عليها اقتصاد لبنان وبالتالي كيانه وهي:

#### ١ - الزراعة:

تحقيق مشاريع الري والتجفيف، وصيانة الاراضي الزراعية من فيضانات مياه الانهر، وتأمين الاسمدة الكيماوية والادوية للوقاية بالاسعار العالمية. ومساعدة المنتجين لتجديد بذارهم وأهمه الحنطة.

وهنا لا بد من القول ان سبعين بالمائة من منتجي الحنطة في لبنان ورثوا بذارهم عن جدودهم الاقدمين فيستغلون مواسمهم ببيع الفائض إذ فاض ويحتفظون بالبذار المصاب بالتقهقر Dégéressence ويعطلون الأرض اللبنانية التي لا تعطي في حالات كهذه أكثر من ٥٠٠ أو ٦٠٠ كيلو في الهكتار، بينما يمكنهم إذا استعلموا بذاراً مؤصلاً جديداً مع بعض الاسمدة أن ينتجوا ٥ أو ٦ أضعاف هذه الكمية في الهكتار الواحد.

#### ٢ - التجارة:

لقد انشئ مجلس التصميم والانماء الاقتصادي. فعلى الحكومة أن تطلب منه فوراً درس امكانيات فتح الابواب العالمية أمام التجارة اللبنانية لتصريف الانتاج اللبناني. ومن غير المعقول أن يتلف في هذا العصر قسم من المنتجات الغذائية، كالبطاطا والبصل والفواكه الخ... في قطر، والعالم بحاجة ماسة إليه في قطر آخر.

#### ٣ - الصناعة:

على الحكومة أن تحمي الصناعات الوطنية المحلية حماية صحيحة من المزاخمة الاجنبية لحفظ الثروة الوطنية وتأمين تشغيل اليد العامة.

#### ٤ - السياحة والاصطياف والاشياء

على الحكومة أن تسعى بجميع الطرق لتعزيز هذا الموسم الرئيسي بفتحها باباً خاصاً للسياحة والاقتصاد الفندقي، وتأمين مشاريع مياه الشفة ومشاريع الكهرباء في جميع مناطق الاصطياف الرئيسية. فاهتمامنا الحقيقي، حكومة ومجلساً وشعباً بمواردنا الرئيسية المذكورة يؤمن حفظ ثروة بلادنا واستقلالنا الحقيقي بازدهار اقتصادياتنا والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سعيد طوق

سعيد طوق: لنا كلمة لا بد منها في الموازنة العامة لأنها قضية حساسة جداً وكلمتي مختصرة أريد أن أنبه بها افكار المجلس والحكومة وأوضح عن ارائي الخاصة فيها.

فقضية الموازنة أيها السادة، هي قضية عامة يتحدث عنها الشعب بأسره لأنها تحتوي المنافع العامة والكل يراقب هذه المنافع ليفهم مصيرها. وكل منطقة تنتظر نصيبها من هذه الموازنة. وقد لفت

نظري أن التوزيع لم يكن عادلاً ولم يكن على اسس صحيحة. ومن أجل ذلك فإن لي ثلاث ملاحظات على هذه الموازنة.

الملاحظة الأولى: تضخم الموازنة - فمهما كانت الاعذار والحجج والبراهين لا يمكن أن تقنعنا بأن بإمكان لبنان أن يتحمل موازنة تبلغ ١١٢ مليوناً. لذلك فإني ألقت نظر المجلس إلى ضرورة تخفيض الموازنة فلا تتعدى أرقامها المائة مليون ليرة وأعتقد أن هذا المبلغ كاف.

الملاحظة الثانية - عدم توزيع الموازنة بالعدل والتساوي ونعطي على ذلك براهين عديدة أولاً - تبلغ موازنة وزارة الصحة خمس ملايين وثمانمائة ألف ليرة. وبعد أن درسنا هذه الموازنة ونظرنا إلى الابواب التي يصرف منها على المناطق رأينا أن مخصصات الشمال من هذه الوزارة ٤٧ ألف ليرة فقط.

فمن هنا يتبين أن هناك اجحافاً عظيماً.

ثانياً - تبلغ موازنة وزارة الزراعة أربعة ملايين وأربعمائة وخمسة وسبعين ليرة كان نصيب الشمال منها ١٢٥٠٠ ليرة فقط وهناك نفقات مشتل ٥ آلاف ليرة فيكون المجموع ١٧٥٠٠ ليرة.

هذا مجموع ما أصاب المنطقة الشمالية من هذه الموازنة الضخمة وفي ذلك أكبر حجة لاقناع المجلس الكريم والحكومة الموقرة بأن توزيع الموازنة لم يكن على اسس عادلة، ولم توزع المنافع العامة بالعدل على أبناء البلاد.

الملاحظة الثالثة - لقد سبقني الزملاء وكرروا القول بأن الموازنة موازنة رواتب. فقد خصص منها ٦٠ أو ٧٠ بالمئة لدفع رواتب ومعاشات الموظفين. وكلنا يعلم بأن موازنات الرواتب في العالم كله لا تتعدى العشرين بالمئة. أما في لبنان فتقفز هذه النسبة إلى السبعين بالمئة. إنه أمر مستغرب جداً.

إنني ألقت الأنظار إلى وجوب تعديل هذه الموازنة ولا يجوز ابقاؤها على حالها القديم ولا يمكن تصديقها بالسرعة التي يطلبونها.

وهناك أعمال انشائية تقوم بها الحكومة، فإني أرغب واقترح أن توزع هذه الاعمال على القائمقاميات. فتبني سرايا في كل قائممقامية لا يوجد فيها سراي. وتبني مستشفى في كل قائممقامية ليس فيها مستشفى حتى يتمكن الفقير من المعالجة على نفقة الحكومة فيشعر بأن الحكومة تسهر على صحته.

واقترح أيضاً احداث مختبرات زراعية في كل قائممقامية لارشاد الفلاحين في الاعمال الزراعية.

(تصفيق)

الرئيس: هل يرغب أحد أن يتكلم بالموازنة العامة سوى النائبين المحترمين الدكتور نزيه البزري والسيد اديب الفرزلي؟

سكوت

الرئيس: نؤجل البحث في الموازنة بصورة عامة إلى الجلسة القادمة

الرئيس: لتتل خلاصة محضر الجلسة.

فتليت الخلاصة التالية:

### الدور التشريعي الثامن - العقد الاستثنائي الأول

#### ملخص محضر الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١ تشرين الأول سنة ١٩٥٣.

#### المواضيع المبحوثة:

- ١ - تلاوة ملخص الجلسة السابقة.
  - ٢ - تلاوة الاوراق الواردة.
  - ٣ - متابعة المناقشة في موازنة سنة ١٩٥٣.
  - ٤ - مشروع قانون مستعجل مكرر مربوط بالمرسوم رقم ٢٦٩١.
- عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١ تشرين الأول سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان.
- تغيب السادة: جان حرب، حميد فرنجية

واعتذر السادة: أحمد الاسعد، اميل البستاني، سليم حيدر، هاشم الحسيني، مجيد ارسلان.

وتمثلت الحكومة بالسادة الوزراء: بشير الاعور، بيار اده، نقولا سالم، كاظم الخليل، الفرد نقاش.

صدق محضر الجلسة السابقة وبعد تلاوة ملخص الاوراق الواردة، تناقش بعض السادة النواب بشتى المواضيع واشترك بالنقاش حضرة الوزير نقولا سالم، ثم استأنف المجلس المناقشة بموازنة سنة ١٩٥٣ بصورة عامة، ثم طرح مشروع قانون مستعجل مكرر مربوط بالمرسوم ٢٦٩١ فقبل المجلس أن يعطى للمشروع صفة الاستعجال المكرر ثم طرح للبحث ووافق المجلس عليه بالمناداة بالاسماء.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة والنصف من بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس في تمام الساعة ٤ بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة خلاصة المحضر.

. سكوت .

الرئيس: صدق المحضر. أرفع الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم الثلاثاء القادم الواقع في ٦ تشرين الأول سنة ١٩٥٣.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الثلاثاء الواقع في ٦ تشرين أول الساعة ٤ بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيان

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أنطوان عارج

## محضر الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٦ تشرين الأول سنة ١٩٥٣

المواضيع المبحوثة:

١ - ملخص الاوراق الواردة

٢ - متابعة المناقشة في موازنة ١٩٥٣

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٦ تشرين الأول سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران، وعضوية اميني السر السيدين كلوفيس الخازن وناظم القادري.

تغيب السيد: صبري حماده.

واعتذر السادة: أحمد الاسعد، سعيد طوق، كمال جنبلاط، اميل البستاني، حميد فرنجية.

وتمثلت الحكومة: بحضرة رئيس الوزراء السيد عبد الله اليافي، وبحضرات السادة الوزراء: الفرد نقاش، كاظم الخليل، بشير الاعور، بيار اده، نقولا سالم، رشيد كرامه.

الرئيس: فتحت الجلسة المعتذرون السادة: أحمد الاسعد، اميل البستاني، سعيد طوق، حميد فرنجيه، كمال جنبلاط.

تغيب السيد صبري حماده.

لقد تليت خلاصة محضر الجلسة السابقة وصدقت في نهاية الجلسة الماضية.

لتتل الاوراق الواردة. ألخ...

الرئيس: تنتقل إلى متابعة المناقشة في الموازنة العامة. الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي:

لم أجد خير ما استهل به كلمتي عن الموازنة العامة غير هذا البيت من الشعر.

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة  
أو كنت تدري فالمصيبة أعظم

ولقد عاهدت نفسي أن أكون صريحاً مع الحكومة إلى أقصى درجات الصراحة وبغير هذا لا يتم لنا ما نشاء وأن أكون صريحاً مع الزملاء نظراً لرفع الكلفة وكذلك مع الشعب الكريم الذي ناشده بصراحة أوفى وأكمل . وأنه ليسرني وللمرة الأولى منذ وجدت نفسي نائباً أن نغتني فرصة لدرس موازنة ونحن على أبواب درس موازنة ثانية وذلك لأنني مؤمن أن الإصلاح المنشود أصبح عبثاً ومستحيلاً في موازنة سنة ١٩٥٣ لأنها أمر لا مفر منه وأن كلمتي في هذا البحث مرفوعة إلى حضرات الوزراء تنبيهاً لهم عند وضع موازنة سنة ١٩٥٤ .

إنه من المؤسف أن لا نرى أي تغيير في ترتيب الموازنة منذ تاريخ معرفتي بالعهد النيابي أي منذ سنة ١٩٤٣ إلى اليوم فهي دائماً نسخة طبق الاصل عن الموازنة الأولى . فهي وليدة التقليد بعيدة عن كل ابتكار وعن كل فكرة تجديدية لا يتغلب عليها الوعي الصحيح والعلة في ذلك بأن الوزير الذي يضع موازنة وزارته لا يؤمن أنه باق لتطبيقها والنائب الذي يوافق عليها لا يؤمن أنها ستسير إلى نهايتها فهو لا يدري متى ينزل الوزير عن كرسيه حتى يأتي هو أو سواه .

تلك هي علة العلل المتكونة بين النائب والوزير .

لا بد لي أن أقول إن لبنان اجتاز أربعة مراحل منذ عهد الاستقلال حتى اليوم فالمرحلة الأولى منذ سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٧ وقد كانت هذه المرحلة هي العهد الذي عمل فيه النواب من أجل الاستقلال وقد انصرفوا بذلك عن الحقل الداخلي إلى العمل في الحقل الخارجي ثم انه في سنة ١٩٤٦ تم تجديد الولاية حباً بالاستقلال والجلاء ولكن هذا التجديد جابهنا بحالة اسوأ انتشرت فيها الفوضى .

ثم بقينا خارج المجلس مدة سنتين وعدنا إليه لنرى فيه وجوهاً جديدة وروحاً جديدة ولا يمكن أن يبقى العهد استقلالياً إلا إذا تحكم فينا الوعي . لقد أهملنا الامور الداخلية وعدنا اليوم للمحافظة عليها من جديد .

إن هذا العهد الذي رعيناه بقلوبنا واعيننا أرى أنه مهدد باهمال التنظيم الداخلي الذي لا وجود له فالدولة ليست دولة ، ولعذرني حضرات الوزراء ، فإني أتكلم بصورة عامة فهم وزراء اتوا إلى الحكم بثقتنا فيهم ونحن نمهد لهم السبيل ونوقظهم خوفاً من الوصول إلى ما لا تحمد عقباه فنكون نحن السبب ونكون بذلك قد جئنا على أنفسنا .

سيدي ، إذا قلت ان مصدر كل هذه الاسباب المنتشرة في البلاد هو أن لا هيبة للحكم والحكومة ولا سلطة للقانون فقولوا نعم ، لأن ذلك يؤمن به كل واحد منا «يختلج به الجنان ويكتمه اللسان» فإذا لم نواجه بهذه الحقيقة بعضنا لن نصل إلى الغاية المنشودة .

فإذا مشيت في الشارع ورأيت الناس يستهترون بالقانون ورأيت حملة السلاح وسائقي السيارات احراراً مستقلين لا قانون يردعهم ورأيت القانون يحطم ويداس في كل مكان ، كل ذلك لأن لا هيبة للحكم ولا سلطة للقائمين عليه .

ومصدر ذلك هو أن النظام البرلماني لا يطبق إلا بشكل يتناسب مع رغبات الشعب ونتاجر به لنكسب شعبية كل واحد منا يطرق بابه أكثر من ثلاثين مرة في اليوم الواحد ولو أن أولئك الطارقين يطلبون أشياء عادلة لما اتوا إلينا، نحن لا نلومهم إذا اتوا واستعطفوا ذلك لأنهم تعودوا أن يروا أن القانون لا يطبق إلا على يد ذلك النائب أو الوزير، فلا النائب يرد الناس ولا هم يرتدون ولا الحكومة تقف موقفاً حازماً تجاه النواب «فحسبما تكونون يولي عليكم».

فإن لم نتحرر من هذا الوضع لا نصل إلى نتيجة وفي الوقت الذي يجلس فيه الوزير على منصة الحكم يحمل سيفاً في يساره لتطبيق القانون ولا يلتفت إلى المراجعين مهما كانوا عندئذ ولو ذهب هذا الوزير سريعاً يكون قد أسس تاريخاً ووضع اسساً لوزير آخر ولكان المراجعون انفسهم يرون أنهم أمام كراسي تطبق القانون وتحترمه. إن أقل الناس ايماناً بالتمثيل هم الذين ينحتونها والذين يعرفون أنها بكلمة تحول وتبدل. ونحن النواب وقد وصلنا إلى وقت في هذا العهد نخشى أن يدب فينا المرض دبياً فلا نتمكن من التحرر وأنتم تستمرون في مسيرتنا حرصاً على ثقتنا فما يكون مصير البلاد عندئذ.

وأثناء درسي للموازنة الحالية تناولتها بنداً بنداً فإذا بها صورة طبق الاصل عن سابقاتها يعمد فيها الوزير إلى تنظيم من شأنه أن يحفظ ثقة الافراد فهو والنائب لخدمة الافراد. لم أر في موازنة الاشغال العامة إلا سياسة طرقات وخدمات موظفين لا سياسة انشائية عمرانية والذي أعرفه أن الوزارات في العالم أجمع متضامنة متكافلة فيمكن لوزارة أن تخسر مليوناً من الليرات لتكون خسارتها هذه سبباً لربح وزارة أخرى ثلاثة ملايين وإني أرى في الموازنة أن الوزراء يتسابقون إلى أخذ أكبر مبلغ ممكن من الموازنة كأن الوزارات عندنا متصلة ومنفصلة في وقت واحد. ماذا يمنع وزارة الاشغال من أن تحصر المبلغ الأكبر في سبيل أعمال انشائية تعطى دخلاً. ولكننا لا نرى إلا أموالاً طائلة تصرف في سبيل انشاء طرقات، فمثلاً وزارة الاشغال تصرف على الطرقات ما لا يقل عن عشرة ملايين ليرة، أو ليس من الممكن أن تعطى هذه الاموال إلى وزارة الزراعة لتصرف على مشاريع زراعية من شأنها أن تزيد في الدخل القومي.

إن هذه السياسة في وزارة الاشغال العامة هي سياسة افراد وزعامة توزع على القوى لتقوية مركز الوزير أو النائب أما والحالة هذه فلا يمكننا الاستمرار في العمل.

ثم انتقل إلى وزارة الزراعة التي يرأسها وزير مجدّد يحب الدرس وقد قصده مرة في مكتبه فوجدته يدرس تلفونياً بعض المشاريع مع ديوان المحاسبة.

أيها السادة. كلكم لا تعلمون إن في لبنان أرضاً تبلغ مساحتها حوالي ٣٠٠٠ دونم لا تصيبها الامطار فلا تزرع ولا تنتج شيئاً هي تلك الاراضي الممتدة من البقاع ورأس بعلبك حتى حدود سوريا وينبع العاصي في أولها واعلاها وتبقى بوراً كل سنة ومن المؤسف أن نجد الدولة الرومانية قد استعملت مشروعاً لارواء هذه الاراضي بينما نحن لا نفكر فيه.

نحن نشترى الحنطة من الخارج وعندنا حوالي نصف مليون دونم من الارض لا تستعمل والسبب إن المال يصرف على الطرقات ولمصلحة فلان من الناس أو لاعطاء منح. أما ما يسمى «اعط الارض تعطك الحياة» فنهمله.

إن الاراضي التي على جانبي نهر الليطاني الذي يخرق البقاع إلى الجنوب لا تروى بل تزرع بعلأ. ولقد درس مشروع ارواء هذه الاراضي منذ سنوات إنما الاعتمادات التي أرصدت له كانت قليلة، فإذا استعمل مشروع الري هذا لتمكن من ارواء ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف دونم من الاراضي. وبالإضافة إلى المساحات التي ذكرتها يصبح في لبنان ما لا يقل عن ٧٥٠ ألف دونم تزرع وتروى، ولكن الاموال لا تصرف في هذه النواحي المنتجة وإنما تصرف مثلاً على مفوضياتنا في الاجنتين وفي المكسيك وعلى حفلات التكريم وتعليق الاوسمة، والسبب في ذلك أننا نعمل سياسة خاصة يعمل لها الوزير لارضاء النائب وهذا يعمل لارضاء جماعته وهكذا دوليك.

أنتقل إلى وزارة التربية الوطنية وأقول: لا يهمني منها قضية المعلمين وكيف أجري الفحص لبعضهم فصرف من صرف وثبت من ثبت ولا تهمني قضية النقل ولا قضية الشهادات بهذا الشأن.

إن الذي يهمني بالدرجة الأولى هو أن معلمي وزارة التربية الوطنية أصبحوا كشاهدي الزور أو (كصحن السلطة) كل واحد منهم له ثقافته الخاصة هذا ثقافته اميركية وذاك افرنسية والثالث يسوعية والرابع عربية فيأتي أولادنا الطلبة الذين يتخرجون على أيدي هؤلاء المعلمين على شاكلة من تخرجوا عليهم، كل طالب له نزعة خاصة وثقافة مميزة.

إني لا اهنيء لبنان بهذا النشء الجديد الذي سيتخرج على أيدي هؤلاء المعلمين.

إن الخطيئة ليست خطيئة المعلم بل هي خطيئة الحكومة التي لم تتمكن من توحيد برامج التعليم في المدارس إلا شكلاً ونظرياً، ولم نر أثراً لتطبيقها.

ومن المؤسف أن نرى البعثات الاجنبية في ديارنا وهي تبث سمومها في صدور الطلبة وضد العهد الجديد والاستقلال والسياسة العربية التي انتهجها لبنان في هذه الآونة الأخيرة. هل قامت وزارة التربية الوطنية بمراقبة هذه البعثات؟ أعتقد بأنه لا.

ومن المؤسف أيضاً أن نرى بعض المدارس التي تعلم الطلبة الدروس الدينية صباحاً وظهراً ومساءً لا لغرس الايمان والعقيدة والتسامح بين ابناء الوطن الواحد بل لبذر التعصب والتفرقة والكراهة.

إن كل الدول المستقلة لها برامج قومية خاصة حتى أن البلد المستعمر له برنامج موحد وإن كان لمصلحة الدولة المستعمرة. ولبنان بلد مستقل ومع ذلك لا نرى فيه أثراً للبرامج الموحدة.

نريد من الحكومة أن تنشئ دوائر تفتيش قوية لتطبيق البرامج التي تغرس بذور القومية في نفوس الطلبة - ثم ان كل ما بإمكانني أن أجيب عليه الزميل عبد الله الحاج هو أن المفتش يجب أن يتحلى قبل كل شيء بالروح الوطنية أما القراءة والكتابة فيأتان في الدرجة الثانية.

انتقل الآن إلى وزارة الاقتصاد. وهذه المناسبة لا بد لي من التطرق إلى الشركات ذوات الامتياز وارباحها الباهظة التي تقتنصها منا في امتيازاتها واتفاقاتها لقد قرأت مرة في الصحف إن شركة التابلين تقول عن نفسها بأنها شركة ترانزيت في لبنان لأن انابيبها تمر فقط في أراضينا وتندفق في البحر لأجل ذلك فإن الشركة المذكورة لا تدفع إلا رسم المرور.

أما نحن فنرى إن هذه الشركة ليست شركة ترانزيت كما تدعي بل شركة تجارية استثمارية تشتغل وتعمل وتصفى وتستثمر - وإن تلك الاتفاقية التي يذكرها حضرة رئيس الوزارة يمكننا إعادة النظر بها بشكل حازم لأن ما نتقاضاه من هذه الشركة لا يوازي الخمسة بالمائة من الذي يجب أخذه.

أما شركة (أي. بي. سي) فإنها تصنع البترول في لبنان على غير ما تصنعه في الخارج - أي إن بترولها هنا يستعمل بطريقة خاصة غايتها اتلاف السيارات بسرعة - فإن السيارة بواسطة هذه البترول المغشوش لا تخدم كثيراً بل يتطرق العطب حالاً إلى آلتها أما البترول الذي يأتي من الخارج لا يؤذي السيارات.

إن هذا العمل مقصود لكي يكون السائق أجيراً للشركة يدفع له ثمن الأكل والشراب واللباس وهو بدوره يأخذ ما يربحه من سيارته بكل أمانه ويدفعه ثمن قطع التبديل وأجرة تصلح السيارة يجب أن نراقب الشركة في التصفية وأن نعيد النظر بامتيازها.

أنتقل إلى وزارة الخارجية وهنا أجر كثيراً بين واجب وطني بظهورنا بمظهر الدولة اللائقة وبين أن نكون كما قال المثل (على قدر بساطك امدد رجلك).

يا سيدي حضرة وزير الخارجية انك للمرة الأولى تتسلم هذه الوزارة التي تليق بمقامك والتي أنت أهل لها. ولكن ألا ترى معي إذا تصفحت موازنة وزارتك بأنك تأسف كثيراً لأرقامها الباهظة؟ إن وطننا مؤلف من مليون نسمة يمكنهم كلهم أن يجتمعوا في بناية كبيرة واحدة. فإذا كان نصفهم من النساء وثلث الباقي من الاطفال ماذا يبقى من الرجال؟

هل تعتقد أن روسيا أو أميركا ستصدق إننا دولة مثلها ونضاهيها، ان نحن شيدينا بناية كبيرة أو قصرأ فخماً لوزيرنا المفوض؟ تلك هي مصادر التهلكة للامم فإن الدولة الرومانية لم تهلك إلا لكبريائها يجب على الحكومة أن تختصر بالنفقات وتعين وزيراً مفوضاً من المهاجرين اللبنانيين يكون متصفاً بالاخلاق العالية فيقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه خير قيام. إننا نصرف عشرة ملايين ليرة أكثرها على التمثيل فعلى أي شيء تصرف هذه الاموال؟ فلو ذهبت إلى المفوضية البريطانية وأردت أن تنتظر لاجلست على مقعد خشبي بينما نرى مفوضياتنا تضاهي أكبر مفوضيات الدول الغربية بالفخامة والرياش.

إن هذا يدل على الضعف ويدل على أن هذا الدولا ب المنفوخ لا يعلم متى سيصطدم بدبوس لكي ينفجر أو ينفس.

فلو أخذنا الاموال وصرفناه على مشاريع عمرانية أو على مشروع البارك لكان ذلك أبهى لنا في الخارج.

أنتقل إلى وزارة العدلية. إني أقول وأنا من المحامين بأنه من المؤسف أن نجد في هذه الوزارة التي تدعى وزارة العدل قضاة لا يعرفون إلى العدل بتاتاً وقد أصبحوا أداة في يد المتنفذين. فبعضهم غلبت عليه السياسة والحزبية فاستعملوا وظائفهم لتنفيذ سياسة تنسجم مع سياستهم الخاصة. وكثير منهم عينوا وهم بعيدون عن تفهم القانون والقضاء.

وهنا يحق لي القول بأن في قضائنا فئة من القضاة هم فخر للبنان وللبلاد العربية. إن هذه الفئة ممتازة ليس لأنها عليها أي انتقاد ولكن الفئة الأخرى يجب أن لا نخجل إذا قلنا بأنه يجب أن نراقبها أو نبدلها لأنها تستلم مقدرات الناس. فهناك قضايا عديدة ودعاوى أرجئت للحكم مرات عديدة وبقيت في المحاكم أكثر من سنة ثم صدر فيها بعد ذلك حكم غير عادل.

ومن المؤسف أن تصبح الناحية الجزائية في القضاء ناحية إدارية أنتم تعلمون هذا وقد قلت في مستهل كلامي.

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة أو كنت تدري فالمصيبة أعظم

نحن لا نقبل أن يكون في لبنان بلد العلم والاشعاع الفكري قضاة لا يتعرفون عن الحكم في الناس هوائياً بينما هناك فئة تمثل العلم الصحيح والنزاهة والاستقامة.

لقد قرأت حكماً لمحكمة ليون في فرنسا كل حيثياته مأخوذة عن محكمة التمييز في بيروت أي ان في قضائنا ثقة لا يوجد مثلها في العالم. الدعاوى مكدسة في وزارة العدلية بعضها فوق بعض وليس من أحد ينظر فيها. انهم ينهون النذر اليسير من هذه القضايا ويتركون القسم الأكبر وبذلك تبقى حقوق الناس وأموالهم وأرواحهم معلقة ومهملة. أتأسف بأن أقول بأن مستنطق البقاع ينظر في ١٥٠ دعوى جنائية أو جزائية في الشهر فيجب أن نقدر أمثال هؤلاء ونكافئهم. وهناك محقق في محكمة تراه لوحده يصدق على أكثر من ٤٠٠ حكم في الشهر بسبب عدم وجود مساعد له فيجب على وزارة العدلية أن تهتم إلى هذه القضايا لتنظم وترتب وتسد العجز في القضاء. فقد تذهب مثلاً للدوائر العقارية لطلب اضباره فتأتيك بطرف خمس دقائق بينما إذا ذهبت إلى العدلية لطلب دعوى فانك تحتاج إلى مصباح ديوجينوس لتفتش عليها وإذا وجدت تراها (مهلهلة) أو ممزقة أو مهترية.

كلكم وافقتم على أن الحالة هي كما وصفت فماذا نفعل؟ إني أرى أن السلطة في لبنان موزعة والمسؤولية مجزأة. فيجب أن تحصر هذه المسؤولية. وأن يتركها النواب للحكومة ويراقبونها. فإذا قامت بالواجب صفقنا لها وإلا نزعنا عنها الثقة وبيننا أسباب ذلك.

ومن المؤسف أن أقول بأنني إذا رأيت وزيراً ينام بينما يلقي النائب كلمته فإني لا أتأثر لأن الوزير أصبح معتاداً بأنه على أثر هذا الخطاب سوف يلاحقه النائب بطلب مخالف. فإن الوزير لا يؤمن بكلام النائب كما ان النائب لا يؤمن بكلام الوزير لأنه تعود أن يعطي كما يأخذ فما العمل؟ لم يبق أماننا إلا أن نترك الحكومة تعمل. فالحكومة ليس بإمكانها أن تتركنا فعلينا نحن أن نتركها. وإذا بقينا نعمل، بحق الله، لارضاء الناس فالمصيبة تقع

عليها لأن علينا لأن الناس دائمون إلى الابد فالمثل يقول: (سنة الاجير إلى آخر السنة أما سنة المعلم ليس لها آخر).

ويسرني أن يكون على رأس البلاد رجلاً كفخامة الرئيس دستوري بكل ما في الكلمة من معنى تمثل فيه الديمقراطية بشكل واضح، يترك للحكومة أن تكون حكومة وللنواب أن يكونوا نواباً لا يتدخل بشيء إلا ضمن الصلاحيات المعطاة له في الدستور. فهذه فرصة لنا يوجب أن نعمل بهذه السياسة الديمقراطية إلى أن تأتينا الحكومة بموازنة سنة ١٩٥٤. وإني أختتم كلمتي وأقول ان كل موازنة تأتي على غرار موازنة سنة ١٩٥٣ لن تكون من انصار الحكومة بها بل سأتحول عن ثقتي واحجبها عنها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور نزيه البزري.

نزيه البزري: لم يبق الزميل أديب الفرزلي على شيء. واكتفي فقط بأن ألفت النظر إلى ملاحظتين أبديهما في الموازنة:

أولاً: أويد ما جاء تقرير حضرة رئيس اللجنة عن وقف التوظيف وأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول. إن برنامج التربية عندنا ناقص ان كان في المدارس الحكومية أو في المدارس الخاصة. إننا نفبرك موظفين ولا نخرج رجال أعمال ورجال مهنة. وحرى بنا أن نقفل باب التوظيف لكي نهيب شباباً لمجابهة الحياة العملية. إن أكثر من ٨/٧ الطلاب في المدارس الابتدائية.

ييقون عند ذلك المعدل. أما الثمن الأخير وحده هو الذي يمكن من متابعة الدرس والتحصيل. فلا يبقى والحالة هذه، أمام ال ٨/٧ من الطلاب الابتدائيين إلا التسكع أمام أبواب النواب والحكومة يطلبون الوظائف.

ثانياً: كنت آمل أن أرى في موازنة ١٩٥٣ تأثير الدولة في توجيه الاقتصاد في البلاد. إن هذا التوجيه مفقود تماماً. واعتقد أن الدولة أهملت العناية بالعدالة الاجتماعية وبالخدمات الضرورية إلى الفئة الكبرى من الشعب.

إنني أتمنى على الحكومة التي ستقدم موازنة ١٩٥٤ إلى المجلس أن تدرس هذه المواضيع درساً وافياً حتى نناقشها على أساسها مناقشة واقعية. وأرجو من الزملاء الكرام أن يعطلوا الحكومة حتى نشر موازنة ١٩٥٣ بمرسوم اشتراعي.

الرئيس: انتهينا من بحث مشروع الموازنة بصورة عامة. وقد كان المجلس الكريم أظهر رغبته بأن ينشر قانون الموازنة بمرسوم اشتراعي. وقد فهمت بأن الحكومة ستتقدم بطلب هذه الصلاحية في الجلسة القادمة. لذلك فإننا سنتوقف عن درس الموازنة. وننتقل الآن إلى درس مشروع قانون تحديد الابنية. الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: يؤسفني أن أعلن بأن الحكومة غير مستعدة لأن تناقش الزملاء بهذا القانون لأنه موضوع فني، وعلمت في لجنة الادارة والعدلية أن بلدية بيروت ادخلت عليه تعديلاً ولست مطلقاً عن مشروع

التعديل فأطلب ارجاء المناقشة به إلى جلسة أخرى .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح .

سامي الصلح : إن لجنة الادارة والعدلية درست المشروع ووضعت تقريرها وهي مستعدة لدرسه والمناقشة فيه . ولكن حدث أنه بعد أن وضعنا تقريرنا بصورة نهائية قدمت لنا بلدية بيروت بعض التعديلات عليه . ولذلك فقد قررنا درس المشروع من جديد في اللجنة غداً في الساعة الحادية عشرة فترجو حضور الحكومة إلى اللجنة غداً لكي ندرس المشروع معها ولنضع له النص النهائي .

الرئيس : ما هي المهلة التي تطلبها الحكومة لدرس هذا المشروع .

رئيس الحكومة : الحكومة تطلب مهلة أسبوع

اميل لحود : أعتقد أن من الافضل تأجيل درس هذا المشروع لمدة أسبوع فنكون قد انتهينا من درس الموازنة .

الرئيس : يؤجل النظر في هذا المشروع إلى جلسة نهار الثلاثاء المقبل الساعة الرابعة بعد الظهر . الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد غسان تويني .

غسان تويني : تقدمت باقتراح تأليف لجنة تحقيق برلمانية وارجى البت فيه إلى نهاية بحث الموازنة بصورة عامة . فأني أطلب طرحه على التصويت .

الرئيس : لقد خصصنا جلسة ثانية لدرس مشروع القانون الذي ستتقدم به الحكومة من أجل تصديق الموازنة بمرسوم اشتراعي وسنبحث الاقتراح في أول الجلسة . والآن أرفع الجلسة على أن تعقد يوم الثلاثاء المقبل الساعة الرابعة بعد الظهر .

ورفعت الجلسة في الساعة السادسة والربع بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٣ تشرين الأول ١٩٥٣ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة .

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أنطوان عارج

## الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع

في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٥٣

المواضيع المبحوثة :

- ١ - اسماء المعتذرين والغائبين
- ٢ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة
- ٣ - تلاوة ملخص الاوراق الواردة
- ٤ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢٧٥٤ باعطاء الحكومة صلاحية تصديق موازنة ١٩٥٣ بمرسوم اشتراعي .

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران، وعضوية أميني السر السيدين كلوفيس الخازن وناظم القادري .

واعتذر السادة : أحمد الاسعد، اميل البستاني، كامل الاسعد، صبري حماده، كمال جنبلاط .

وتمثلت الحكومة : بحضرة رئيس الوزراء السيد عبد الله اليافي، وبحضرات السادة الوزراء : الفرد نقاش، بشير الاعور، نقولا سالم، غبريال المر، كاظم الخليل، رشيد كرامه .

الرئيس : فتحت الجلسة - لتتل اسماء النواب المعتذرين .

(فتليت الاسماء التالية :)

المعتذرون : أحمد الاسعد، اميل البستاني، كامل الاسعد، صبري حماده، كمال جنبلاط .

الرئيس : لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة .

فتليت الخلاصة التالية :

ملخص محضر الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٦ تشرين الأول سنة ١٩٥٣ .

## المواضيع المبحوثة:

١ - ملخص الأوراق الواردة

٢ - متابعة المناقشة بموازنة سنة ١٩٥٣

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٦ تشرين الأول سنة ١٩٥٣ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيان.

تغيب السيد صبري حمادة.

واعذر السادة: أحمد الاسعد، سعيد طوق، كمال جنبلاط، اميل بستانى، حميد فرنجية.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس الوزراء السيد عبد الله اليافي. وحضرات السادة الوزراء: الفرد نقاش كاظم الخليل، بشير الاعور، بيار اده، نقولا سالم، رشيد كرامه.

وبعد تلاوة ملخص الاوراق الواردة، جرى النقاش بشأنها من قبل حضرات السادة النواب وحضرات السادة الوزراء ثم انتقل المجلس إلى استئناف النقاش بموازنة سنة ١٩٥٣ بصورة عامة.

ورفعت الجلسة في الساعة السادسة والربع بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٥٣ الساعة ٤ بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة خلاصة المحضر.

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الاوراق الواردة.

فتليت خلاصة الاوراق الواردة:

- سؤال مقدم من حضرة النائب الاستاذ أحمد برجاي بشأن قطع خطوط الهاتف المهترئة في قريتي الشياح والغبيره.

- سؤال مقدم من حضرة النائب الاستاذ نعيم مغبغب يتعلق بعدد المدارس الخاصة وبالرسوم التي تتقاضاها.

- سؤال مقدم من حضرة النائب الاستاذ نعيم مغبغب يتعلق بالتفاح التركي الذي يدخل العراق عن طريق سوريا باعتبار أنه تفاحاً لبنانياً.

- سؤال مقدم من حضرة النائب الاستاذ نعيم مغبغب يتعلق بالسعي لدى الدول العربية بتعجيل ابرام الاتفاق على اعفاء المنتجات الزراعية من الرسوم الجمركية.

- سؤال مقدم من حضرة النائب الاستاذ نعيم مغبغب يتعلق برفع الحصانة عن القضاة.
- سؤال مقدم من حضرة النائب الاستاذ نعيم مغبغب يتعلق بحملة المعارضة التي يقوم بها حضرة النائب الاستاذ كمال جنبلاط.
- سؤال مقدم من حضرة النائب السيد فؤاد غصن يتعلق بمكافحة امراض وحشرات شجرة الزيتون.
- اقتراح من حضرة النائب الاستاذ سامي الصلح بطلب درج قضية اغائة اللاجئين في جدول أعمال جلسة جامعة الدول العربية في ٣١/١٠/٥٣.
- تسع برقيات من ذكر وغيرها من المستعمرات الافرنسية من افريقيا بالاحتجاج على موقف لبنان من فرنسا ومن القضية المراكشية.
- برقية من الصحفيين والمحامين اللبنانيين في ريو ده جنيرو بطلب الشدة في الحكم على الاستاذ رفعت قزعون.
- برقية من رئيس الهيئة الوطنية في بيروت بالاحتجاج على عدم ارسال البرقية بشجب أعمال فرنسا في مراكش.
- برقية من أهالي عجلتون بالاحتجاج على الهجوم المسلح الذي قام به رجال الجمرك على السيد انطوان غصن المفتش في الامن العام.
- برقية من مزارعي قصب السكر في الشمال بطلب دفع التعويض المقرر لهم.
- برقية من السيد حسين علي فرحات من النبطية بطلب تطبيق القانون بحق السيد محمد ابراهيم حيدر الذي أطلق عليه العيارات النارية وأصابه في جسمه.
- برقية من نقابة عمال المطابع بالاحتجاج على منع وزارة الداخلية لهم من عقد المؤتمر الوطني العمالي.
- برقية من نقابتي اطباء بيروت وطرابلس بطلب الاسراع باقرار قانون تقاعد الاطباء.
- برقية من راشيا بالشكوى من صاحب امتياز الكهرباء في راشيا.
- برقية من نقابة السواقين بالاحتجاج على احتكار نقل المحروقات لشركة السوكوني.
- برقية من نقابة مالكي السيارات الشاحنة باستنكار تدخل نقابة السواقين بما يخرج عن اختصاصها بشأن نقل المحروقات.

- بيان من نقابة مالكي سيارات الشحن بشأن نقل المحروقات بين لبنان وسوريا.
- برقية من صالح ملحم قاسم ورفاقه في بعلبك بالاحتجاج على الاعمال التي تصدر عن حكومة الانقلاب والتي ليست في صالح الشعب.
- برقية من محمد العكره في القرعون بالاحتجاج على اهمال اللغة العربية في دار المعلمين.
- مذكرة من اللجنة الدائمة للمدرسة الثانوية النموذجية بطلب اعادة مدرستهم الملغاة.
- مذكرة من فارس الغول وتوفيق الخوري ورفاقهما بالشكوى من مختار بلدة نايبة لتلاعبه بإعاشة ألف شخص من الاهالي وتزويره توقيعاتهم.
- عريضة من أهالي بلدة الطيبة باستنكار الاعمال الارهابية التي يقوم بها بعض رجال السيد أحمد الاسعد.
- عريضة من آل كنعان وآل عساف في قرية بوادي بالاحتجاج على الاعمال العدوانية التي يقوم بها مختار بوادي سليمان شمع وأقاربه.
- عريضة من أهالي قرية قضاء بعلبك بطلب توسيع منهل الماء.
- عريضة من السيد خليل انطون تيان بالشكوى من دير الراهبات العازارية لأنه لا يعترف بالشهادة الابتدائية اللبنانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد نعيم مغبغب.

نعيم مغبغب: أحب أولاً أن أذكر حضرة الرئيس والحكومة بأننا حين نتقدم بأسئلة فإننا نتقدم بها لا لاجل التسلية بل لكي نسمع الرد عليها وقد لاحظ أناس كثيرون أن الاسئلة التي تقدم إلى الحكومة يمضي عليها وقت طويل دون أن يسمع صاحبها رداً عليها.

لقد تقدمت بعدة اسئلة يتعلق الأول منها باجور المدارس وهي قضية تهم الجمهور اللبناني كثيراً، إذ أنه من المعروف أن موازنة العائلة اللبنانية التي تود أن تعلم ابنائها يستنزف القسم الاكبر منها إلى جانب أجرة البيت أجور التعليم فعائلة تبث بثلاثة أولاد إلى المدرسة لا يمكن أن تقوم بحاجتها الضرورية بعد ذلك.

وقد لوحظ أن المدارس الاجنبية في البلدان المجاورة كسوريا مثلاً تتقاضى أجوراً أقل بكثير مما تتقاضاه نفس هذه المدارس في لبنان.

لذلك نود أن نعرف ما هي الإجراءات التي اتخذها وزير التربية بهذا الصدد.

والسؤال الثاني الذي يتعلق بقضية التفاح فلقد علمنا أن بعض مفوضياتنا في الخارج حتى بضعة أيام مضت لم تكن قد تلقت التعليمات اللازمة للاسراع في ابرام الاعفاء الجمركي الذي يتوقف عليه مصير التفاح فعلى من تقع المسؤولية وهي بين وزارة الزراعة ووزارة الخارجية، ألا أنه لا يزال ثمة وقت كافي لتدارك هذا النقص .

ثم إني أود التكلم في قضية القضاء ويهمني بنوع خاص قضية رفع الحصانة عن القضاة وقد تكلمت فيها الصحف كثيراً فإن القضاة لا يستطيعون تأدية واجبهم إلا في حالة من الاطمئنان الكامل على مصيرهم فإذا كان لدى الحكومة مشاريع من هذا النوع فيجب الاسراع بها حتى يستطيع القضاة أن يقوموا بواجباتهم .

ثم أن لي سؤالاً أخيراً وهو الذي يتعلق بهيبة الحكومة والمفروض في حكومة الانقلاب أن تتقدم بالاصلاحات اللازمة لازالة أسباب الشكوى والحكومة لا تستطيع أن تقوم بواجباتها إلا في جو من الاطمئنان والثقة ولكن لوحظ أن بعض النواب وخصوصاً الاستاذ كمال جنبلاط واني آسف لاضطراري للكلام عنه وهو غائب عن الجلسة . وقد كنت أود أن لا أتكلم في غيابه حتى لا يقال اني أغتبته وفي الجلسة الماضية أردت أن أقدم بسؤالي هذا وحين علمت أن الاستاذ جنبلاط لن يكون حاضراً استرجعت السؤال ولا يمكن أن يبقى السؤال حتى يحضر الاستاذ جنبلاط . أقول للحكومة انه صدر عن الاستاذ كمال جنبلاط اتهامات للحكومة وغيرها كانت تلفيقاً وقد حصل أكثر من مرة أن الحكومة سمعت بهذه الاخبار ولم تكذبها .

عبد الله الحاج : لا يجوز التعرض لاشخاص من أعضاء المجلس وخصوصاً إذا كانوا غائبين .

الرئيس : أظن أنه من الافضل لو أجل حضرة الزميل البحث في هذا الموضوع ريثما يحضر الاستاذ كمال جنبلاط الجلسة وذلك يكون أكثر لياقة ويتفق مع روح النظام الداخلي .

نعيم مغبغب : كنت قد أجلت سؤالي في الجلسة الماضية واليوم لم أعرف أنه متغيب عن الجلسة فلا بأس من تأخير السؤال هذا إذا كانت الرئاسة توافق على اعادة طرح السؤال .

الرئيس : لقد اعتذر الاستاذ كمال جنبلاط لاسباب عائلية . وبموجب القانون الداخلي سيخصص جلسة كل خمسة عشرة يوماً للاسئلة والاجوبة ولذلك فلم تذهب الفرصة وسوف يتاح للنواب التكلم بشتى المواضيع .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد مجيد ارسلان .

مجيد ارسلان : سبقني حضرة الزميل الكريم السيد نعيم مغبغب بسؤال الحكومة عن سبب تأخيرها في الاجابة عن الاسئلة الواردة إليها فقد تقدمت وحضرة الزميل الكريم جورج عقل بسؤال إلى الحكومة

فيما يتعلق بقضية نبع الباروك وسؤال آخر يتعلق بتحديد نمر السيارات السورية وقد مضى على تقديم السؤالين أكثر من شهر فأرجو من الحكومة أن تجيب عليهما بأقرب وقت ممكن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: ستجتمع الجامعة العربية في أواخر هذا الشهر وتبحث مشروع تمويل تعليم أولاد اللاجئين وبهذه المناسبة أرجو الحكومة أن تسعى بدرجة موضوع اغائة اللاجئين في هذه الجلسة لأن التقارير وردت إليها واطلعت على بعضها خصوصاً المباحثة التي تجرت في الكونغرس Congress الأمريكي وتقرير لجنة اعانة اللاجئين والتي يتضح منها أن هذه اللجنة ستتخلى عن اغائة اللاجئين إلى الحكومات العربية ونظراً لأهمية الموضوع أرجو من الحكومة أن تأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار وتضع هذا الامر بجدول أعمال مجلس الجامعة العربية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الوزراء: فيما يتعلق بسؤال الزميل الكريم دولة سامي الصلح أحب أن أقول إنه سبق للحكومة أن طلبت ادراج هذه القضية في جدول أعمال مجلس الجامعة العربية لأن هذه القضية هي من الخطورة بمكان وأنا نأمل أن تتمكن الجامعة من إيجاد الحلول اللازمة.

أما فيما يتعلق بالسؤالات التي تقدم بها الزميل نعيم مغيب فأقول ان الاسئلة التي ترد إلى الحكومة من رئاسة مجلس النواب تحيلها الحكومة بدورها إلى الوزارات المختصة. وإني أتعهد بأن تأتي الاجابة على الاسئلة بأوقاتها

أما قضية التفاح فقد صارت قضية موسمية وتكررت مراراً في المجلس واني أحب أن أطمئن الزميل نعيم مغيب بأن الحكومة لم تتأخر في اعلام المفوضيات بل زيادة على ذلك استدعت سفراء الدول العربية هنا وابلغتهم بأن يصار إلى ابرام الاتفاق حسبما ورد في اتفاقات وزراء العرب الذي عقد في بيروت وبالطبع لكل حكومة عربية مشاكلها الداخلية فالحكومة المصرية مثلاً ابرمت الاتفاق ولكنها لم تردعه مجلس الجامعة لأن هناك بعض المسائل الفنية تتعلق باختام الدولة التي يجب أن يصدق بها الاتفاق.

أما بقية الدول العربية كسوريا والعربية السعودية والعراق والاردن فإننا نتخبرنا معهم مراراً وكلهم يعدون بأن الاتفاقية ستبرم ولكن يجب الاعتبار أن لكل دولة عربية مشاكلها الخاصة ولن نتوانى الحكومة في عمل اللازم بصدد هذه القضية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سعيد طوق.

سعيد طوق: وردت برقية من أحد المواطنين في الشمال يدعى رزق الله رزق أحب أن أعلق عليها لما تضمنته

من اشياء هامة . إن صاحب هذه البرقية يطلب من وزارة الزراعة مساعدة مالية وقد سبق للوزارة أن وعدته بها وهو من مزارعي قصب السكر ويقول في برقيته ان الحكومة وعدت مزارعي قصب السكر في الشمال بمساعدة مالية قدرها ٢٠٠ ألف ليرة فإذا كانت الوزارة قد وعدت بهذه المساعدة يجب أن تفي بوعدها لأن من وعد وفي وإذا كانت لم تعد فإننا نرجوها أن تساعد صاحب هذا المعمل لأن الاعمال الوطنية يجب أن تشجعها الحكومة لكي تنهض باعمالها وأن تشجع كل وطني سواء كان مقيماً أو مغترباً ليتمكن من استثمار امواله في وطنه . وهذا ما أحببت أن ألفت نظر الحكومة إليه .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان .

بشير العثمان : سبقني حضرة الزميل سعيد طوق إلى البحث في قضية مزارعي قصب السكر . وقد طلب المزارعون فيما مضى بذاراً من مصر وزرعوه وبعد ذلك اتت حكومة الموظفين وخففت ضرائب السكر المستوردة من الخارج فتدنت اسعاره فنجم عن ذلك أن المزارعين لم يستطيعوا متابعة زراعة هذه المادة الحيوية وقد احتجوا على ذلك فكان نتيجة هذا الاحتجاج أن أرسلت الحكومة لجنة فنية فدرست القضية وأرسلت اللجنة تقريرها إلى وزارة الزراعة فنام نومة أهل الكهف . ولقد أثرت القضية مراراً فما كان من وزارة الاقتصاد إلا أن أرسلت كتاباً إلى وزارة الزراعة قرأته منذ ثلاثة أيام في الصحف وقد كنت أرجو أن يكون وزير الاقتصاد حاضراً لارجوه أخذ هذه القضية بعين الاعتبار .

وإني ألفت نظر الحكومة إلى أن حالة مزارعي قصب السكر أصبحت حالة يرثى لها فهم مدينون بشكل لا يستطيعون معه الوفاء فإذا لم تساعد الحكومة المزارعين فإني أعتقد أن هذا النوع من المزروعات سيفنى وإذا ساعدتهم صار بإمكاننا أن نستغني عن السكر الاجنبي .

أما قضية وكلاء المعلمين وكنت قد أثرتها في جلسة سابقة وقد اعتبر يومئذ حضرة وزير التربية أنني وجهت الكلام إليه شخصياً فإني أعذر عن ذلك فهو أرفع من أن يوجه له هذا الانتقاد وأن ما عنيته هم المراقبون الذين اساءوا التصرف فقد كانت سيدة من المراقبين تسأل الممتحن من انتخب لتستطيع أن تساعد في الفحص واني أسأل وزير التربية ماذا فعل بهذا الخصوص وأرجوه أن يوجه عنايته إلى هؤلاء الوكلاء .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كلوفيس الخازن .

كلوفيس الخازن : إن التعدي الذي حصل في المرفأ على مأمور الامن العام بصورة تستنكرها كل الطوائف يدفعني أن أسأل الحكومة لماذا سمح لافراد الجمرك أن يدخلوا بالقوة أحد سماسرة الجمارك لتخليص البضائع فالحادث وقع هكذا :

طلّاب المفوض هنري سييردون من المفتش انطون غصن أن يذهب إلى البور ويوقف كل شخص ليس معه مأذونية من الامن العام بدخول البور .

فجاء أحد مخلصي البضائع واراد أن يدخل البور فمنعه مأمور الامن العام فقال له أحد أفراد الجمرك أليس معك بطاقة كمخلص للبضائع فقال نعم فارادوا أن يدخلوه بالقوة فوقف مأمور الامن العام وحاول منعهم فانهاؤا عليه ضرباً ولكما على عينه وهو الآن بالمستشفى لأن عينه في خطر .

الامن العام له صفة الضابطة العدلية فإذا فرضنا أن الخفراء ادخلوا أحد الناس إلى البور وأتى بعمل فوضوي فمن المسؤول، الامن العام طبعاً .

ومن الغريب في المسألة أن المحقق طلب إلى مأموري التجمارك المثول امامه لأخذ افاداتهم فرفضوا لأنهم يتقيدون بأوامر رؤسائهم .

أنا أعلم أن للنائب حصانة ولكن حصانته تنتهي في حالة الحرم المشهود فهل يتمتع خفراء الجمارك بالحصانة .

ثم انه بلغني أن مدير الجمارك العام طلب بكتاب رسمي اعتبار السماسرة الذي يدفعون ضماناً لتخليص بضائع التجار كموظفين، فإذا ارتكب أحدهم مخالفة يشترط فيه أن يطلب مأذونية لمحاكمته وهذا أغرب ما جاء في كتابه واني أطلب تحديد مسؤولية مأموري الجمارك من الخفراء والرؤساء .

الرئيس :

الكلمة لحضرة رئيس الوزراء .

رئيس الوزراء : فيما يتعلق بالحادث المؤسف الذي وقع أريد أن ادلي إلى هذا المجلس ببيان فقد اتصل بمسامعي صباح أحد الايام أن اشتباكاً وقع كان سببه الاختلاف على الصلاحيات فكلفت هيئة تفتيش الدولة انتداب مفتش لتحديد المسؤولية وقد أرسلت الهيئة أحد مفتشيها إلى البور وأجرى تحقيقاً رفع إلى أثره تقريراً أرسلته إلى الوزير المختص وطلبت بأن يحال فوراً إلى المجلس التأديبي الموظفون المشتركون في الحادث وطلبت إلى مدعي عام التمييز أن يجري تحقيقاً قضائياً إلى جانب التحقيق الاداري لأنه كان هناك شهر سلاح .

أما فيما يتعلق بالكتاب الذي نوه عنه الزميل كلوفيس الخازن بطلب اعتار سماسرة الجمرك كموظفين فإني لم أطلع عليه ولكنني أستغرب مثل هذا الكتاب والقضية تأخذ مجراها الطبيعي القانوني .

الكلمة لحضرة وزير التربية

الرئيس :

وزير التربية: أريد أن اطمئن الزميل بشير العثمان بأني لست بأقل رأفة منه بقضية وكلاء المعلمين الذين رسبوا بعد أن امضوا عدة سنوات في التعليم وقد قررت الوزارة إعادة الامتحان للخمسة والعشرين وكيلاً الذين رسبوا واعطائهم فرصة أخيرة للنجاح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل لحود.

اميل لحود: إن في القضية التي اثارها الزميل كلوفيس الخازن ما هو أوهى وأمر من تشابك موظفي الجمارك مع مأموري الامن العام ومع فداحة هذا الامن فالذي هو أوهى من ذلك هو أن يطلب مأمورو الجمر إلى التحقيق ويرفضوا المثور أعتقد أنه يجب على الحكومة اتخاذ التدابير الصارمة ليمتنع على أي موظف يخالف القانون بأن يحتمي بدولة ضمن دولة. أما القضية الثانية التي أريد أن أتكلّم بها فهي اجتماعية تتعلق بنقلات شركة السوكوني في بيروت.

كانت شركة السوكوني تعهد بنقل محروقاتها إلى متعهديها وإلى بعض الافراد. وطلبت الحكومة السورية مؤخراً أن ينقل المواد المحروقة إلى سوريا سواقون سوريون فأجبت إلى ذلك فأصبح نصف النقلات مناطاً بالسواقين السوريين والنصف الثاني إلى اللبنانيين ولكن الشركة استثنت لنفسها نظاماً تجعل فيه افضلية النقل لمتعهديها وهم خمسة يملك كل منهم عشرة سيارات. فإذا طبقت هذه القاعدة أصبح هذا احتكاراً وبات أصحاب السيارات الاخرى التي تدعى بسيترون والتي لا تصلح بغير هذه النقلات بدون عمل بعد أن كلفتهم السيارة الواحدة ما لا يقل عن خمسة وثلاثين ألف ليرة.

وأوهى من ذلك أن بعض المتعهدين يقتنون سيارات تحمل نمراً خاصة لا عامة، ولما كان النقل بها ممنوعاً طلبوا إلى الشركة أن تقيدها على اسمها فأصبحت تنقل المحروقات باسم الشركة تهريباً لحساب المتعهد فماذا حصل؟ حصل أن أصحاب السيارات الاخرى العامة باتوا بدون عمل وهم مع عائلاتهم حوالي ٢٠٠٠ نسمة يجرمون من العيش حتى تعباً جيوب خمسة متعهدين، هذا فضلاً عن أن المتعهدين يفرضون ضراب على أصحاب السيارات الاخرى ٣٪ من ثمن البنزين و ٢٪ من أجور النقل إلى غير ذلك من الأمور التي فصلتها عريضتهم.

من أجل هذا أطلب من الحكومة وبصورة خاصة وزارة الاشغال العامة بأن تخبر شركة السوكوني وتفهمها بأن عليها مراعاة المجتمع وتوزيع النقلات على جميع أصحاب السيارات العامة بالسوية وأن تقلع عن هذه العادة بحماية المتعهدين حتى لا تعمر جيوب خمسة متعهدين وتخرب بيوت الفني نسمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدلية.

وزير العدلية: لا يجهل الزميل المحترم اميل لحود أن قانون الجمارك المعمول به حتى اليوم لا يسمح للسلطات القضائية أن يحقق مع موظفي الجمارك قبل الاستحصال على مأذونية من دائرة الجمارك. وقد اتصلت اليوم بمديرية الجمارك وطلبت منها أن تطلع على التحقيق الاداري لكي تعطي المأذونية بالملاحقة العدلية.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: إنني أطمأن المجلس بأنه إذا كان هناك قانون أو مرسوم يعلق الملاحقة القضائية على مأذونية من مديرية الجمارك فإن الحكومة ستطلب بالحاح اعطاء المأذونية، ولن يتمكن أحد من التهرب من ملاحقة القضاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اميل لحود.

اميل لحود: أنا لا أجهل أن قانون الجمارك ينص كما قال حضرة وزير العدلية، ولكني لا أجهل ولا يجوز أن تجهل الحكومة أو يجهل وزير العدل بأن المرسوم الاشتراعي رقم ١٣ نص على قواعد جديدة لمحاكمة الموظفين، فوجب طلب اجازة لمحاكمة الموظفين فقط فيها يتعلق بالمخالفات والارتكابات الداخلة في صلب الوظيفة. أما إذا ارتكب الموظف جريمة لا علاقة لها بالوظيفة فلا يقتضى الحصول على اجازة ادارية لملاحقته مهما كانت رتبة هذا الموظف ومهما علا شأنه حتى ولو كان هذا الموظف خفير جمرك. فغضب الناس على العين وتعطيلها ليست جريمة متعلقة بتنفيذ الوظيفة.

من أجل ذلك كان على حضرة خفير الجمرك أن يستجيب إلى دعوة قاضي التحقيق كما يستجيبها المأمورون الذين يعملون في الدولة، كالنواب مثلاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدلية.

وزير العدلية: إن المرسوم الاشتراعي رقم ١٣ لم يتعرض لقوانين الجمارك الخاصة. فإذا قلت بأنه من الواجب الاستحصال على اجازة من مديرية الجمارك فلا يعني بأنني أحبذ ذلك.

إنني أطمئن الزميل المحترم اميل لحود بأني سأبعث إلى المجلس الكريم بقانون لتعديل هذه المادة من قانون الجمارك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اديب الفرزلي.

اديب الفرزلي: أعجبني عند دخولي القاعة، سماع هذه المحاوراة تعليقاً على حادثة الجمارك، يقال مرتا مرتا أنت مهتمة بأمور كثيرة والمطلوب هو واحد.

لا فرق عندي في أن يضرب موظفو الجمارك مأموري الامن العام أو أن يضرب هؤلاء الآخرون موظفي الجمارك، ولا يهمني إذا أجاز المرسوم الاشتراعي رقم ١٣ محاكمة موظفي الجمارك أو لم يجزها.

إنني أعرف أن جماعة موظفي الجمارك ينفذون قانوناً هو رأس الحية في البلية، ينفذون قانوناً وضع نصه وكتبه وطبعه انتداب كان همه الاوحد امتصاص اموال الناس.

هذا القانون الذي صدقناه في مجلس سنة ١٩٤٣ في ظروف خاصة معينة، نلتفت إليه اليوم فنراه حراباً مصوبة إلى كرامتنا وكرامة الناس جميعاً.

يسير الفلاح في الجنوب بابقاره من قرية إلى قرية أخرى ليفلح أرضه فيجوز لموظفي الجمارك القاء القبض عليه ومصادرة ابقاره والادعاء بأنه يهربها إلى فلسطين لأنه يسير باتجاه فلسطين. يجوز لموظفي الجمارك أن يفتحوا صندوق سيارة فيقولون بأنهم اشتموا رائحة حشيش ويصادرونها.

يهرب أحد ركاب الاوتوبيس بضاعة أو حشيشاً بدون علم صاحبها فيصادرون السيارة كأن هذا القانون شبكة يصطادون فيها ما يريدون.

عندما تدخل قضية إلى الجمرک يستحيل أن يخرج المرء منها إلا منهوباً، فكأن الجمرک تلك الشجرة المعروفة في افريقيا ما أن يقف عليها طائر حتى تلف عليه اغصانها وتمتصه.

هذا حادث واحد من الحوادث التي يسببها هذا القانون.

عندما كنت أطلب بتعديل هذا القانون كنت أسمع جواباً من وزراء عديدين بأن دائرة الجمارك تدر علينا أكثر من عشرين مليوناً بالسنة.

إنني أقول لكم ان بإمكان كل حكومة في العالم أن تسلح قطاع الطرق لينهبوا الناس ولا يقل دخل المال إلى موازنتها.

والآنكى من ذلك أن قانون الجمارك يعطي موظفي الجمرک حصة من الاموال المصادرة. فإذا احتاج أحد خفراء الجمرک إلى مبلغ معين من المال يخلق حادثاً معيناً يؤمن دخول المال إلى جيبه. إذا كنا نقصد من هذا القانون الحصول على المال باية وسيلة فلسنا هنا لنصدق على قوانين تكون وسيلة لنهب أموال الناس.

ثم ان الدائرة الجمركية والتي يسمونها Zone أصبحت ممتدة إلى سائر انحاء لبنان. فقد امتدت إلى الشوارع والازقة والكنائس والجوامع وإلى وراء تماثيل القديسين وإلى بطون النساء وما بين

سيقانهم. يفتشون السيارات ويخلعون ثوب المرأة عن جسمها، وذلك لأن القانون يسمح لموظف الجمارك أن يستوفي حصة مما يصادره.

نرجو الحكومة أن تعدل هذا القانون بسرعة الكهرباء وتعديل كافة فروع هذا لقانون المسم النجس.

وهذه المناسبة أريد أن أوجه كلمة إلى حضرة وزير التربية الوطنية.

جاءني أحد المعلمين وقال بأنه ألف كتباً للتدريس وطلب مساعدتي في تعميمها في مدارس المعارف. وبعد أن تحريت القضية وجدت بأنه يجوز التدريس بكتب مختلفة الانشاء والكتابة إلا أنها على المنهاج الواحد.

فإذا صح ذلك فكيف يجوز تدريس صف السريفيكا في بلدة قب الياش مثلاً بغير الكتب التي يدرس بها نفس الصف في بعلبك.

وإذا قيل بأن تاريخ الامير بشير الشهابي وتاريخ الامير فخر الدين المعني يدرس في بعض المدارس بكتب مختلفة العبارات والانشاء ولكن المعني واحد فأجيب على ذلك بأن الاسلوب يختلف وهو الاهم في التدريس.

وقبل أن أسمع جواب حضرة الوزير على ذلك فإني أؤكد بأن الأمر صحيح كما ذكرت. لقد رأيت كتباً تدرس في احدى المدارس هي غير نوعها في المدارس الاخرى فهل تعجز الحكومة عن توحيد كتب التدريس في كل المدارس.

إنني أرجو من حضرة وزير التربية الاجابة عن هذه القضية.

الرئيس: نحن نتناقش ونبحث في قضية الجمارك فأرجو من حضرات النواب المحترمين أن يحصروا كلامهم في المواضيع التي تكون قيد البحث.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: أنا لا أوافق حضرة وزير العدلية على تشبته بالمادة القانونية التي ذكرها في قانون الجمارك والحق يقال بأنه لا يوجد في لبنان قانون جمارك، بل أن القانون الموجود كان قد وضع لأجل المصالح المشتركة بيننا وبين سوريا. وكانت السلطة فيه تعود إلى المفوض السامي. وكانت السلطة القضائية تابعة للحكومة اللبنانية.

بعد أن حصلت القطيعة بيننا وبين سوريا واستقلت ادارة الجمارك وأصبحت كل دائرة تابعة لحكومتها، لا يجوز أن تتمسك ادارة تابعة لحكومتها، لا يجوز أن تتمسك ادارة الجمارك بنص

المادة المذكورة كان ذلك جائزاً عندما كان الاتحاد الجمركي قائماً.

ثم ان الجرم المنسوب إلى موظفي الجمرك هو جرم مشهود وفي حالة الجرم المشهود يحق للسلطة العدلية أن تطال الرجال السياسيين والنواب.

يمكن تفسير القوانين التي نوهتم عنها بأن تعلم ادارة الجمارك بالحادث لكي تعين موظفاً آخر مكان الموظف المطلوب للتحقيق من قبل القضاء. إذ ليس من سلطة فوق سلطة القضاء. وقد كان يتوجب على الضابطة العدلية أن توقف الاشخاص الذين ارتكبوا جرمًا ضد موظفي الدولة.

لا أريد أن أتبسط بالموضوع لأن القضية الآن لدى القضاء ولدى المجالس التأديبية. ولكنني أرجو من الحكومة اعطاء الأوامر المشددة لملاحقة الاشخاص مسببي هذا الحادث المؤسف إذ لا يجوز أن نرى دولة ضمن دولة، ولا نريد أن يعتدي الموظفون على بعضهم بالسلاح.

أما فيما يتعلق بقوانين الجمارك فقد عينت لجنة خاصة منذ سنة ونصف لتعديل قوانين الجمارك. وهذه اللجنة مؤلفة من القاضي انطوان بارود عن العدلية والسيد مزبودي عن المالية والسيد موصلي عن الجمارك. وطلبنا من هذه اللجنة أن تتقدم بمشروع قانون جديد للجمارك لأن القانون المعمول به الآن لا يتلاءم مع العهد الحالي، ولأنه من وضع سلطة غير السلطة الوطنية. إنني أرجو من الحكومة أن توغز بسرعة انجاز المشروع الجديد وعرضه على المجلس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: لم تجر العادة أن يدافع نائب عن الجمارك في المجلس. لأن ليس لهذه الادارة شعبية خاصة ولا هي تؤلف قوة انتخابية، بل هي هيئة حكومية.

لقد جرت العادة بأن نهاجمها بحق أو بغير حق وبدون أن يكون هناك براهين تثبت أنها ادارة سيئة.

ليسمح لي الزملاء الكرام الذين شنوا هذا الهجوم أن أقول: إن ادارة الجمارك، بفضل ما تتمتع به من استقلال، هي الادارة الوحيدة التي لم تمتد إليها أيدي السياسة وبقيت نوعاً ما سليمة بعد أن امتدت السياسة إلى جميع ادارات الدولة.

وإني لأتعجب كيف يجوز استعمال الالفاظ التي استعملها النائب المحترم أديب الفرزلي بحق ادارة حكومية دون أن يكون لديه براهين واثباتات تميز لحضرته أن يكيل لها هذه النعوت.

ليس في ادارة الجمارك عصابات ولا قطاع طرق، ولم أسمع، مع طيلة عهدي بالنيابة والمحاماة، إن رجال الجمارك تصدوا لغير الذين يجب أن يتصدوا لهم. واني أذكر الزميل المحترم بأنه لولا

تشدد رجال الجمارك لساءت علاقاتنا مع مصر ولولا تشددهم في الجنوب لساءت علاقاتنا مع جميع الدول العربية.

أما بصدد هذه الحادثة المعينة فأقول بأن سرقات هامة كانت تحصل على المرفأ فابتدت مديرية الجمارك اهتماماً خاصاً ومنعت حدوث السرقات وامنت مصلحة التجار.

إذا كان هناك تحقيق يجب أن يكون تحقيقاً شاملاً بدون تحيز أو محاباة وليتحمل كل مسؤول مسؤوليته. فإذا ضرب أحد رجال الامن فلا يعني ذلك أنه غير مسؤول. وكذلك إذا ضرب أحد موظفي الجمارك لا يعني أنه غير مسؤول أيضاً.

هناك خلاف بين ادارتين لا يجوز حدوثه. أما وقد وقع الخلاف فيجب تعيين المسؤولية كاملة، الرؤساء قبل المرؤوسين.

أما أن يقال ان هناك استبداد وان قانون الجمارك هو من صنع الانتداب فليس في ذلك القول ما يشير إلى أن هذا القانون يعمل ضد صالح البلاد. ونعته بأنه من صنع الانتداب لا يعني شيئاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كلوفيس الخازن.

كلوفيس الخازن: إن الحادث الذي وقع سببه أن حراس الجمارك ارادوا ادخال أحد سماسرة تخليص البضائع إلى المرفأ بالقوة وبالرغم من وجود قانون يحتم على كل من يرغب الدخول إلى منطقة المرفأ أن يستحصل على مأذونية من الامن العام فإذا دخل أحد المفوضين ونسف مستودعاً في المرفأ فهل تكون ادارة الجمارك مسؤولة عن عمل هذا الفوضوي.

إن مسؤولية هذا الحادث تقع على موظفي الجمارك لأنهم ارادوا ادخال شخص بالقوة، مما يسهل الاعتقاد ويوجد الشك عند الناس بأن موظفي الجمارك متفقين مع هذا الشخص على التهريب. ولهذا فان مأمور الامن العام حاول القيام بوظيفته فاعتدي عليه.

حميد فرنجية: (مقاطعاً) هل تتجراً أن تقول هذا القول لو كنت شاهداً في محكمة.

كلوفيس الخازن: نعم أقول هذا وأكثر منه. عندما يشدد رجال الجمرک بادخال شخص معين إلى المرفأ ينتج عن تشددهم هذا شك في النية. والامن العام وحده مسؤول عن حفظ الامن في منطقة المرفأ.

الرئيس: أرجوكم الاخلاص إلى النظام. الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي: صرح حضرة وزير العدلية منذ هنيهة بأن قاضي التحقيق طلب من ادارة الجمارك مأذونية لملاحقة مسيبي حادث الجمرک، وبأن ادارة الجمارك تمنعت عن اعطاء هذه الاجازة قبل اطلاعها على نتيجة التحقيق الاداري. واني اتساءل ما هي صلاحية وزير العدلية إذا أطلأ أمد التحقيق الاداري إلى أكثر من شهر.

أود أن أجيّب الزميل المحترم حميد فرنجية بصدد الحادثة:

قد يجوز أن نجازي حضرته في كل ما قاله ولكن افراد الجمارك ارتكبوا جرماً مشهوداً فضربوا أحد افراد الامن العام وقلعت عينيه أو كادت وهددوه بالمسدس .

وقد سأل حضرته زميلنا كلوفيس الخازن إذا كان أجرى تحقيقاً بالحادث . فكيف يمكنه أن يجري تحقيقاً وقد عجز الوزير والقاضي عن اجرائه .

وقد قال حضرته أيضاً بأن موظفي الجمارك لا يتصدون إلا لمن يجب التعرض لهم . أما أنا فأقول إنهم يتصدون لمن لا يجب أن يتصدوا له ويفتشون من لا يجب تفتيشه ويتفقون مع المهربين .

إنني مستعد لأن أقدم لكم في هذا المجلس صورة عن قرار اتخذه مجلس الجمارك الأعلى يقول فيه : قرر المجلس الاعلى بناء على رغبة السلطات في حفظ الامن أن يصالح فئة اتهمت بالتهريب في سرعين . وقرر المصالحة على ٤ / ١ بالمئة . مع أن القانون لا يجيز المصالحة . أنهم يصالحون من يهدد الامن ولا يصالحون من يحافظ عليه .

الرئيس : الكلمة لحضرة رئيس الحكومة

رئيس الحكومة : أرجو أن نعود إلى هدوئنا وتذكر بأننا لسنا في محكمة . فقد برزت هذه القضية عرضاً من السؤال أحد النواب .

نحن لا نريد أن نحاكم موظفي الجمارك الآن ولا مأموري الامن العام أيضاً . وقد ورد في أقوال الزملاء كثير من المبالغة .

إن موضوع البحث يدور الآن حول فيما إذا كان يجب طلب الترخيص لمحاكمة موظفي الجمارك وفيما إذا كان لمديرية الجمارك حق اعطاء هذا الرخيص .

أريد أن اقرأ على حضرات النواب نص المادة التي تحتم طلب الترخيص لمحاكمة موظفي الجمارك . ولا أعني بأنه لا يمكن تعديل هذا النص بل أعني بأنه يوجد نص على كل حال . فأرجو من حضراتكم أن تتركوا للحكومة ، وهي مهتمة بالامر ، الحرية باتخاذ التدابير اللازمة ، فيؤخذ الجاني بجريمته سواء كان من موظفي الجمارك أم من موظفي الامن العام . والمهم أن يتابع القضاء عمله وأن ننتهي من هذا النقاش .

إنني اتلو على مسامعكم نص المادة الوحيدة من القرار رقم ٨٤٣ الصادر في ١٦ أيلول سنة ١٩٤٨ .

المادة ١ - تلغى المادة ٣٠٦ من القرار رقم ١٣٧ / ل . ر . تاريخ ١٥ حزيران سنة ١٩٣٥ المسمى

بقانون الجمارك ويستعاض عنها بالنص التالي:

مادة ٣٠٦ جديدة.

«يحاكم موظفو الجمارك وفقاً لاصول المحاكمة العادية».

إلا أنه لا تجوز ملاحقتهم أمام القضاء لاعمال تتعلق مباشرة أو غير مباشرة بالقيام بوظائفهم إلا بناء على ترخيص من مدير الجمارك.

إذا اعتبرت النيابة أن الجرم الذي ارتكبه الموظف لا يتعلق بالوظيفة تشرع بالتحقيقات الأولية وتبلغ الامر في الحال إلى ادارة الجمارك فإن وافقتها الادارة على وجهة نظرها تابعت النيابة العامة أعمالها وإن خالفها في ذلك رفعت القضية إلى المجلس الأعلى للمصالح المشتركة فيقرر بعد سماع ممثل وزارة العدلية في الدولة التي يلاحق فيها الموظف إن الفعل يتعلق أو لا يتعلق بالوظيفة وقراره في هذا الشأن لا يقبل المراجعة.

هذه هي المادة التي تستند إليها ادارة الجمارك. والحكومة ستخذ التدابير الكفيلة لأن يطال القانون الجاني سواء كان من موظفي الجمارك أم من موظفي الامن العام. وهذا ما نؤكد لكم.

الرئيس: أرجوكم الاختصار والمحافظة على النظام، الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد الله الحاج.

عبد الله الحاج: سبق أن أثيرت قضية منع النقابات من الاجتماع كما اثيرت أيضاً قضية عدم اعطاء بعض العمال حق تشكيل النقابات.

أريد أن أعرف موقف الحكومة الصريح من هذه القضايا. لأن هذا المنع يجعل العمال والشعب يعتقدون بأن الحكومة فاشستية ولا نريد إلا أن يكون النظام في البلاد نظاماً ديمقراطياً.

ثم أريد أن ألفت النظر إلى ما ورد في كتاب تلامذة المدرسة النموذجية. فقد ألغت ادارة الجامعة المدرسة النموذجية عن جهل بقضية الذين يتخرجون من دار المعلمين.

إن دور المعلمين تقوم على مدارس نموذجية وتسمى أيضاً مدارس تطبيقية، بمعنى أن التلامذة الذين يدرسون في دار المعلمين يلحقون بمدرسة نموذجية يطبقون فيها ما تعلمونه.

فالمدرسة النموذجية هي كالحقل الاختباري في الصحة أو في الزراعة.

ومن المؤسف أن تكون الحكومة السابقة هي سبب ذلك، عندما نقلت من دار المعلمين رجلاً من أهل الاختصاص بالتعليم ويحمل دكتوراه في العلوم واحلت مكانه رجلاً آخر لا يحمل حتى شهادة البكالوريا. فكان من نتيجة تصرفات هذا الاخير اقفال المدرسة النموذجية.

قد يقال بأن ليس هناك مال لتأمين المدارس النموذجية، ولكنني أعلم بأن هناك أموالاً طائلة

صرفت على اشياء لا علاقة لها بالمعارف اطلاقاً.

أرجو من حضرة وزير التربية أن يحدد لنا موقفه من هذه القضية الهامة.

الرئيس: الكلمة للسيد ناظم القادري

ناظم القادري:

نصت المادة الرابعة والخمسون من النظام الداخلي على وجوب تخصيص جلسة في الاسبوع على الاقل للاسئلة والاجوبة ومناقشة القضايا العامة. فإني ألفت نظر الرئاسة الكريمة إلى وجوب تعيين مثل هذه الجلسات لمناقشة الحكومة في أعمالها.

كما أنني أطلب لجنة جديدة للشؤون الخارجية، بعد أن استقال رئيس اللجنة القديمة وبعض أعضائها، لكي تتمكن من اتمام الاعمال الهامة الموكولة إليها وخاصة الاقتراح المتعلق بقضية مراکش الذي يحاسبنا الرأي العام عليه كثيراً.

أما فيما يتعلق بقضية كهرباء راشيا فكنت أتمنى أن يكون حضرة وزير الاشغال العامة حاضراً ليدون بعض الملاحظات التي سأشير إليها.

يا سيدي إن راشيا في ظلام دامس منذ عدة سنوات إن شخصاً غريباً عن المنطقة يتحكم بمصلحة البلدة. ليس له رأس مال بل أن رأس ماله كونه ينتمي إلى أسرة عريقة من دير القمر. فهل يكفي هذا الانتماء للتحكم بمصير آلاف من السكان وفي بلدة كبيرة كراشيا؟

رئيس الوزارة: من كم سنة يتحكم هذا الشخص؟

ناظم القادري: إنه يتحكم من عدة سنوات. وقد أرسل الاهلون عدة شكاوى. واتخذت الحكومة السابقة قراراً باسقاط صاحب الامتياز من امتيازه لعدم تنفيذه الشروط القانونية ولحد هذا التاريخ لم نر أن هذا القرار نفذ والسبب في ذلك يا سادة هو أن صاحب المشروع ينتمي إلى أسرة عريقة من دير القمر كما ذكرت.

إني ألفت نظر الحكومة بأنه لا يجوز الاستئثار بتاتاً بمصالح بلدة بكاملها لحساب شخص واحد يريد الاثراء على حساب المجموع.

إني أطلب من الحكومة أن تنصرف إلى معالجة الكهرباء في بيروت وتترك الارياف لأصحابها وأذكرها بوجوب تطبيق القرار السابق باسقاط صاحب الامتياز من امتيازه.

ثم اني ألفت نظر حضرة وزير الداخلية بأن هذه الوزارة المذكورة ترسل التحارير العديدة لبلدية راشيا لدفع الرسم المتفق عليه مع صاحب الامتياز فلا يجوز أن تدفع البلدية أي قرش ما لم يتعهد صاحب الامتياز بانارة شوارع البلدة بكاملها، إذ ليس هناك من اضاءة كافية.

ثم إني أريد أن أوجه سؤالاً ثانياً إلى حضرة وزير التربية الوطنية.

فمنذ مدة طويلة تثار قضية الجامعة الوطنية اللبنانية وحضرة الوزير يتهرب من الجواب.

إن هذه الجامعة انشئت للحفاظ على التراث العربي ولأنها مظهر من المظاهر القومية وقد أصبحت لسوء الحظ أداة للتهديم والتخريب بالنسبة إلى اللغة العربية التي ابدلت باللغة الفرنسية وأصبحت لا شيء تقريباً.

فإن الآداب العربية تدرس باللغة الفرنسية وقد علمت أنهم يدرسون أيضاً الآداب الاسرائيلية - هذا ما قيل لي فيجب الحفاظ على هذه الجامعة لتكون مظهراً من مظاهر سيادتنا القومية لا أداة للتخريب.

ثم إني ألفت نظر حضرة وزير العدلية إلى قضية القضاة.

فقد نشرت الصحف تصريحاً عن لسانه لا نعرف مدى صحته وقد أوجد هذا التصريح بلبه بين صفوف القضاة.

يا حضرة الوزير أنت المحامي اللامع والقاضي النزيه السابق تعرف حق المعرفة ماهية مدى مثل هذه التصاريح وأنه يجب وضع حد لهذه البلبلة.

إن تصريحك يتعلق بقضيتي الرواتب والتشكيلات أرجو منك اذاعة بلاغ يوضح رايك ويزيل الشكوك من نفوس القضاة.

ترى الرئاسة لزاماً عليها أن توضح أمام مجلسكم الكريم بأنها بدأت بتطبيق النظام الداخلي الجديد في الجلسة السابقة وهي تعلم واجباتها تمام العلم وستخصص جلسة خاصة للأسئلة والاجوبة والمناقشة فيها أما بصدد انتخاب اللجنة الخارجية فستتخذ الرئاسة الاجراءات اللازمة في هذا الصدد بشكل لا يضيع لا على المجلس ولا على البلاد أي حق من الحقوق - وليس لدى هذه اللجنة أي عمل من الاعمال الهامة سوى قضية مراکش وقد أحببت أن أوضح هذه الامور تنويراً للاذهان.

الرئيس :

الكلمة لحضرة وزير العدل

وزير العدلية: أؤكد لحضرة الزميل السيد ناظم القادري بأنني لم أدل بأي تصريح يتعلق برفع الحصانة عن القضاة. وهذا لا يمنع في أنني أدرس قضيتهم لايجاد الحل الملائم لهم.

أرجو أن يصار إلى درس جدول الاعمال.

اميل لحود :

الكلمة للسيد جورج عقل

الرئيس :

**جورج عقل :** إنني أعقب على ما ورد في برقيتي نقابة السواقين وأصحاب سيارات الشحن والصهاريج وعلى ما قاله السيد اميل لحد الذي أعارضه كل المعارضة فأقول انه يجب أن نرجع إلى الاتفاق اللبناني - السوري الذي كرس في شباط سنة ١٩٥٣ قسمة وسائل نقل المحروقات بين البلدين منصفة.

ولما كانت سوريا لا تملك الصهاريج الكافية فقد عمد الملتزمون إلى استخدام صهاريج لبنانية بما يزيد عن معدل ٥٠ بالمئة لعدم وجود صهاريج سورية.

إلا أن الجانب السوري استكمل اليوم عدته وجهاز وسائل النقل السورية بالصهاريج الكافية فتدني عدد الصهاريج اللبنانية المطلوب.

فالقضية ليست أذن بيننا وبين شركة السوكوني كما أشار الاستاذ لحد وإنما القضية هي بين الحكومتين اللبنانية والسورية.

وشركة السوكوني مرتبطة بعقود رسمية منذ أكثر من ٣٠ سنة مع المقاولين وأرباب المهنة والطرفان ملزمان بهذه القيود لآجال معينة تتجدد بالتعاطي.

فنلفت نظر وزارة الاشغال العامة إلى كون هذه الضجة لا تستند إلى واقع. ومن الواجب معالجتها بإيجاد العمل للصهاريج الفائضة على اساس التفاوض مع الحكومة السورية ومع الجهات الاردنية.

**الرئيس :** ننتقل إلى جدول الاعمال. ليتل مشروع القانون المستعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٢٧٥٤ المتعلق باعطاء الحكومة صلاحية التصديق على موازنة سنة ١٩٥٣.

(فتلي المرسوم التالي)

### مرسوم رقم ٢٧٥٤

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

وبعد سماع مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى - يحال إلى مجلس النواب في دورته الاستثنائية مشروع قانون مستعجل مكرر باعطاء الحكومة صلاحية التصديق على موازنة سنة ١٩٥٣ بمرسوم يتخذ بمجلس الوزراء.

المادة الثانية - على مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

بيروت في ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٥٣

الامضاء: كميل شمعون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: عبد الله اليافي

وزير المالية

الامضاء: بشير الاعور

#### الاسباب الموجبة

بالنظر للظروف الاستثنائية التي أردت إلى التأخير في تصديق موازنة ١٩٥٣ وقد أشرفت السنة على الانتهاء ولما كانت هذه الموازنة قد نفذت معظمها على قاعدة الاثني عشرية ولم يعد من فائدة للمناقشة فيها تفصيلاً فضلاً عن أن هذا الأمر يستغرق وقتاً طويلاً.

ولما كان مشروع الموازنة قد درسته اللجنة المالية بدقة وعدلت في بنوده ما ينبغي أن يعدل، وكانت في عملها هذا قد مارست المراقبة التي يوليها الدستور للمجلس في درس الموازنة.

ولما كانت جميع هذه الظروف تستدعي التصديق على الموازنة بأقرب فرصة وقد رأت الحكومة أن تتقدم إلى المجلس الكريم بمشروع مستعجل مكرر يجيز لها التصديق على موازنة سنة ١٩٥٣ وتنفيذها وليس في هذا العمل مخالفة للدستور أو للتقاليد البرلمانية. فالدستور اللبناني ليس فيه نص صريح بشأن المراسيم الاشتراعية بإجازتها في مواد معينة أو تحظيرها في مواد محددة شأننا في ذلك شأن الدستور الفرنسي الصادر سنة ٨٧٥.

وبالرغم من ذلك فقد استقر التقليد في فرنسا ولبنان وغيرها من البلدين على أن يكون للمراسيم الاشتراعية حدود إن لجهة الوقت وإن لجهة الموضوع. فالمجلس الذي يمنح صلاحية المراسيم الاشتراعية هو الذي يحدد مدتها ومواضيعها وله أن يمنحها سلطة المراسيم الاشتراعية في أي موضوع كان حتى في الامور المالية.

وقد ذهب الاجتهاد إلى أبعد من ذلك، ففي دستور فرنسا الصادر سنة ١٩٤٦ تحظر المادة ١٣ تنازل السلطة التشريعية عن سلطاتها في اصدار القوانين. وبالرغم من هذا النص الصريح الجازم صدر بتاريخ ١٧ آب سنة ١٩٤٨ قانون يعطي الحكومة سلطة المراسيم الاشتراعية واثنا البحث في هذا القانون اثيرت مسألة مخالفته للدستور وبالرغم من المناقشة العنيفة صدق القانون وأصبح نافذاً.

فإذا كان الأمر على هذه الحال في فرنسا مع وجود نص صريح يحظر على المجلس أن يتنازل عن صلاحية التشريعية، فإن الأمر عندنا، هو ليس في دستورنا أي مانع، لا يقبل الشك والتردد، وليس بالنتيجة ما يمنع مجلسكم الكريم من اعطاء الحكومة صلاحية التصديق على موازنة سنة ١٩٥٣ على ضوء دراسات اللجنة المالية للأسباب الاستثنائية المبينة اعلاه.

### مشروع قانون مستعجل مكرر

مادة وحيدة - أجاز للحكومة أن تصدق بمرسوم يتخذ بمجلس الوزراء موازنة سنة ١٩٥٣ وأن تأمر بتنفيذها.

الرئيس: الكلمة للسيد اميل لحود.

اميل لحود: إن هذه القضية عندما تناولها البحث سواء في المجلس وسواء في اللجنة المالية جرى الاتفاق عليها صراحة بين الحكومة وبين اللجنة - واني بعد أن درست نص المرسوم الذي تقترحه الحكومة لتصديق مشروع الموازنة أريد أن أبدي بعض الملاحظات الأساسية فأذكركم بأننا كنا قد اتفقنا في هذا المجلس على أن يشترط لاصدار الموازنة بمرسوم اشتراعي أن يكون ذلك وفقاً لمقررات لجنة المالية والموازنة بالاتفاق مع الحكومة.

وأرى الآن في مشروع المرسوم تبايناً بينه وبين اسبابه الموجبة وتبايناً بين الاسباب الموجبة والاتفاق الذي جرى بين اللجنة والحكومة.

ففي المادة الوحيدة المقترحة لا ذكر على الإطلاق لموافقة مقررات لجنة المالية والموازنة.

أما في الاسباب الموجبة فقد ورد أن تصديق الموازنة يجري على ضوء الملاحظات التي ابدتها اللجنة المالية.

إن الاتفاق بيننا وبين الحكومة صريح وهو أن تصدق الموازنة وفقاً لمقررات لجنة المالية والموازنة فجاء النص في المادة الوحيدة خلواً من هذه العبارة واتت الحكومة في الاسباب الموجبة تقول: ستصدق موازنة سنة ١٩٥٣ على ضوء دراسات اللجنة فأنا لا أفهم ماذا تعني كلمة (على ضوء) وعلام تؤدي. يجوز للحكومة أن تصدق بعض البنود أو تعدل فيها وتقول هذا على ضوء دراسات اللجنة.

وانتقل إلى صفة الاستعجال المكرر فأقول ان مجرد سرد الاسباب الموجبة فيه ما يمنع من اعطاء هذا القانون صفة الاستعجال المكرر. لأن هذه الصفة شيء استثنائي مخالف للقياس يعمد إليه بظروف استثنائية أي عند الحاجة الماسة الملحة التي لا تمكننا من انتظار درس القانون بعدها. والقيود الثاني هو أن يكون الأمر من البساطة على مقدار عظيم. إن صفة الاستعجال المكرر

مفقودة هنا لأننا نرى الحكومة في فذلكة المشروع الذي تقدمت به نراها قد تعمقت في درس الدستور اللبناني والدستور الافرنسي والدساتير الاخرى فأى داع بعد تلك الدروس العميقة للعجلة المكررة؟

لذلك اقترح أن يكتفي بصفة الاستعجال فقط ويعتبر القانون معجلاً ويقدم على سواه في اللجنة المالية التي تدرسه وتحيله إلى المجلس فضلاً عن أن هناك اقتراحاً من اللجنة المالية يتعلق بموازنة وزارة الاشغال العامة. فلا يمكن أن نعطي حضرة وزير الاشغال موازنة سنة ١٩٥٣ الذي سيقرها المجلس في أواخر تشرين الأول ونطلب إليه تنفيذها في مدة شهرين، هذا غير معقول.

يجب استثناء موازنة الاشغال العامة من صلب الموازنة واصدارها بملحق خاص لا تسري عليه أحكام ديوان المحاسبة. لأنه لو فرضنا وصدقنا الموازنة الآن فماذا تستطيع الحكومة أن تنفذه من موازنة الاشغال العامة؟

فقد ارتأت اللجنة المالية أن تجعل اعتمادات مشاريع وزارة الاشغال العامة بموازنة ملحقة عملاً بالمادة ١٢ من قانون المحاسبة لا تخضع للقاعدة السنوية.

يجب إذن أن يدرس هذا المشروع بصورة معجلة فقط ليأتي على ضوء دراسات تؤمن مصلحة التعجيل وعدم مخالفة القانون وتؤمن المصلحة العامة. لذلك اقترح إعطاء المشروع صفة الاستعجال فقط لا الاستعجال المكرر.

الرئيس: الكلمة للسيد جوزف شادر

جوزف شادر: أوافق على اقتراح الزميل السيد اميل لحود وأزيد على أن لجنة المالية والموازنة درست جميع أبواب مشروع موازنة سنة ١٩٥٣ ما عدا بعض بنود موازنة وزارة الصحة والزراعة والاشغال العامة. وهنالك أيضاً ثلاث موازنات ملحقة لم ترسل بعد إلى المجلس وهي موازنات الهاتف واليانصيب الوطني ومكتب القمح.

لذلك لا يمكننا اليوم التصديق على هذا المشروع ونحن نتمسك بالاتفاق الحاصل بين اللجنة المالية والحكومة بأن تعطي الحكومة صلاحيات استصدار مرسوم للموافقة على موازنة ١٩٥٣ كما صار تعديلها في اللجنة المالية.

وقد عينا جلسة للجنة لدرس بقية الموازنة وسننتهي من درسها في هذا الاسبوع.

لذلك أطلب من الحكومة أن ترسل لنا الثلاث موازنات الملحقة وأطلب من الزملاء أن يعتبر هذا المشروع مستعجلاً فقط.

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس الوزراء

رئيس الوزارة: انني أذكر زملائي بأن الحكومة لم تطلب من المجلس ايلاءها حق اصدار الموازنة بمرسوم اشتراعي ولكن دولة الاستاذ سامي الصلح هو الذي ادلى بهذا الاقتراح فأحيل إلى المالية وسلمت الحكومة بذلك تسليمًا.

لقد قلنا مراراً أننا نحن هنا للتناقش في جميع بنود الموازنة فصلاً فصلاً وبنداً بنداً. عندما أحيل اقتراح السيد سامي الصلح إلى اللجنة المالية لتذاكر مع الحكومة للوصول إلى اتفاق معها سلمت الحكومة بهذا الامر لعلمها أن لا شيء يمنع من الاتفاق مع هذه اللجنة. ولكن أقول لكم مع الاسف إن الحكومة لم تستطع أن تتفق مع اللجنة على جميع ما ورد في موازنة هذا مع العلم بأن الموازنة هذه ليست من صنع الحكومة الحاضرة وعلى الرغم من ذلك فلا يسع الحكومة مخالفة القوانين النافذة إذ لا يجوز للجنة المالية أن تحذف اعتماداً موضوعاً لمصلحة خاصة، كما حذفت اعتماداً لمصلحة الطب الشرعي. فمثل هذه الاعتمادات لا يمكن حذفها إلا بقانون خاص، وفوق ذاك فهناك تعهدات دولية لا يمكن تجاوزها.

وقد الغت اللجنة اعتماداً لاشتراكنا في الاونسكو. لذلك لا تسلم الحكومة بهذه الامور. ثم إننا نحن كحكومة لا نتشبه مطلقاً بإبرام الموازنة بمرسوم اشتراعي فإذا شاء المجلس فإننا سنناقشها بنداً بنداً وفقرة فقرة. وأني اطمئن المجلس بأن الحكومة لا تود سلب صلاحيات المجلس ولو بقيت الموازنة شهرين تحت الدرس.

فعلى المجلس أن يتحمل مسؤوليته كما نتحمل نحن مسؤوليتنا، فإذا أراد المجلس أن يعطي هذا القانون صفة الاستعجال المكرر أو صفة الاستعجال فقط أو أن يكون عادياً فله الخيار والكلمة الأولى والأخيرة له.

الرئيس:

الكلمة للسيد اميل لحود

اميل لحود:

لقد فهمت الآن وتبين لي السبب الذي من أجله صنع القانون بهذا النص.

كنت أعتقد بادئ ذي بدء أن صيغة القانون كانت وليدة الاهمال أو الاخفاق، فإذا بها وليدة العمل. فقد تبين لي هذا من كلام حضرة رئيس الوزارة الذي قال ان الحكومة تحالف اللجنة المالية ببعض المقررات لأنها تعتبر أن هناك مصالح انشئت تنفيذاً لمراسيم اشتراعية سابقة والحكومة الحاضرة، ولو أنها ليست ربة هذا العمل، لا يمكنها أن تنفلت من نتائجه. أي أن الحكومة عازمة على اقرار الموازنة على غير ما اتفقت عليه مع اللجنة.

فما معنى اذن هذه العبارة الموجودة في الاسباب الموجبة (ولما كان مشروع الموازنة قد درسته

اللجنة المالية بدقة وعدلت في بنوده ما ينبغي أن يعدل وكانت في عملها هذا قد مارست المراقبة التي يوليها الدستور للمجلس في درس الموازنة..).

فإذا كانت الحكومة تسلم بأن الدستور يولي المجلس حق المراقبة والكلمة الأخيرة له واللجنة المالية التي قامت بهذا العمل فما معنى أن يقال بأن هناك خلافاً بين الحكومة واللجنة المالية وأن يأتي نص القانون بهذا الشكل. لا أرى معنى لذلك إلا أن تنفلت الحكومة من مراقبة اللجنة التي هي مراقبة المجلس.

أما ما ذهب إليه حضرة رئيس الوزارة بأن اللجنة الغت اعتمادات صدرت بمراسيم اشتراعية على يد الحكومة السابقة فأقول رداً على هذا القول بأن اللجنة المالية لم تتعرض لحذف شيء كان له اعتماد سابق لأن لا يجوز لاية حكومة إيجاد مصالح جديدة دون موافقة المجلس حتى ولو قررت المراسيم الاشتراعية، أحداثها فيجب أن نكتفي بإنشاء هذه المصالح دون أن نجري تعيناً ليس له اعتماد سابق. فيجب أن لا تتعدى سلطة المراسيم الاشتراعية حد إضافة قرش واحد على الموازنة قبل أن يقرر له اعتماد.

لقد قالت الحكومة إنها لم تطلب من المجلس إيلاءها حق إصدار الموازنة بمرسوم اشتراعي بل أن الأكثرية في المجلس طلبت هذا الأمر. فاني أعود وأقول بأن اللجنة المالية التي هي من المجلس اتفقت مع الحكومة صراحة على أنه إذا أعطيت هذا الحق يجب أن يكون محصوراً ومقيداً وأن تقرر الموازنة لا على ضوء دراسات المالية بل وفقاً وطبقاً لهذه الدراسات. فأنتم الذين رجعتهم عن الاتفاق.

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير العدلية.

وزير العدلية: هناك نقاط قانونية يجب أن نتفق عليها أولاً قبل الاسترسال في البحث، فالحكومة التي انشأت هذه المصالح كانت تتمتع بسلطة التشريع، وقد انشئت بموجب قوانين لا تزال قائمة حتى الآن وعليها احترام هذه القوانين. والحكومة لم تخالف اللجنة المالية فيما يتعلق بالأمور التي حذفها خلافاً للقانون لأن الحكومة لا تشترك بارتكاب مخالفة كهذه، ونحن على ثقة بأنه لو جاءت الموازنة إلى المجلس فإنه سيعيدها على ما كانت عليه.

وبهذه المناسبة ذكر الزميل الاستاذ اميل لحود أن اللجنة المالية تدرس امكانية جعل ميزانية الطرقات العامة ميزانية خاصة لا تخضع للموازنة السنوية العامة فاستناداً للمادة ١٢ من قانون ديوان المحاسبة ومن مراجعة هذه المادة يتبين صراحة أن هذا الأمر غير متيسر قانوناً.

فقد قالت هذه المادة في فقرتها الأولى ما نصه: «تقسم الموازنة إلى قسمين:

أولاً - الموازنة العادية وهي تشمل واردات الدولة ونفقاتها السنوية الدائمة».

وأعتقد أنها ليست الفقرة التي عنها الزميل الاستاذ اميل لحود.

أما الفقرة الثانية من هذه المادة فهذا نصها: «ثانياً - الموازنة الاستثنائية وهي التي تعطي نفقاتها من مال الاحتياط أو بالقروض أو بموارد الاستثنائية تخصص لنفقات المعينة».

وهذه هي الفقرة التي عنها الاستاذ اميل لحود والتي بموجبها يمكنكم أن تجعلوا ميزانية وزارة الاشغال العامة غير خاضعة للموازنة السنوية على شرط أن تؤخذ بقروض أو بمأخوذات من مال الاحتياط. فأين هي هذه القروض؟

لذلك لا يمكن الأخذ بما تفضل به الاستاذ اميل لحود لأنه يخالف قانون ديوان المحاسبة ولأن ميزانية الاشغال العامة هي مبنية على إيرادات موازنة سنة ١٩٥٣.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد الله الحاج.

عبد الله الحاج: من مجرى البحث الذي جرى نجد انفسنا في بحران من الفوضى القانونية والدستورية.

إن طلب تصديق الموازنة بمرسوم يعني التصديق على المراسيم الاشتراعية التي أعطيت لحكومة الموظفين والاجراءات التي اتخذت بمراسيم اشتراعية، وكان قد اشترط أن تعرض على المجلس خلال ستة أشهر.

ومن عدم عرض المراسيم الاشتراعية فقد بدأت الفوضى والحالة اللادستورية التي نحن فيها الآن، حتى أن انتخاب هذا المجلس غير دستوري في نظري ونوابه غير دستوريين، لأن المراسيم الاشتراعية لم تعرض على المجلس وفقاً للشرط الذي وضع لاعطاء الحكومة صلاحية التشريع.

كذلك أن السير بهذه الحالة اللادستورية تزيد في الظلم على الناس وفي اعباء الضرائب وعباء المعيشة وأن كل ما يتطلبه الشعب من مناقشاتنا هو تخفيف الابعاء لا زيادتها.

فالتصديق على الموازنة بمرسوم يحرمنا حق المراقبة على مواد الميزانية ورفض ما نراه يزيد في اعباء المعيشة والضرائب ويحرمنا من السيطرة على طرق الصرف في الميزانية.

لذلك لا أرى مبرراً ولا حاجة للاستعجال المكرر ولا لهذا المرسوم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي الصلح.

سامي الصلح: أنا لا أرى في عمل الحكومة تفسيراً ولا عمداً ولا خطأ، وهي لا تطلب هذا الأمر كما صرح

رئيسها، ولكن بما أن الازمة المالية مستحكمة بالبلد وأموال الشعب مكدسة في البنك، وقد أنفق من الموازنة ١١ شهراً بصورة مغايرة للقانون والدستور، ونحن أمام ظروف استثنائية، فبدلاً

من تضييع الوقت وتخفيفاً للالزمة المالية، رأينا أن يصار إلى هذا التدبير، لأن الحكومة ستتقدم بموازنة عام ١٩٥٤ ونحن مضطرون أن ندرسها في هذا الشهر، ولا يجوز أن نبقي في هذا الجدل البيزنطي.

لذلك أرجو المجلس أن يصدق على هذا القانون ليس بصفة معجل فقط بل بصفة معجل ومكرر وأن نعطي الصلاحيات للحكومة بموجب مرسوم لأن جميع الاعتراضات التي ذكرها حضرة رئيس اللجنة المالية الاستاذ اميل لحود ستبحث عما قريب اثناء درس موازنة عام ١٩٥٤ وفي نظري أن أسباب خراب هذا البلد هي موازنة وزارة الاشغال العامة التي يجب أن تنفق على المصلحة العامة وليس حسب رغبات النواب وانشاء الطرق في مناطقهم. لذلك فإني أرجوكم أن تعطوا الحكومة هذه الصلاحيات حتى يتيسر لنا درس موازنة ١٩٥٤ في وقتها المعين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجيه.

حميد فرنجيه: لا شك أن هناك ما يحير العقل كما تفضل حضرة الرميل سامي الصلح أنه لم يعد من السنة غير شهرين ونحن سندعي قريباً للتصديق على موازنة الشهر الحادي عشر على طريقة القاعدة الاثني عشرية. ولكن مما لا شك فيه هو أن الخلاف الدستوري لا يزال قائماً بين النظريتين: النظرية الأولى التي قالتها الحكومة وهي أن المراسيم الاشتراعية اعطيت لها في كل نواحي الحكم، والنظرية الثانية التي يقول بها المجلس وهي أن هذه المراسيم الاشتراعية لم تعط لها في الامور المالية.

وإني أذكر أن المجلس عندما كان يقرر الاعتمادات المالية الاضافية كان يقررها بتحفظ وعلى سبيل التسوية فإذا طلب منا الآن أن نصدق الموازنة فيجب أن لا يؤول عملنا أنه تصديق للمراسيم الاشتراعية، لأننا ما نزال نطالب باعادة النظر بهذه المراسيم كاملة وبالحالة الشاذة التي وجدت من جراء تطبيق هذه المراسيم خصوصاً في الاسبوع الأخير من حكم الوزارة. فلا يمكننا القبول بأن تبقى الدولة متخومة بوجود ٣ آلاف موظف فائضين عن الحاجة، ولا يمكننا أن نقبل بأن تبقى الدولة مقيدة نفسها بشرائع ارتجلت في تلك الليلة الظلماء. ولا يمكننا أن نقبل بخطأ ارتكبته حكومة الموظفين عندما سلمت نفسها للموظفين وعندما قالت لكل مدير عام أن يعين ملاك وزارته وعندها انفتح الباب على مصراعيه ودخل في الدولة ٣ آلاف موظف ثبتوا وحصنوا بينما ينص المرسوم الاشتراعي الذي عينوا بموجبه على أن لا يمكن أن تعطى الحصانة للموظف إلا بعد مضي كذا سنوات على تعيينه.

أقول ان الحكومة التي قامت بهذا العمل قد اساءت الائتمان والامانة التي وضعناها في عنقها. ولا يمكن أن تبقى هذه البلاد متخومة بعملها. ولكن نحن أمام أمر واقع وهو أن الميزانية تأخرت ١١ شهراً، ويجب أن نتلافى هذا الامر. فكيف يمكننا أن نؤلف بين هذه الضرورة وبين ضرورة المراقبة:

أقول لا يمكن أن نتمكن من الجمع بين هاتين النظريتين إلا إذا أخذنا باقتراح الزميل الاستاذ اميل لحود رئيس اللجنة المالية على أن يكون القانون معجلاً فقط. وإذا طلبنا إلى الحكومة وإلى اللجنة معاً بأن تسعيا كل الجهد لتفهم الواقع. فالحكومة تريد أن تنفذ المراسيم لا حياء بها ولا تمسكاً بنظرية هذه المراسيم ولكنها تجاه الأمر الواقع، وللجنة تريد أن تبين معارضتها ومعارضة المجلس للمراسيم ولل فكرة ولل طريقة التي طبقت بها هذه المراسيم.

اذن لا يمكن أن نعتبر موازنة عام ١٩٥٣ وتصديقنا عليها إلا كتسوية تأتي بها لكي نضبط الارقام في الموازنة وأن يبقى كل منا على موقفه.

لذلك فاني أتقدم الآن باقتراح يؤيد ما ذهبت إليه وهذا نصه:

ان مجلس النواب

بمناسبة طلب الحكومة الاجازة بأن تصديق موازنة سنة ١٩٥٣ وتأمراً بتنفيذها بمرسوم يتخذ بمجلس الوزراء.

ولما كان يعتبر أن درس الموازنة الحاضرة وقد نفذت بأكثرها هو بمثابة تسوية.

ولما كان ينتظر من الحكومة أن تعيد النظر بالمراسيم الاشتراعية كما سبق ووعدت ببيانها الوزاري فتأتي موازنة سنة ١٩٥٤ حاملة التعديلات التي تكون الحكومة تقدمت باقتراحها وأقرها المجلس.

لذلك:

«يقرر المجلس احالة المشروع إلى لجنة المالية بصفة مشروع مستعجل».

لقد توخيت من هذا الاقتراح أن يصبح جلياً أن المجلس لم يتراجع عن طلبه باعادة النظر بالمراسيم الاشتراعية وأن يصبح جلياً بأنه ينظر إلى المصادقة على موازنة سنة ١٩٥٣ كقضية تسوية بحتة وأنه يحتفظ بموقفه ووجهة نظره ازاء المراسيم الاشتراعية، فنبقى على هذا التحفظ ويمكن للحكومة أن تعمل على تصديق الموازنة بطريقة سريعة وأن تعنى بتحضير موازنة سنة ١٩٥٤. واني أطلب من الزملاء المحترمين أن يوافقوا على اقتراحي.

الرئيس:

الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزارة: أريد أن أقول للزميل المحترم الاستاذ حميد فرنجية ان المجلس لو اعطى الحكومة حق اصدار الموازنة بمرسوم اشتراعي لا يعني ذلك أن يقر المراسيم الاشتراعية الصادرة سابقاً.

واني أذكر الزميل المحترم بأننا قلنا في بياننا الوزاري اننا سنعيد النظر في بعض المراسيم الاشتراعية وما زلنا عند قولنا.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: أختصر لأن الأمر أصبح مفهوماً وفرض السرعة ضروري لمصالح البلاد. ثم هناك احترام القوانين وهو أهم بكثير مع هذه السرعة.

سمعت الحكومة تقول بعد أن مارست اللجنة المالية المراقبة على الموازنة وعدلت ما عدلت، إن هناك ٣ ميزانيات لم تدرسها اللجنة.

لذلك اقترح حلاً وسطاً يمكننا من أن نحترم القانون ونراعي واجب السرعة ومصالح الناس وهو أن تجتمع اللجنة المالية بشكل سريع جداً غداً وتدرس هذه الموازنات الثلاث التي لم ترد للمجلس وتتفق مع الحكومة على التعديلات التي تعتقد الحكومة أنها في غير محلها ثم تجتمع اللجنة والحكومة لاقرار التعديل الذي يتم الاتفاق عليه ثم يصدق عليها بمادة وحيدة وفقاً لتعديل اللجنة لأن التصديق مستحيل بغير ذلك.

وأرجو من ذولة رئيس الوزارة أن يجتمع غداً باعضاء اللجنة المالية لاتمام ذلك فنكون قد راعينا مصلحة القانون ومصلحة البلاد.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سليم حيدر.

سليم حيدر: آسف أن أكون هنا فرداً من مجموع. لقد كنت في حكومة المراسيم ولا يمكنني أن أتحمّل وحدي مسؤوليات جميع ما أصدرته من مراسيم وأجد من واجبي أن أشرح للزملاء المحترمين بعض ما عملت هذه الحكومة.

الرئيس:

نحن الآن بصدد مشروع قانون مقدم من الحكومة تطلب فيه مرسوماً اشتراعياً لتصديق الموازنة، فالمراسيم الاشتراعية التي صدرت في الماضي ليست موضوع البحث. وإذا كان الزميل المحترم الاستاذ حميد فرنجية قد أتى على ذكرها عرضاً، فلا يعني أنه طرق الموضوع. فإذا كنت تريد أن تبحث بالموازنة فلا بأس.

حميد فرنجية: نطلب من الرئاسة المحترمة تعيين جلسة خاصة لمناقشة المراسيم الاشتراعية ونحن سنهاجم هذه

المراسيم وعلى الزميل أن يدافع.

الرئيس:

سنعين جلسة لهذه الغاية.

سليم حيدر:

سأحصر كلامي بالبحث بموضوع الموازنة ولن أطيل الكلام لا سيما وقد سبقني بعض الزملاء إلى القول بأنه يجب العجلة وأن الأمر يمكن جعله على سبيل التسوية.

إني لا أرى تسوية في الموضوع ولا أرى أن التصديق على هذا القانون يشكل اعترافاً واثراً بمضمون المراسيم الاشتراعية وأنا سأناقش تلك المراسيم وسأقترح تعديل بعضها.

على أنه من الوجهة المالية فقد سبق لهذا المجلس وأقر رواتب القضاة الذين عينوا بموجب مرسوم اشتراعي، وهذه سابقة لا يمكن لي ولا لسواي أن يسجلها على المجلس. إن المراسيم الاشتراعية السابقة لم تعرض على المجلس خلال الستة أشهر.

الرئيس:

أرجو حصر الكلام بالميزانية وهذه هي المرة الثانية التي تشذ فيها عن الموضوع. لقد قلت ان الرئاسة ستخصص جلسة خاصة لهذا الموضوع. أرجوا ان يرجع الزميل إلى موضوع البحث.

سليم حيدر:

أرجو الرئاسة المحترمة أن تستمع إلى كلامي، فإذا كنت خرجت عن الموضوع فسأخرج من هذه القاعة.

أقول إن من حق المجلس أن يناقش المراسيم الاشتراعية ومن حقه، وسيعلم الذين ينتقدون أنني سأكون في صفوفهم.

أما بما يختص بهذا القانون المعروض الآن فإني أؤيد ما تفضل به الزميل المحترم السيد سامي الصلح ولا أرى مانعاً من إعطائه صفة الاستعجال المكرر واعطاء الحكومة ما طلبته.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل.

جورج عقل:

انني من مؤيدي اعطاء هذا القانون صفة الاستعجال المكرر وانني على ما قاله حضرة الزميل المحترم السيد سامي الصلح بأن هناك شخصاً ثالثاً يستمع إلينا وإلى ما تكتبه الصحف منذ شهرين بأن هذا المجلس يبحث هذه الموازنة من باب التوجيه لموازنة عام ١٩٥٤.

من أجل هذا أناشد المجلس أن يستعجل بالأمر فلا حاجة من حالته للجان، أناشد المجلس أن يصدق على مشروع الحكومة كما ورد على أن تتقدم الحكومة بمشروع موازنة عام ١٩٥٤ بأقرب وقت ممكن لكي تحفظ حق هذا الشعب.

وأما هذه المشاحنات البيزنطية فلا فائدة منها ولا طائل تحتها غير تضييع الوقت وانقسام الراء. فالشعب يهيمه أن نستعجل ونصدق الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: عندما تتقدم الحكومة بمسروع وتعلن أنها رجعت عنه فلا يجوز البحث به بعد ذلك.

لقد قال حضرة رئيس الحكومة أنه لا مانع عندها من اعادته للجنة.

وزير العدلية: إن حضرة رئيس الحكومة لم يقل هذا ويمكن الزميل أن يرجع إلى محضر الجلسة بل قال إنه يترك الأمر للمجلس وبين الأسباب التي من أجلها جاءت الحكومة بهذا المشروع بناء على رغبة المجلس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد حميد فرنجية.

حميد فرنجية: الشخص الثالث الذي ينظر إلينا لن يتوقف أمام ٣ أو ٤ أيام ولا يعتبر هذا الأخير صادر عنا إذا كنا نحب أن نحافظ بعض الشيء على المبادئ التي ينبعث منها حق هذا الشخص الثالث بمراقبة النفقات التي يدفعها.

يقول فريق منا أن تدرس الموازنة بصفة الاستعجال المكرر، ويقول رئيس اللجنة المالية، ولم تكذبه الحكومة، بأن ٣ ميزانيات لم تصل للمجلس بعد، ولكي تطلب الحكومة اعطاء هذا القانون صفة الاستعجال المكرر، تقول هي بذاتها إنها ستعمل على ضوء أبحاث اللجنة المالية.

اذن هذا الضوء لم يصلها بعد في نواحي عديدة من الموازنة، واني عندما تقدمت باقتراحي أردت أن أحافظ على وجهة نظر الفريقين، فالجنة لم تقبل بأن تقر بعض الاعتمادات خيفة مهنها أن يكون اقرارها اعترافاً بالمراسيم الاشتراعية، والحكومة لا يمكنها إلا أن تنفذها.

لذلك فإن اقتراحي لا يضيع الوقت ولكنه يوضح أن كلاً من الفريقين باق على وجهة نظره. أردت أن تكون هناك تسوية ولا أريد أن يكون جدلاً بيزنطياً والتسوية هي من مصلحة الجميع. لذلك فإني أطلب من الرئاسة الكريمة أن تطرح اقتراحي على التصويت.

الرئيس: إني استفتي المجلس. هل يقبل أن يعطي هذا القانون صفة الاستعجال المكرر؟

حميد فرنجية: أرجو طرح تعديلي أولاً.

الرئيس: من يوافق على تعديل السيد حميد فرنجية وقد تلاه عليكم فليرفع يده؟

هل الحكومة ممتنعة أم لا؟

رئيس الوزراء: نعم ممتنعة.

الرئيس: اذن وافقت الاكثرية على الاقتراح المقدم من السيد حميد فرنجية واعطي المشروع صفة الاستعجال

فقط لا صفة الاستعجال المكرر ويحال إلى لجنة المالية والموازنة.

والآن مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٥٧٨ المتعلق بتحديد ارتفاع الابنية في مناطق بيروت وطرابلس التجارية.

جورج عقل: نريد أن نطلب إحالة هذا المشروع إلى اللجنة المالية.

الرئيس: أحيل إلى اللجنة المالية

ورفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٥ ت ١ سنة ١٩٥٣ الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

عادل عسيان

أمين السر

كلوفيس الخازن

ناظم القادري

مدير عام المجلس النيابي

رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

أنطوان عارج